



كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية

تمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة وفق منظور الاقتصاد
الإسلامي

**Financing Small Enterprises for Achieving Sustainable
Development from the Perspective of Islamic Economics**

إعداد

عماد هشام إسماعيل جاد الله

إشراف

الدكتور بشير حسين مطاوع الترتوري

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية
من كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

2025 م

إجازة الرسالة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
برنامج ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية

تمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة وفق منظور الاقتصاد الإسلامي

Financing Small Enterprises for Achieving Sustainable Development from the Perspective of Islamic Economics

إعداد

عماد هشام إسماعيل جاد الله

إشراف

الدكتور بشير حسين الترتوري

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2025/01/21 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه:

التوقيع

..... مشرفاً ورئيساً

..... ممتحناً داخلياً

..... ممتحناً خارجياً

أعضاء لجنة المناقشة

د. بشير حسين الترتوري

د. أسيد سليمان فطائر

د. موسى عبد الكريم عجوز

1446 هـ - 2025 م

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الدراسة أنها قدمت إلى جامعة الخليل لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد. إنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جهة كانت.

التوقيع

.....

عماد هشام إسماعيل جاد الله

2025/02/11

الإهداء

إلى والدَيَّ هشام رحمه الله، ونجاح حفظها الله

إلى العم العالم العابد أكرم، وزوجتي ابنته دعاء

وإلى صديقي هشام طاهر

وإلى أبنائي هشام وشمس الدين وقمر الزمان

إلى الأحباب الدعاة إلى الله الذين يعلمون الناس الخير وطلاب العلم

شكر وتقدير

الحمد كله والشكر كله لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأقدم بالشكر الجزيل للدكتور بشير حسين مطاوع الترتوري على جهوده في إتمام هذا العمل.

وإلى جميع السادة الفضلاء الذين ساهموا بالعلم والعمل في برنامج الاقتصاد الإسلامي وكانوا لنا خير المعلمين

والسند د. أيمن البدارين، د. حمزة إسماعيل، د. عكرمة غيث، د. حذيفة الجعبري، د. أيمن جويلس،

د. إسماعيل شندي، د. محمد الجعبري. جزاكم الله عنا كل خير.

وإلى كل من ساهم وأعان في إتمام هذا العمل بكلمة أو نصيحة، جزاكم الله عنا كل خير.

تمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة وفق منظور الاقتصاد الإسلامي

الباحث: عماد هشام إسماعيل جاد الله

المشرف: د. بشير حسين مطاوع الترتوري

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تمويل المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، عبر تسليط الضوء على دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، وتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع مراعاة الاستدامة البيئية. يتميز التمويل الإسلامي بحظر الربا والغرر، ويعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر أو مشاركة المخاطر، مما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية. كما يقدم بدائل مالية متوافقة مع القيم الأخلاقية والدينية، مما يجعله جاذباً لمختلف الفئات. ومع ذلك، تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي تحديات، منها صعوبة الوصول إلى رأس المال، والكفاءة التشغيلية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة. وعلى ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي، مع تقديم نموذج جديد للتمويل الإسلامي متناهي الصغر. يهدف هذا النموذج إلى دمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية مع ممارسات الاستدامة الحديثة، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي للفئات المهمشة والمحرومة. واعتمدت الدراسة على منهجية بحثية استكشافية نوعية، حيث شملت المقابلات ثلاث فئات من الخبراء: علماء ومستشارين شرعيين في المعاملات المالية الإسلامية، وصانع قرار حكومي، وخبير قانوني. وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب تحليل الموضوعات لتحديد الأنماط والتوجهات الرئيسية. أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي متناهي الصغر يواجه تحديات اقتصادية، اجتماعية، وبيئية تعيق تحقيق الاستدامة، أبرزها اشتراط الضمانات التقليدية، محدودية الموارد المالية، وغياب سياسات داعمة للاستدامة البيئية. كما كشفت الدراسة أن النماذج الحالية للتمويل الإسلامي تحد من وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية. بناءً على ذلك، تم تطوير نموذج جديد يدمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الزكاة والوقف، مع ممارسات الاستدامة الحديثة، ويعتمد على تقاسم المخاطر بدلاً من الضمانات التقليدية، مع تعزيز الشمول المالي عبر منصات رقمية. كما يركز النموذج على تحسين كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية

من خلال الحوكمة الرشيدة والرقابة الشرعية، وتوظيف التكنولوجيا لدعم الاستدامة المالية والاجتماعية والبيئية. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل الإسلامي والحكومات، وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل، وتؤكد الدراسة على أن التمويل الإسلامي ليس مجرد بديل للتمويل التقليدي، بل هو أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دمج القيم الإسلامية مع الممارسات المالية الحديثة، وأن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب تكامل الجهود بين مختلف الأطراف المعنية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استدامة ورفاهية.

الكلمات المفتاحية: تمويل المشروعات الصغيرة؛ التنمية المستدامة؛ الاقتصاد الإسلامي؛ التمويل الإسلامي؛ الشمول المالي؛ العدالة الاجتماعية

Financing Small Enterprises for Achieving Sustainable Development from the Perspective of Islamic Economics

Researcher: Imad Hisham Ismail Jad Allah

Supervisor: Dr. Basheer Hussein Motawe Altarturi

ABSTRACT

This study highlights the importance of financing small enterprises in achieving sustainable development from the perspective of Islamic economics. It emphasizes the role of Islamic finance in enhancing financial inclusion, alleviating poverty, and promoting social justice while considering environmental sustainability. Islamic finance is characterized by prohibiting *riba* (usury) and *gharar* (excessive uncertainty). It relies on profit-and-loss sharing or risk-sharing mechanisms, which foster social and economic justice. It also offers ethical and religiously compliant financial alternatives, making it attractive to diverse groups. However, Islamic finance institutions face several challenges, including limited access to capital, operational efficiency issues, and the absence of a clear strategic vision. Considering these challenges, this study explores the key obstacles confronting Islamic microfinance institutions while proposing a new model. This model integrates Islamic economic principles with modern sustainability practices, enhancing financial inclusion for marginalized and underserved communities. The study employs a qualitative exploratory research methodology involving interviews with three categories of experts: Shariah scholars and advisors specializing in Islamic financial transactions, a government policymaker, and a legal expert. The collected data was analyzed using thematic analysis to identify key patterns and trends. The findings indicate that Islamic microfinance faces economic, social, and environmental challenges that hinder sustainability. These include the reliance on traditional collateral-based guarantees, limited financial resources, and the absence of policies supporting ecological sustainability. The study also reveals that existing Islamic microfinance models restrict access to financial services for marginalized groups. To address these challenges, the study proposes a new model integrating Islamic social finance instruments such as zakat and waqf with modern sustainability practices. This model prioritizes risk-sharing over traditional collateral requirements and promotes financial inclusion through digital platforms. Additionally, it focuses on improving the efficiency of Islamic financial institutions by strengthening good governance and Shariah supervision and leveraging financial technology to support financial, social, and environmental sustainability. The study recommends enhancing cooperation between Islamic finance institutions and governments, developing effective risk management strategies, and fostering comprehensive sustainable development. It emphasizes that Islamic finance is not merely an alternative to conventional finance but an effective tool for achieving sustainable development by integrating Islamic values with modern financial practices. The study concludes that attaining social and economic justice requires collaborative efforts from all stakeholders, contributing to the creation of a more sustainable and prosperous society.

Keywords: Small Enterprise Financing; Sustainable Development; Islamic Economics; Islamic Finance; Financial Inclusion; Social Justice

قائمة المحتويات

ب.....	إجازة الرسالة
ج.....	إقرار
د.....	الإهداء
ه.....	شكر وتقدير
و.....	الملخص
ح.....	الملخص باللغة الإنجليزية
ط.....	قائمة المحتويات

1.....	الفصل الأول: المقدمة
1.1.....	1.1 خلفية الدراسة
1.2.....	1.2 مشكلة الدراسة
1.3.....	1.3 أهداف الدراسة
1.4.....	1.4 أسئلة الدراسة
1.5.....	1.5 أهمية الدراسة
1.6.....	1.6 نطاق الدراسة
1.7.....	1.7 مصطلحات الدراسة
8.....	الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات
2.1.....	2.1 المنظور الاقتصادي الإسلامي
2.2.....	2.2 نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر
2.2.1.....	2.2.1 صيغ التمويل الإسلامي
2.2.2.....	2.2.2 أبرز نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر من دراسات مختارة
2.2.3.....	2.2.3 التعليق على نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر من الدراسات السابقة
2.3.....	2.3 الاستدامة في التمويل متناهي الصغر
2.3.1.....	2.3.1 أهداف وأهمية التمويل
2.3.2.....	2.3.2 الاستدامة في التمويل متناهي الصغر
2.4.....	2.4 الإطار المفاهيمي: تكامل المبادئ الاقتصادية الإسلامية والاستدامة

40	2.4.1 الأساس النظري
40	2.4.2 المبادئ الاقتصادية الإسلامية
44	2.4.3 مكونات الاستدامة
48	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
48	3.1 تصميم الدراسة
48	3.1.1 خصائص المنهج الاستكشافي النوعي
49	3.1.2 مبررات اختيار المنهج الاستكشافي النوعي
50	3.2 طرق جمع البيانات
50	3.2.1 تطوير النموذج الأولي بناءً على تحليل الأدبيات
53	3.2.2 المقابلات شبه المنظمة
54	3.3 عينة الدراسة
54	3.3.1 وصف العينة
55	3.3.2 معايير اختيار العينة
55	3.3.3 تبرير اختيار العينة
56	3.4 تحليل البيانات
56	3.4.1 خطوات تحليل البيانات
58	الفصل الرابع: التحليل والنتائج
58	4.1 النموذج الأولي المقترح
62	4.2 التحديات الرئيسية في تحقيق الاستدامة في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية ...
62	4.2.1 الاستدامة المالية ومحدودية رأس المال
63	4.2.2 الاستدامة المالية والتحديات الاجتماعية
64	4.2.3 الاستدامة البيئية في التمويل الإسلامي متناهي الصغر
65	4.3 محدودية الوصول وعوامل الاستبعاد
65	4.3.1 الفئات المحرومة وعوامل الاستبعاد
66	4.4 المبادئ الاقتصادية الإسلامية وأطر الاستدامة الحديثة
67	4.5 آليات التمويل البديلة وضمان الاستدامة
68	4.6 تنقيح النموذج المقترح للتمويل الأصغر الإسلامي

70	الفصل الخامس: الاستنتاجات والخاتمة
70	5.1 مناقشة نتائج الدراسة
70	5.1.1 التحديات الاقتصادية
71	5.1.2 التحديات الاجتماعية
73	5.1.3 التحديات البيئية
74	5.1.4 تحسين الشمول المالي
76	5.1.5 دمج المبادئ الإسلامية مع الاستدامة
77	5.2 مساهمة الدراسة
79	5.3 دلالات الدراسة
79	5.3.1 الدلالات الأكاديمية
79	5.3.2 الدلالات العملية
79	5.3.3 الدلالات السياسية
80	5.3.4 الدلالات الاجتماعية
80	5.3.5 الدلالات البيئية
80	5.4 محددات الدراسة
82	5.5 توصيات للدراسات المستقبلية
84	5.6 الخاتمة
85	قائمة المراجع
85	المراجع العربية
88	المراجع الأجنبية
91	الملحق (أ): استمارة المقابلة
97	الملحق (ب): قائمة المشاركين

الفصل الأول: المقدمة

1.1 خلفية الدراسة

لطالما كان التمويل جزءاً أساسياً من التنمية الاقتصادية، لكنه في كثير من الأحيان اعتمد على النماذج الربوية التي أثارت تحديات أخلاقية واجتماعية واقتصادية، خاصةً للفئات الفقيرة والمحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية. في العقود الأخيرة، برز التمويل الإسلامي كنموذج بديل يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يحظر الفائدة أي الربا، وعدم اليقين المفرط أي الغرر، والغموض في العقود أي الجهالة، ويرتكز على آليات مالية مثل المشاركة، والمضاربة، والمراجحة لتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية (الصدر، اقتصادنا). وقد شهد التمويل الإسلامي توسعاً عالمياً، حيث بلغت قيمة الأصول المالية الإسلامية عالمياً 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، ومن المتوقع أن تتجاوز 6.7 تريليون دولار بحلول عام 2027 (LSEG, 2023).

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، تصاعدت الحاجة إلى حلول تمويلية تدعم الفئات المهمشة التي تعاني من نقص الخدمات المالية التقليدية. هنا، ظهر التمويل متناهي الصغر كأداة حيوية لتعزيز الشمول المالي، حيث يُقدم خدمات مالية موجهة للأفراد والمشروعات الصغيرة التي تُستثنى عادةً من الخدمات المصرفية التقليدية (Islam & Ahmad, 2022). تشير الدراسات إلى أن برامج التمويل متناهي الصغر يمكن أن تسهم في زيادة مستويات الدخل وتحسين أنماط الاستهلاك، مما يساعد في تقليل معدلات الفقر (Sayer & Niblett, 2020). تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي متناهي الصغر باعتباره نموذجاً أخلاقياً في مكافحة الفقر والبطالة، خاصةً في الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية متكررة وسياسات تقشفية (Haneef et al., 2015).

بالرغم من الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع، فإنه يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق استدامته. من بين هذه التحديات:

- نقص الوعي الشرعي والثقافة المالية لدى العاملين في هذا المجال، مما يؤدي إلى سوء تطبيق الصيغ الإسلامية، ويُضعف من كفاءتها (Alaro & Alalubosa, 2019).
- ياب البنية التحتية التكنولوجية في العديد من المؤسسات، مما يحد من قدرتها على تقديم خدمات مبتكرة ومواكبة التطورات الرقمية (Ascarya et al., 2023).

- افتقار التمويل الإسلامي متناهي الصغر إلى رؤية استراتيجية واضحة تعزز الابتكار في المنتجات المالية وتضمن تحقيق التنمية المستدامة (Jan et al., 2021).

في ظل التحديات السابقة، هناك حاجة ملحة لتطوير نموذج متكامل للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يعالج هذه الإشكاليات، ويعزز من استدامته المالية والاجتماعية والبيئية. من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مبتكر للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يعتمد على دمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الزكاة والوقف، مع ممارسات الاستدامة الحديثة، إضافةً إلى تبني آليات تمويل قائمة على تقاسم المخاطر بدلاً من الضمانات التقليدية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المستهدفة.

1.2 مشكلة الدراسة

لقد ظهر التمويل الإسلامي متناهي الصغر كأداة واعدة لتعزيز الشمول المالي وتخفيف حدة الفقر، حيث يقدم بدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية للتمويل التقليدي متناهي الصغر، فهو يتيح الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة والمحرومة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية (أحمد، 2023). في فلسطين، وعلى الرغم من النمو الملحوظ في قطاع التمويل متناهي الصغر، حيث ارتفع عدد العملاء النشطين من 37 ألفاً في عام 2011 إلى 83 ألفاً في عام 2018، وزاد عدد فروع مؤسسات التمويل من 60 إلى 107 فروع، ونمت المحفظة المالية للقطاع من 60 مليون دولار إلى حوالي 270 مليون دولار خلال نفس الفترة (ماس، 2021)، إلا أن التمويل متناهي الصغر لا يزال يواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. من بين هذه التحديات، محدودية الوصول إلى رأس المال، وعدم الكفاءة التشغيلية، وصعوبة تحقيق التوازن بين الجدوى المالية والأهداف الاجتماعية (عبد الهادي، 2022). بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الوصول إلى التمويل متناهي الصغر غالباً على ضمانات أو رهونات، مما يفضل الأفراد الذين يمتلكون ثروة بالفعل، ويستبعد شريحة كبيرة من السكان الذين يحتاجون فعلاً إلى الدعم المالي لبدء مشاريع صغيرة. هذه الفجوة في إمكانية الوصول تمنع العديد من المستفيدين المحتملين من الحصول على الدعم المالي اللازم للمشاريع الريادية، مما يتناقض مع المبدأ الإسلامي الأساسي المتمثل في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية.

علاوة على ذلك، فإن دمج الاستدامة البيئية - وهي بُعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة - غالباً ما يتم إهماله في ممارسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر، مما يحد من قدرتها على المساهمة في التنمية الشاملة، وتقدم

المبادئ الاقتصادية الإسلامية مثل مقاصد الشريعة، التي تؤكد على تعزيز العدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر والحفاظ على البيئة، أساسًا نظريًا قويًا للاستدامة، ومع ذلك، لا يوجد نموذج شامل للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يطبق هذه المبادئ بشكل عملي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوات من خلال تطوير نموذج شامل جديد للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يدمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية مع أطر الاستدامة الحديثة، ومن خلال منهجية بحثية استكشافية نوعية تعتمد على إجراء مقابلات مع خبراء في التمويل الإسلامي وممارسين ومستشارين شرعيين وأكاديميين وصناع قرار، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر الحالية في تحقيق الاستدامة، واقتراح نموذج جديد يحقق التوازن بين العدالة المالية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال هذا، ستسهم هذه الدراسة في تطوير مجال التمويل الإسلامي من خلال تقديم حل عملي ومستدام لمؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر، مع إمكانية تعزيز الشمول المالي وتخفيف الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية.

1.3 أهداف الدراسة

1. تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق الاستدامة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
2. استكشاف كيفية تقييد النماذج الحالية للتمويل الإسلامي متناهي الصغر، خاصة تلك القائمة على الضمانات، للوصول إلى الخدمات المالية للفقراء والمهمشين.
3. تطوير نموذج جديد للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يدمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية (مثل مقاصد الشريعة، تقاسم المخاطر، وإعادة توزيع الثروة) مع ممارسات الاستدامة الحديثة.
4. دراسة دور الزكاة، والوقف، وآليات التمويل البديلة الأخرى في تعزيز الشمول المالي والاستدامة التشغيلية ضمن مؤسسات التمويل الإسلامي.

1.4 أسئلة الدراسة

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق الاستدامة طويلة الأجل، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

2. كيف تحد النماذج الحالية للتمويل الإسلامي متناهي الصغر من الوصول إلى التمويل للفئات

المحرومة، وما هي العوامل التي تساهم في هذا الاستبعاد؟

3. كيف يمكن دمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية، مثل مقاصد الشريعة، مع أطر الاستدامة الحديثة

لتطوير نموذج تمويل إسلامي متناهي الصغر أكثر شمولية واستدامة؟

4. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات التمويل البديلة (مثل الزكاة، الوقف، وتقاسم المخاطر)

في ضمان استدامة مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر مع الحفاظ على الامتثال للشريعة؟

1.5 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال تقديمها إسهامات نظرية وعملية تعالج الفجوات القائمة في مجال التمويل الإسلامي متناهي الصغر، مع تركيزها على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تأتي هذه الدراسة في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى نماذج تمويل مبتكرة قادرة على مواجهة تحديات الفقر والبطالة، مع مراعاة البعد البيئي الذي غالبًا ما يُغفل في الممارسات التمويلية التقليدية.

من الناحية النظرية، تُسهم الدراسة في توسيع الإطار الفكري للتمويل الإسلامي من خلال دمج أدوات مثل الزكاة والوقف النقدي مع صيغ تمويلية تعتمد على تقاسم المخاطر، مثل المضاربة والمشاركة، مما يعزز من عدالة توزيع الثروة ويقلل من التفاوت الاجتماعي. كما تُركز على تعزيز فهم العلاقة بين المبادئ الشرعية وأهداف التنمية المستدامة، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث في هذا المجال.

أما من الناحية العملية، فتتترح الدراسة آليات تنفيذية يمكن أن تُحدث تحولًا جذريًا في قطاع التمويل الإسلامي متناهي الصغر، تشمل هذه الآليات إنشاء صندوق وقف نقدي لدعم المشروعات الصغيرة في فلسطين، وتفعيل صيغ تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر لضمان استدامة التمويل وتحقيق الشمول المالي. كما تدعو الدراسة إلى إخضاع لجان الزكاة والأموال الاجتماعية لهيئات رقابة شرعية مستقلة لضمان الشفافية والعدالة، مما يُعزز ثقة المجتمع في هذه المؤسسات ويزيد من فعاليتها.

بالإضافة إلى ذلك، تُبرز الدراسة أهمية الاستدامة البيئية من خلال إدماج تقنيات صديقة للبيئة في المشروعات الممولة، مما يعزز من دور التمويل الإسلامي كأداة شاملة لتحقيق التنمية المستدامة. هذه الأبعاد تجعل الدراسة ذات قيمة عالية ليس فقط للباحثين والأكاديميين، ولكن أيضًا للممارسين وصناع القرار الذين يسعون لتطوير حلول تمويل مبتكرة ومستدامة.

1.6 نطاق الدراسة

تركز هذه الدراسة على تطوير نموذج مستدام للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يعالج كلاً من الجدوى المالية لمؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر وقدرتها على تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويتضمن النطاق ما يلي:

1. **التركيز الجغرافي:** تُركز الدراسة بشكل رئيسي على مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر

العاملة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، مع تركيز خاص على السياق الفلسطيني استناداً إلى ملاحظات الباحث والمشاركين في المقابلات. ومع ذلك، فإن المبادئ والتوصيات المطورة تُعد مناسبة بشكل أساسي للسياقات المشابهة التي تشترك في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع فلسطين. ورغم إمكانية تطبيق بعض جوانب النموذج على نطاق أوسع، فإن تباين القوانين المحلية، والأنظمة المالية، ومستويات الوعي المالي قد يحد من قابلية التعميم الكامل للنموذج في بيئات تختلف عن السياق المدروس.

2. **التركيز النظري:** ستتناول الدراسة المبادئ الاقتصادية الإسلامية الأساسية مثل مقاصد الشريعة، تقاسم المخاطر، وإعادة توزيع الثروة، وأهميتها في الاستدامة في التمويل متناهي الصغر، وسيتم استكشاف دمج هذه المبادئ مع أطر الاستدامة الحديثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية).

3. **التركيز العملي:** ستحلل الدراسة التحديات التشغيلية التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر في ضمان الشمولية، خصوصاً للأفراد الذين يفتقرون إلى الضمانات، كما ستقترح نموذجاً جديداً للتمويل متناهي الصغر يستفيد من آليات التمويل البديلة مثل الزكاة، الوقف، وعقود تقاسم المخاطر لتعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة.

4. **المنهجية:** سيتم استخدام نهج استكشافي نوعي، يتضمن مقابلات شبه منظمة مع خبراء التمويل الإسلامي، الممارسين، والمستشارين الشرعيين، وصناع السياسات، والأكاديميين، وستساعد هذه الرؤى في تطوير وتطوير النموذج المقترح.

1.7 مصطلحات الدراسة

التمويل: يعرّف التمويل بأنه "توفير الأموال (السيولة) اللازمة من أجل استثمارها وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك" (أبو شنب، 2015). وتم تعريف التمويل بأنه "كسب المال، والتمويل: هو إنفاقه (عادة)، فأموله أو أموله تمويلًا أي أزوده بالمال". فمعناه كإنفاق أو توفير المال. (بن بيه، 2018). وتم توسيع تعريف التمويل ليشمل الناحية الاقتصادية، حيث يُعرف التمويل بأنه "عملية تعبئة الموارد المالية وتحديد كلفة الأموال ومصدرها وكيفية استعمالها". (بن بيه، 2018)

ويعرف الباحث التمويل إجرائيًا: بأنه توفير المال، لتحقيق هدف معين.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في فلسطين

تتفاوت التعريفات الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين وفقًا للجهات الحكومية والمالية. وبحسب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الصادر في 4 أكتوبر 2011 (رقم 13/105/01)، يتم تصنيف المشروعات وفقًا لعدد العاملين على النحو التالي (OECD, 2018):

- المشروعات متناهية الصغر: من 1 إلى 4 موظفين.
- المشروعات الصغيرة: من 5 إلى 9 موظفين.
- المشروعات المتوسطة: من 10 إلى 19 موظفًا.

بينما تُعرّف سلطة النقد الفلسطينية (PMA) المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 25 موظفًا، ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 7 ملايين دولار أمريكي (PMA, 2024).

ويعرف الباحث المشروعات الصغيرة إجرائيًا: هي الأنشطة الهادفة لتحقيق الربح، ويقوم بهذا النشاط فرد إلى أربعة أفراد، ولا يتجاوز رأس مالها الخمسة آلاف دولار أمريكي.

التنمية المستدامة: تم تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، (الأمم المتحدة، بلا تاريخ). من ناحية أخرى، تُعرف الاستدامة بأنها القدرة على الاستمرارية على المدى الطويل، وتحقيق الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها وتشمل الاستدامة البعد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتُعطى الأولوية للقدرة على التعامل مع

الضغوط والصدمات، والاستجابة للتغيرات السلبية، والحفاظ على القدرات والأصول، وعدم تقويض القاعدة الطبيعية للموارد. (Reazul Islam & Ahmad, 2022)

ويعرف الباحث التنمية المستدامة إجرائياً بأنها: النشاط الذي يستمر في إدراك الدخل بحيث يسد احتياجات صاحبه أو بعضها على الدوام.

الاقتصاد الإسلامي: يُعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه نظام اقتصادي يقوم على مبادئ الإسلام ويهدف إلى خلق مجتمع مزدهر من خلال مساعدة الفقراء والضعفاء (Wiwoho et al., 2023). تم أيضا تعريف الاقتصاد الإسلامي بالنظام الاقتصادي الذي يستند إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. يهدف هذا النظام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ويحرم الربا والمضاربات المالية غير المنتجة والاستثمار في الأنشطة المحرمة مثل الكحول والقمار (بن بيه، 2018؛ المشني وناشف، 2018).

ويعرف الباحث الاقتصاد الإسلامي إجرائياً: بأنه النظام الاقتصادي المنضبط بشريعة الإسلام.

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات

يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة من خلال استعراض مفاهيم التمويل الإسلامي ومنظوره الاقتصادي، وأهمية هذا النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة. يرتبط الاقتصاد الإسلامي بمبادئ وقيم تهدف إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي وتقليل الفجوة الاقتصادية بين أفراد المجتمع، مع الحفاظ على الاستدامة البيئية. يشمل هذا الفصل تحليلاً عميقاً للمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي مثل العدالة، وتحريم الربا، ومبدأ تقاسم المخاطر، التي تشكل أساساً للتمويل الإسلامي متناهي الصغر، وتؤطر الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

كما يقدم الفصل عرضاً لنماذج التمويل الإسلامي المبتكرة التي أثبتت فاعليتها في تقليل الفقر وتعزيز الشمول المالي، مع التركيز على كيفية مواءمة هذه النماذج مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة. ستتناول هذه النماذج أدوات مثل الزكاة والوقف والمشاركة، التي تسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يسعى هذا الفصل إلى توفير أساس علمي يمكن من خلاله تفسير كيفية الاستفادة من التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطرق مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2.1 المنظور الاقتصادي الإسلامي

قال الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات: ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل (الشاطبي، الموافقات)، وعرفت هذه الضروريات بمقاصد الشريعة، أي أن التشريعات تهدف إلى الحفاظ على هذه الضروريات، وذكر (الصدر، اقتصادنا) أن مقاصد الشريعة هي الأهداف العليا التي تسعى الشريعة الإسلامية لتحقيقها، وتشمل: **حفظ الدين**: بحماية القيم والمبادئ الدينية، و**حفظ النفس**: بضمان حقوق الأفراد وحمايتهم من الأذى، و**حفظ العقل**: بتعزيز التعليم والمعرفة ومنع ما يضر بالعقل، و**حفظ المال**: بحماية الملكية الخاصة وتعزيز العدالة في توزيع الثروة، و**حفظ النسل**: بدعم الأسرة وتعزيز العلاقات الاجتماعية.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وعند البيهقي كما عزاه المنذري في الترغيب والترهيب،

وصححه الألباني عن جابر -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم.

فالعدالة هي أحد المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، حيث يجب أن يتم توزيع الثروة بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع، يشمل ذلك: تحقيق المساواة: بضمان أن جميع الأفراد لديهم فرص متساوية للوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية، والعمل على توزيع الثروة: باستخدام أدوات مثل الزكاة والصدقات لتحقيق توزيع عادل للثروة، مما يساعد في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. (الحفظاوي، 2013)

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُغْبِطُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ هُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥-٢٧٩]

قال (ابن نجيم المصري في البحر الرائق) هو بيع فيه فضل مستحق لأحد المتعاقدين خال عما يقابله من عوض شرط في هذا العقد. قال (الصدر، البنك اللاروي في الإسلام) الربا في الإسلام هو الزيادة أو الفائدة التي يأخذها الدائن على القرض الذي يقدمه للمقترض، وهذا يشمل أي زيادة أو فائدة على المبلغ الأصلي للقرض، سواء كانت نسبة مئوية أو مبلغ ثابت، فمثلاً إذا أقرض شخص آخر 1000 درهم وطلب منه أن يرد 1100 درهم، فإن الـ 100 درهم الزائدة هي الربا المحرم في الإسلام.

الربا محرم في الإسلام لعدة أسباب مهمة: فهو يؤدي إلى استغلال الطرف الأضعف اقتصادياً من قبل الطرف الأقوى، مما يزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، ويشجع على الكسب السهل والربح غير المشروع، بدلاً من العمل والإنتاج، وهذا يضر بالاقتصاد ويؤدي إلى كسل وتراخ في المجتمع، كما يتعارض مع مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي في الإسلام، حيث يجعل الناس ينظرون إلى بعضهم البعض كمنافسين بدلاً من شركاء، ويؤدي إلى تراكم الديون على المقترضين، مما يضعهم في دائرة من الفقر والاستدانة المستمرة، وهذا يتنافى مع هدف الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية.

لذلك، حرم الإسلام الربا بشكل قاطع لحماية المجتمع من آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية، وأمر المسلمين بالتعامل بالبيع والشراء بدلاً من الربا، وتشجيع القروض الحسنة والتبرعات، فمكونات عقد الربا أن يستحق أحد المتعاقدين "فضل" أي زيادة دون مقابل وأن تكون هذه الزيادة مشروطة في العقد، وهذا محرم في الإسلام مطلقاً، قال (الحفظاوي، 2013) الربا (الفائدة) محرم في الإسلام، حيث يعتبر من الممارسات التي تؤدي إلى استغلال الفقراء وزيادة الفجوة الاجتماعية، وبدلاً من ذلك، يشجع الاقتصاد الإسلامي على التمويل الإسلامي باستخدام أدوات مالية تتوافق مع الشريعة، مثل الصكوك (السندات الإسلامية) والمراجحة (البيع بالتقسيط)، وعلى التخفيف من المخاطر من خلال المشاركة في المخاطر بتفعيل عقود مثل المضاربة والمشاركة، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف المعنية، فالإسلام لا ينظر إلى عملية توزيع الثروة على أنها مجرد توزيع للثروة المادية، بل هي جزء من نظام شامل لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فهو يرفض الرؤية المادية للتوزيع التي تقوم على أساس الملكية الخاصة والفردية للموارد الإنتاجية، وبدلاً من ذلك، يقوم على أساس ربط التوزيع بالعمل والحاجات الإنسانية، فالملكية الخاصة مشروعة ولكن ليست مطلقة، فهناك أشكال أخرى للملكية مثل الملكية العامة وملكية الدولة فيتم توزيع الموارد الطبيعية على هذه الأشكال المختلفة للملكية، فالتوزيع في الإسلام لا يقوم على أساس الملكية الخاصة فقط، بل يراعي الحقوق الجماعية للمجتمع، فالموارد الطبيعية مملوكة للجماعة ويتم استخدامها بما يحقق المصلحة العامة، ويربط التوزيع بالعمل والجهد، فالملكية تنشأ من خلال العمل والإنتاج، وليس مجرد الملكية القانونية، وهذا يضمن عدالة التوزيع وربطه بالمساهمة الفعلية في العملية الإنتاجية، فالإسلام يرفض التوزيع القائم على الاستغلال والظلم، ويسعى إلى تحقيق التوازن والانسجام بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع ككل، فمفهوم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس العدالة والتكافل الاجتماعي، مع الحفاظ على الحقوق الفردية والجماعية، وربط التوزيع بالعمل والإنتاج بدلاً من مجرد الملكية القانونية، ويهدف الإسلام لضمان الحد الأدنى من المعيشة لجميع أفراد المجتمع من خلال نظام الزكاة والتكافل الاجتماعي، كما يشجع على المساواة والعدالة في التوزيع من خلال تحريم الربا والاحتكار والاستغلال. (الصدر، اقتصادنا)

ويعتبر توزيع الثروة جزءاً أساسياً من الاقتصاد الإسلامي، حيث يسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي: من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وتخفيف الفقر: من خلال برامج الزكاة والصدقات، التي تهدف إلى دعم الفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع (الحفظاوي، 2013)

وتعتبر آليات مثل الزكاة والصدقة والوقف أدوات رئيسية في إعادة توزيع الثروة فالزكاة تُفرض على الأغنياء وتُوزع على الفقراء، مما يساعد في تقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي في الاقتصاد

الإسلامي يتطلب من الدولة أن تلعب دوراً فعالاً في ضمان أن جميع الأفراد لديهم إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية، يتضمن ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى حماية الفئات الضعيفة من الاستغلال. (Ssemambo & Ahmad, 2019)

وتتجلى المبادئ الاقتصادية الإسلامية في سعيها لتحقيق العدالة والمساواة، وتحريم الربا، وتوزيع الثروة بشكل عادل فمن خلال هذه المبادئ، يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى بناء مجتمع متوازن ومزدهر، حيث يتمتع جميع الأفراد بفرص متساوية لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم، فالإسلام يسعى إلى إنشاء نظام اقتصادي عادل وأخلاقي يوازن بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية، والتقدم المادي والتنمية الروحية، والكفاءة الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة، وهو يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ويهدف إلى تحقيق الرفاه الشامل للإنسان في الدنيا التي فيها معاشنا دون إهمال شأن الآخرة التي إليها معادنا.

2.2 نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر

2.2.1 صيغ التمويل الإسلامي

ذكرت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، العديد من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة ومن أهم هذه الصيغ:

2.2.1.1 بيع المراجعة للآمر بالشراء

بيع المراجعة للآمر بالشراء: هو أحد صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على مبدأ الشراء والبيع، حيث يقوم البنك أو المؤسسة المالية بشراء سلعة معينة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها له بسعر أعلى يتضمن هامش ربح متفق عليه مسبقاً.

خطوات عملية بيع المراجعة للآمر بالشراء: يبدأ العميل بتقديم طلب للبنك لشراء سلعة معينة، مثل سيارة أو عقار، ثم يقوم البنك بشراء السلعة من المورد أو البائع الأصلي، بعد شراء السلعة، يحدد البنك سعر البيع للعميل، والذي يتضمن تكلفة الشراء بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه، يتم توقيع عقد بين البنك والعميل يوضح تفاصيل الصفقة، بما في ذلك سعر البيع، وطريقة الدفع، وأي شروط أخرى، وبعد توقيع العقد، يقوم البنك بتسليم السلعة للعميل، ويكون العميل ملزماً بدفع المبلغ المتفق عليه وفقاً لشروط العقد.

ومن مميزات عقد المراجعة شفافية الأسعار: فيجب أن يكون العميل على علم بتكلفة السلعة وهامش الربح، مما يعزز الشفافية في المعاملة، وعدم وجود ربا: فيتماشى هذا النوع من البيع مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا يتضمن أي فوائد ربوية ويتميز بتحديد المخاطر: فيتحمل البنك مخاطر الملكية حتى يتم تسليم السلعة للعميل. ويستخدم بيع المراجعة للآمر بالشراء في العديد من المجالات، بما في ذلك التمويل الشخصي، وتمويل السيارات، وتمويل العقارات، حيث يوفر للعملاء وسيلة لشراء السلع دون الحاجة إلى دفع المبلغ بالكامل مقدماً، ويعتبر بيع المراجعة للآمر بالشراء وسيلة فعالة ومشروعة لتمويل احتياجات الأفراد والشركات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتُستخدم المراجعة كأداة تمويلية في بعض النماذج الإسلامية، ولكنها ليست الخيار الوحيد، فهناك أيضاً نماذج أخرى مثل المضاربة والمشاركة والتي تُعتبر أكثر توافقاً مع مبادئ العدالة الاجتماعية والتمويل الإسلامي. (أيوفي) لذلك هناك دعوات لتقليل الاعتماد على بيع المراجعة للآمر بالشراء بسبب ارتفاع تكاليفها مقارنةً بالتمويل القائم على المشاركة أو المضاربة، وهناك اقتراحات بأن يتم التركيز على نماذج التمويل التي تعتمد على المشاركة والمضاربة، حيث تُعتبر هذه النماذج أكثر توافقاً مع مبادئ العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، إذ إن استخدام المراجعة قد يؤدي إلى تكاليف مرتفعة، مما يجعلها أقل جاذبية لبعض العملاء، خاصة في البيئات التي تعاني من الفساد أو عدم الاستقرار الاقتصادي. (Alaro & Alalubosa, 2019).

2.2.1.2 الاستصناع

الاستصناع: هو أحد صيغ التمويل الإسلامي التي تُستخدم بشكل رئيسي في تمويل المشاريع أو السلع التي تحتاج إلى تصنيع أو إنشاء ويتميز الاستصناع بأنه يسمح للعميل بطلب تصنيع منتج معين أو إنشاء مشروع معين، حيث يقوم الصانع أو المقاول بتنفيذ الطلب وفقاً للمواصفات المتفق عليها.

يبدأ العميل بتقديم طلب إلى البنك أو المؤسسة المالية لتصنيع منتج معين أو إنشاء مشروع معين، مثل بناء منزل أو تصنيع سيارة، ويتم تحديد المواصفات الفنية للمنتج أو المشروع، بما في ذلك المواد المستخدمة، والتصميم، والوقت المتوقع للتسليم. ثم يتم توقيع عقد بين العميل والمصنع أو المقاول، يحدد فيه جميع التفاصيل المتعلقة بالتصنيع، بما في ذلك السعر، وموعد التسليم، والشروط الأخرى. ثم يقوم المصنع أو المقاول بتنفيذ الطلب وفقاً للمواصفات المتفق عليها. ويتم دفع المبلغ المتفق عليه من قبل العميل، والذي قد يكون دفعة مقدمة أو دفعات على مراحل حسب الاتفاق.

ومن مميزات عقد الاستصناع المرونة: فيمكن استخدام الاستصناع في مجموعة متنوعة من المشاريع، من البناء إلى التصنيع. ويتمشى الاستصناع مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا يتضمن أي فوائد ربوية ويتحمل المصنع أو المقاول المخاطر المرتبطة بعملية التصنيع حتى يتم تسليم المنتج للعميل. ويستخدم الاستصناع في العديد من المجالات، بما في ذلك: البناء، مثل بناء المنازل والمباني التجارية، والتصنيع: مثل تصنيع السيارات أو الآلات، والمشاريع الكبيرة: مثل إنشاء البنية التحتية أو المشاريع الصناعية، ويُعتبر وسيلة فعّالة ومشروعة لتمويل احتياجات الأفراد والشركات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وأشير هنا إلى أن الاستصناع يعتبر أكثر مرونة من المراجعة وخصوصاً في الأعمال التي تحتوي مشتريات وأجور عاملين حيث تتعسر أعمال تطبيق المراجعة بينما يكون الاستصناع مرناً، ولكن تبقى نفس الانتقادات قائمة حيث الكلفة المرتفعة على المشروع وشروط السداد الصارمة التي قد تؤدي إلى هلاك المشروع.

2.2.1.3 المضاربة

المضاربة: هي أحد صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتُعتبر المضاربة نوعاً من أنواع العقود التي يتم فيها الاتفاق بين طرفين، حيث يقوم أحدهما بتقديم المال، بينما يقوم الآخر بإدارة هذا المال واستثماره في مشروع معين.

ويتم عمل المضاربة بتحديد الأطراف، إذ يتكون عقد المضاربة من طرفين، الممول: وهو الشخص الذي يقدم المال، و المضارب: وهو الشخص الذي يدير المال ويستثمره، ثم يتم تحديد الشروط المتعلقة بالاستثمار، مثل: مقدار المال المستثمر، ونوع المشروع أو النشاط الذي سيتم الاستثمار فيه، ونسبة الربح التي سيحصل عليها كل طرف، ويتم توزيع الأرباح الناتجة عن الاستثمار وفقاً للنسبة المتفق عليها في العقد، وإذا كانت هناك خسائر، فإن الممول يتحمل الخسارة المالية، بينما لا يتحمل المضارب أي خسائر مالية، إلا إذا كان هناك تقصير أو إهمال من جانبه.

ومن مميزات عقد المضاربة عدم وجود ربا فالمضاربة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تتضمن أي فوائد ربوية، والمشاركة في تحمل المخاطر فيتحمل كل طرف جزءاً من المخاطر، حيث يتحمل الممول خسائر المال، بينما يتحمل المضارب مخاطر إدارة المشروع، ويتميز عقد المضاربة بالمرونة فيمكن استخدامه في مجموعة متنوعة من المشاريع، من التجارة إلى الاستثمار في العقارات، وتستخدم المضاربة في العديد من المجالات، بما في ذلك: الاستثمار في المشاريع التجارية حيث يقوم المستثمرون بتمويل مشاريع جديدة أو قائمة، والتمويل العقاري حيث

يمكن استخدام المضاربة لتمويل شراء أو تطوير العقارات، والاستثمار في الأسهم حيث يمكن للمستثمرين استخدام المضاربة للاستثمار في أسواق الأسهم.

فتعتبر المضاربة وسيلة فعالة ومشروعة لتمويل المشاريع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث توفر فرصة للمستثمرين لتحقيق أرباح من خلال المشاركة في المشاريع دون الحاجة إلى تحمل المخاطر المالية الكاملة، وقد أشارت بعض الدراسات مثل (Ssemambo & Ahmad, 2019) و (Reazul Islam, & Ahmad, 2022) أنه وعلى الرغم من إيجابيات المضاربة، إلا أن هناك تحديات تواجه تطبيقها، مثل الحاجة إلى وجود إطار قانوني واضح وضمانات كافية لحماية حقوق جميع الأطراف المعنية كما أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي والمعرفة حول كيفية عمل نماذج المضاربة في التمويل الإسلامي. ولكنها بالمقارنة مع صيغ التمويل الأخرى تعتبر أكثر عدالة مقارنةً بالمراجحة، حيث أن المراجحة قد تتضمن تكاليف أعلى وقد لا تعكس نفس مستوى التعاون والمشاركة بين الأطراف.

2.2.1.4 القرض الحسن

القرض الحسن هو نوع من القروض التي تُعطى بدون فوائد، ويُعتبر من الممارسات المالية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية

ويتميز القرض الحسن بعدة خصائص، منها: عدم وجود فوائد فالقرض الحسن يُعطى بدون أي فوائد أو رسوم إضافية، مما يجعله خياراً مفضلاً للأشخاص الذين يحتاجون إلى المال ولكن لا يستطيعون تحمل تكاليف الفوائد العالية، كما يتميز بالنية الطيبة فيعتبر القرض الحسن عملاً خيراً، حيث يُعطى لمساعدة الآخرين في تلبية احتياجاتهم المالية، سواء كانت لأغراض شخصية أو تجارية ويُشجع على التعاون والمساعدة بين الأفراد في المجتمع، ويجب على المقرض سداد المبلغ المقرض في الوقت المتفق عليه، ولكن دون أي ضغط أو شروط قاسية، فيُفضل أن يتم السداد بطريقة مريحة للمقرض، مما يعكس روح التعاون والرحمة، ويُستخدم القرض الحسن في العديد من المجالات، مثل تمويل المشاريع الصغيرة، أو مساعدة الأفراد في حالات الطوارئ، أو حتى لدعم التعليم والصحة، ويتماشى القرض الحسن مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يُعتبر من الأعمال الصالحة التي تُعزز من قيم التعاون والمساعدة في المجتمع، فالقرض الحسن وسيلة فعالة لدعم الأفراد والمجتمعات، ويعكس القيم الإنسانية والإسلامية في مساعدة الآخرين دون انتظار مقابل مادي.

وأشير هنا إلى أن القرض الحسن يعتبر الأعلى مرونة من حيث حرية التصرف من طرف المقترض حيث يستطيع التصرف بحرية في المبلغ الذي اقترضه، ولكن ليؤتي القرض الحسن ثماره الطيبة في مجال التنمية المستدامة فيجب أن يراعي آليات سداد مناسبة للمقترضين.

2.2.1.5 المشاركة

المشاركة: هي أن يتفق طرفان أو أكثر على أداء عمل ما، ضمن ضوابط محددة.

من حيث الترتيب الزمني يتم تصنيف الشركات إلى شركات قديمة مثل شركة العنان، وشركات حديثة مثل الشركة المساهمة، والشركة هي كيان قانوني يهدف إلى تحقيق الربح من خلال تقديم منتجات أو خدمات، ويجب أن يكون الهيكل التنظيمي واضحًا ويحدد الأدوار والمسؤوليات داخل الشركة، ويجب على الشركات أن تكون شفافة في عملياتها المالية والإدارية، مما يعزز الثقة بين المساهمين والمستثمرين، ويتعين على الشركات تقديم تقارير دورية عن أدائها المالي والإداري، كما يجب أن تُحترم حقوق المساهمين، بما في ذلك حقهم في التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، ويتعين على الشركات توفير المعلومات اللازمة للمساهمين لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. ويجب على الشركات الالتزام بجميع القوانين واللوائح المحلية والدولية ذات الصلة، ويتعين على الشركات تطوير سياسات داخلية لضمان الامتثال، ويفضل أن تأخذ الشركات في اعتبارها تأثيرها على المجتمع والبيئة، فيتعين عليها تطوير استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية تعزز من التنمية المستدامة، ومن المهم تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أداء الشركة وتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر والتخفيف من آثارها، كما يعتبر تعزيز التنوع والشمول في بيئة العمل ميزة للشركات، مما يعزز من الابتكار والإبداع، ولتحسين الأداء باستمرار يفضل إجراء تقييمات دورية لممارساتها وإجراءاتها لضمان تحسين الأداء المستمر.

والمشاركة كأحد نماذج التمويل الإسلامي تعتبر من الأدوات الأساسية في النظام المالي الإسلامي فهي عقد يتم بين طرفين أو أكثر، حيث يساهم كل طرف برأس المال، ويتم تقاسم الأرباح بناءً على النسب المتفق عليها مسبقاً، وأما الخسائر فحسب نسبة مشاركة كل طرف، هذا النوع من التمويل يعزز من مبدأ الشراكة والتعاون بين الأطراف المعنية.

وذكرت دراسات مثل (Ssemambo & Ahmad, 2019) و (Reazul Islam, & Ahmad, 2022) أن المشاركة تعتبر وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تتيح للمستثمرين والممولين العمل معاً لتحقيق

أهداف مشتركة فهذا النوع من التمويل يعزز من العدالة الاجتماعية ويقلل من المخاطر المالية، حيث يتم تقاسم المخاطر بين جميع الأطراف.

ويمكن أن تُستخدم المشاركة في مجموعة متنوعة من المشاريع، بما في ذلك المشاريع التجارية والزراعية، كما أن هناك دعوات لتوسيع استخدام المشاركة في التمويل الإسلامي لتشمل المزيد من القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من فوائد المشاركة، إلا أن هناك تحديات تواجه تطبيقها، مثل الحاجة إلى زيادة الوعي والمعرفة حول كيفية عمل نماذج المشاركة في التمويل الإسلامي، وتم التطرق إلى أن المشاركة تعتبر أكثر عدالة مقارنةً بصيغ التمويل الأخرى مثل المراجعة والاستصناع، حيث أن المراجعة قد تتضمن تكاليف أعلى وقد لا تعكس نفس مستوى التعاون والمشاركة بين الأطراف، ومن نماذج المشاركة، نموذج المشاركة المتناقصة حيث تم الإشارة أيضًا إلى نموذج المشاركة المتناقصة، الذي يجمع بين عناصر المشاركة التقليدية ويمكن الأفراد من تملك الأصول بشكل تدريجي، مما يعزز من الاستقرار المالي للأفراد.

2.2.2 أبرز نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر من دراسات مختارة

2.2.2.1 دمج المضاربة، والمشاركة، والمشاركة المتناقصة مع التمويل الصغير: نهج مستدام لتحسين

سبل العيش وتخفيف الفقر في ماليزيا

طُرحت دراسة "دمج المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة مع التمويل الصغير: نهج مستدام لتحسين سبل العيش وتخفيف الفقر" والتي أجريت في ماليزيا من طرف كل من رياض الإسلام وروبي أحمد، عام 2022. نموذج التمويل الصغير المتكامل باستخدام أدوات المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة.

النموذج المقترح في الدراسة يعتمد على دمج ثلاث أدوات رئيسية من أدوات التمويل الإسلامي وهي المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة، لتقديم تمويل صغير مستدام يهدف إلى تحسين سبل العيش وتخفيف الفقر، فيبدأ العميل بالحصول على تمويل مضاربة من المؤسسة المالية الإسلامية بعد تقييم مهاراته الريادية ومقترحاته التجارية المتوافقة مع الشريعة، ولا يتطلب هذا التمويل أي ضمانات مادية، مما يجعله مناسبًا للأفراد الذين لا يملكون أصولًا، وبعد نجاح مشروع المضاربة، يمكن للعميل الانتقال إلى تمويل المشاركة من خلال المساهمة في رأس المال، وهذا يعزز من استقرار المشروع ويقلل من المخاطر المالية، ويمكن للعميل امتلاك الأصول تدريجيًا من خلال تمويل المشاركة المتناقصة، مما يعزز قدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية ويقلل من احتمالية الوقوع في الفقر.

ولقد وضع النموذج معايير لاختيار العملاء: حيث يجب أن يكون العملاء ملتزمين بالقيم الدينية والأخلاقية الإسلامية، حيث أن التدين يعزز من النزاهة والالتزام في التعاملات المالية، كما يجب أن يكون لدى العملاء معرفة كافية بالمنتجات المالية الإسلامية ومهارات ريادية تمكنهم من إدارة المشاريع بنجاح، وأن يتصف العميل بالتعليم الجيد والدخل المستقر والقدرة على الادخار فهذه المعايير تعتبر عوامل مهمة لاختيار العملاء، حيث تعزز من قدرتهم على تحقيق النجاح المالي والاستدامة.

ومن المتوقع أن يساهم النموذج في تحسين سبل العيش من خلال تمكين الفقراء من امتلاك الأصول وزيادة دخلهم، ويمكن للنموذج أن يساهم بشكل كبير في تحسين سبل العيش المستدامة، والتخفيف الفقر من خلال توفير تمويل بدون ضمانات مادية وتعزيز الشراكة والمشاركة المتناقصة، يمكن للنموذج أن يساهم في تخفيف الفقر بشكل مستدام.

وقد يواجه النموذج تحديات تتعلق بالمخاطر الأخلاقية مثل سوء التصرف من قبل العملاء أو تقديم معلومات غير صحيحة، لذا يوصى بتطبيق سياسات فعالة لإدارة المخاطر مثل استخدام الضمانات الطرف الثالث وتكامل الوقف النقدي لتقليل المخاطر المالية.

2.2.2.2 تطوير نماذج الوقف النقدي لبنك بيت المال والتمويل كتمويل إسلامي اجتماعي وتجاري

متكامل

طرحنا دراسة "تطوير نماذج الوقف النقدي لبنك بيت المال والتمويل كتمويل إسلامي اجتماعي وتجاري متكامل"، والتي أجريت في إندونيسيا، من طرف أسكاريا، راديتا سوكمانا، ستي رحموتي، عاتكة روكميناسيتي مشرفة عام 2022، نموذج الوقف النقدي المتكامل لبنك بيت المال والتمويل (BMT)

النموذج المقترح في الدراسة يهدف إلى دمج التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمويل التجاري الإسلامي في مؤسسة التمويل الإسلامي الصغير، لتحقيق أهداف ثلاثية تشمل الوصول، والاستدامة، والتأثير على الرفاهية. يتكون النموذج من عدة مكونات رئيسية حيث يتم جمع الأموال الاجتماعية الإسلامية مثل الزكاة، والصدقات، والوقف لاستخدامها في برامج اجتماعية متنوعة مثل تخفيف الفقر وتوفير الرعاية الصحية والتعليم المجاني للفقراء، وأما المدخرات الصغيرة والودائع الصغيرة من الأعضاء فتستخدم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات التمويل الإسلامي الأخرى.

يتم جمع الوقف النقدي من المتبرعين (الواقفين) وإدارته بشكل منتج من قبل بيت المال كمدير للوقف، ويمكن استثمار الوقف النقدي في ودائع استثمارية طويلة الأجل أو كحقوق ملكية وقفية، ويتم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام الوقف النقدي للأعضاء، مما يعزز من استدامة المؤسسة ويقلل من مخاطر الإفلاس، ويمكن استثمار الوقف النقدي في القطاع الحقيقي أو المالي لتحقيق عوائد مستدامة، وي طرح النموذج صيغة القرض الحسن لتمكين الفقراء.

ومن المتوقع أن يساهم النموذج في تحسين سبل العيش المستدامة من خلال تمكين الفقراء من امتلاك الأصول وزيادة دخلهم، كما يمكن للنموذج أن يساهم بشكل كبير في تخفيف الفقر من خلال توفير تمويل بدون ضمانات مادية وتعزيز الشراكة والمشاركة المتناقصة.

وقد يواجه النموذج تحديات تتعلق بالمخاطر الأخلاقية مثل سوء التصرف من قبل العملاء أو تقديم معلومات غير صحيحة، ولإدارة هذه المخاطر توصى الدراسة بتطبيق سياسات فعالة لإدارة المخاطر مثل استخدام ضمانات الطرف الثالث وتكامل الوقف النقدي لتقليل المخاطر المالية.

فالنموذج المقترح يهدف إلى تقديم نهج مستدام لتحسين سبل العيش وتخفيف الفقر من خلال دمج أدوات التمويل الإسلامي في التمويل الصغير، ويعتمد النموذج على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر، مما يعزز من استدامة المشاريع ويقلل من المخاطر المالية على الفقراء.

2.2.2.3 تصميم نماذج التمويل الصغير المالي الإسلامي للمؤسسات المالية الإسلامية الصغيرة في

إندونيسيا

طرحَت دراسة "تصميم نماذج التمويل الصغير المالي الإسلامي للمؤسسات المالية الإسلامية الصغيرة في إندونيسيا" والتي أجريت في إندونيسيا، من طرف أسكاريَا وعلي سكتي عام 2022، نماذج التمويل الصغير المالي الإسلامي للمؤسسات المالية الإسلامية الصغيرة وخاصة بيت المال والتمويل.

الدراسة تهدف إلى تصميم نماذج تمويل صغير مالي إسلامي مناسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصغيرة وخاصة بيت المال والتمويل في إندونيسيا، مما يمكن من دمج التمويل الاجتماعي والتجاري الإسلامي بشكل أمثل.

النموذج يتكون من عدة أدوات تمويل صغيرة مالية إسلامية هي: البنوك الرقمية: لتقديم خدمات مصرفية رقمية، والدفع الإلكتروني: لتسهيل عمليات الدفع، والتمويل من نظير إلى نظير: لتوفير التمويل الاجتماعي والتجاري، والتجارة الإلكترونية: لدعم الأنشطة التجارية عبر الإنترنت، ويعمل النموذج على التمويل الاجتماعي والتجاري عبر

الإنترنت فيتم جمع التمويل الاجتماعي مثل الزكاة والوقف عبر الإنترنت، بينما يتم تقديم التمويل التجاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيع الزكاة والوقف بشكل غير متصل بالإنترنت، وطرحت الدراسة التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، حيث يمكن التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في التمويل الصغير المالي الإسلامي لتطوير هذه الأدوات.

والدراسة تقترح أربعة أنواع من النماذج البيئية للتمويل الصغير المالي الإسلامي (Micro-Fintech) للمؤسسات المالية الإسلامية الصغيرة (IMFIs) وخاصة (BMT) Baitul Maal wat Tamwil في إندونيسيا.

النظام البيئي المغلق الخاص: يتم تطويره بواسطة BMT، حيث يكون النظام مملوك بالكامل من قبل BMT، مما يعني أن البيانات لا تُشارك مع أي طرف خارجي، ويوفر هذا النموذج استقلالية كاملة لـ BMT في إدارة بيانات العملاء وتطوير التكنولوجيا المالية الخاصة بها، ويضمن هذا النموذج أمان البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به، ولكنه يتطلب استثمارات كبيرة في تطوير التكنولوجيا المالية، لذا قد يكون من الصعب على BMT كمؤسسة صغيرة توفير الموارد اللازمة لتطوير هذا النظام بشكل مستقل.

النظام البيئي المغلق العام: يتم تطويره بواسطة الحكومة، ويكون مملوك ومدار من قبل الحكومة لصالح IMFIs/BMT، ويوفر هذا النموذج دعمًا حكوميًا قويًا، مما يعزز من استدامة النظام، ويضمن الامتثال للقوانين واللوائح الحكومية، ولكنه يواجه العديد من التحديات إذ قد يواجه هذا النموذج تحديات بيروقراطية تؤثر على سرعة التنفيذ، وقد يكون النظام أقل مرونة في التكيف مع احتياجات BMT الفردية.

النظام البيئي المفتوح المحدود: تعاون بين BMT أو جمعية BMT وشركة Fintech، يتم تطوير هذا النظام من خلال تعاون بين BMT أو جمعية BMT وشركة Fintech، حيث يتيح هذا النموذج التعاون بين BMT وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مشتركة، ويوفر مرونة أكبر في تطوير التكنولوجيا المالية وتلبية احتياجات BMT، ويمكن لـ BMT الوصول إلى التمويل التجاري والاجتماعي من خلال التعاون مع شركات Fintech. ومن أبرز التحديات التي يواجهها هذا النموذج، أنه يتطلب مشاركة بيانات العملاء مع شركات Fintech، مما قد يثير مخاوف بشأن الخصوصية والأمان، وأنه يحتاج إلى تنسيق فعال بين الأطراف المختلفة لضمان نجاح التعاون.

النظام البيئي الهجين: مزيج من الأنظمة البيئية السابقة، (Hybrid Ecosystem)، هو مزيج من الأنظمة البيئية السابقة، حيث يمكن لـ BMT تطوير بعض جوانب التكنولوجيا المالية بشكل مستقل والتعاون مع شركات Fintech في جوانب أخرى، ويوفر هذا النموذج مرونة كبيرة لـ BMT في اختيار كيفية تطوير التكنولوجيا المالية، ويمكن لـ BMT التعاون مع شركات Fintech في المجالات التي لا يمكنها تطويرها بشكل مستقل، كما يمكن للنظام

التكيف مع احتياجات BMT المختلفة وظروفها، ويواجه هذا النموذج تحديات أبرزها التعقيد فقد يكون هذا النموذج أكثر تعقيداً في التنفيذ والإدارة بسبب تعدد الأطراف المشاركة، ويتطلب تنسيقاً عالياً بين BMT وشركات Fintech والحكومة لضمان نجاح النظام.

كل نموذج من النماذج البيئية المقترحة له مميزاته وتحدياته الخاصة. يعتمد اختيار النموذج الأنسب على احتياجات وقدرات BMT الفردية وظروفها. يمكن أن يوفر النظام البيئي المجهن حلاً وسطاً يجمع بين مزايا الأنظمة المغلقة والمفتوحة، مما يعزز من استدامة التمويل الصغير المالي الإسلامي في إندونيسيا.

التأثير المتوقع للنموذج الرئيس موضوع الدراسة: تحسين جمع الزكاة والوقف: يمكن للنموذج تحسين جمع الزكاة والوقف، مما يمكن BMT من تقديم المزيد من البرامج الاجتماعية للمحتاجين. تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي والتجاري: يمكن للنموذج تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي والتجاري بشكل متكامل، مما يعزز من الشمول المالي والاجتماعي.

التحديات والمخاطر: التحديات التنظيمية: قد تواجه النماذج تحديات تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح. وإدارة البيانات: يجب على BMT إدارة بيانات العملاء بشكل آمن وفعال لتجنب فقدان العملاء لشركات Fintech.

وهذا النموذج يركز على جانب مهم وهو طرق جمع الأموال التي سيتم استخدامها لتقديم التمويلات للعملاء، ولكن طرحت صيغ تقديم التمويلات بشكل عام أنها ستكون وفق الشريعة الإسلامية، وأنها تمويلات صغيرة. النموذج المقترح يهدف إلى تقديم نهج مستدام لتحسين سبل العيش وتخفيف الفقر من خلال دمج أدوات التمويل الإسلامي في التمويل الصغير، ويعتمد النموذج على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر، مما يعزز من استدامة المشاريع ويقلل من المخاطر المالية على الفقراء.

2.2.2.4 توظيف التمويل الصغير الإسلامي في مواجهة تحديات الفقر في بروناي: نهج المضاربة

طرحت دراسة "توظيف التمويل الصغير الإسلامي في مواجهة تحديات الفقر في بروناي: نهج المضاربة" والتي أجريت في بروناي، من طرف حسين سسمامبو وأبو عمر فاروق أحمد، عام 2019، نموذجاً يعتمد على نظام المضاربة كوسيلة لتمويل المشاريع الصغيرة في بروناي، ويهدف هذا النموذج إلى تحسين فعالية برامج تخفيف الفقر من خلال تقديم تمويل مستدام ومبني على مبادئ الشريعة الإسلامية.

يعتمد النموذج على جمع الأموال من الزكاة، الصدقات، والوقف، وهذه الأموال تُستخدم كتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويشمل النموذج تعاوناً بين الحكومة، والمؤسسات المالية الإسلامية، والمؤسسات المالية الصغيرة. حيث يتم من مصادر الزكاة، الصدقات، والوقف من قبل المؤسسات المعنية والحكومة، ثم تُوزع الأموال على المؤسسات المالية الصغيرة التي تقوم بدورها بتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتم تقديم برامج تدريبية للمستفيدين من التمويل لتطوير مهاراتهم في إدارة الأعمال والمالية حيث يتم ذلك بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمهنية. وبعد التأكد من جاهزية المستفيدين، يتم توقيع عقد مضاربة بين المؤسسة المالية والمستفيد يتم فيه تقاسم الأرباح بين الطرفين بناءً على نسبة متفق عليها مسبقاً، ثم يتم إعادة استثمار الأرباح في تمويل مشاريع جديدة أو في تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع.

ومن المتوقع أن يساهم النموذج في تحسين سبل العيش من خلال تمكين الفقراء من امتلاك الأصول وزيادة دخلهم، يمكن للنموذج أن يساهم بشكل كبير في تحسين سبل العيش المستدامة، ومن خلال توفير تمويل بدون ضمانات مادية وتعزيز الشراكة والمشاركة المتناقصة، يمكن للنموذج أن يساهم في تخفيف الفقر بشكل مستدام، ويهدف النموذج إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية للفقراء الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

ويواجه هذا النموذج تحديات ومخاطر منها التحديات التنظيمية فقد يواجه النموذج تحديات تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح، كما يجب على المؤسسات المالية إدارة بيانات العملاء بشكل آمن وفعال، ويتطلب النموذج تقديم برامج تدريبية فعالة وإشراف مستمر لضمان نجاح المشاريع، فالنموذج المقترح يهدف إلى تقديم نهج مستدام لتحسين سبل العيش وتخفيف الفقر من خلال دمج أدوات التمويل الإسلامي في التمويل الصغير، ويعتمد النموذج على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر، مما يعزز من استدامة المشاريع ويقلل من المخاطر المالية على الفقراء. وأرى أن هذا النموذج جيد في طرحه حيث بين بوضوح مصدر الأموال وصيغة جمعها كما بين صيغة توزيعها وخطوات العمل بشكل واضح.

2.2.2.5 عالم بلا فقر

طرح كتاب "عالم بلا فقر"، من تأليف د. محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006، ترجمه للعربية محمد محمود شهاب، ونشرته مكتبة الأسرة المصرية عام 2007، نموذج بنك الفقراء (جرامين).

نموذج جرامين هو نظام تمويل صغير تم تطويره بواسطة محمد يونس، مؤسس بنك جرامين في بنغلاديش ويهدف هذا النموذج إلى تقديم قروض صغيرة بدون ضمانات مادية للفقراء، مما يمكنهم من بدء مشاريع صغيرة وتحسين سبل عيشهم. ويعتمد النموذج على مبادئ الشراكة والمسؤولية الجماعية، ويعتبر من أنجح نماذج التمويل الصغير في العالم.

يتم تقديم قروض صغيرة للفقراء بدون ضمانات مادية، هذه القروض تُستخدم لتمويل مشاريع صغيرة مثل الحرف اليدوية، الزراعة، والتجارة الصغيرة، ويعتمد النموذج على تشكيل مجموعات صغيرة من الأفراد (عادةً خمس أشخاص) يتشاركون المسؤولية عن سداد القروض، يتم تقديم القروض لأعضاء المجموعة بالتتابع، حيث لا يمكن لأي عضو جديد الحصول على قرض حتى يسدد الأعضاء السابقون قروضهم، ويتم تقسيم سداد القروض إلى دفعات صغيرة تُدفع يوميًا أو أسبوعيًا، هذا النظام يقلل من العبء النفسي والمالي على المقترضين ويساعدهم على إدارة أموالهم بشكل أفضل، ويتم تقديم برامج تدريبية للمقترضين لتعليمهم كيفية إدارة مشاريعهم وأموالهم، هذا التدريب يشمل مهارات المحاسبة، التخطيط المالي، والتسويق، ويعتمد النموذج على الشفافية والمساءلة في جميع التعاملات المالية، ويتم تسجيل جميع المعاملات بدقة ويتم مراجعتها بانتظام لضمان الامتثال للقواعد واللوائح.

وللتنفيذ يتم تشكيل مجموعات صغيرة من الأفراد الذين يعيشون في نفس المنطقة ويعرفون بعضهم البعض، ويتم اختيار رئيس للمجموعة يكون مسؤولاً عن التنسيق مع بنك جرامين، ثم يتم تقديم القروض لأعضاء المجموعة بالتتابع، يبدأ البنك بتقديم القروض لعضوين من المجموعة، وبعد سدادهم للقروض، يتم تقديم القروض للأعضاء الآخرين، ويتم تقسيم سداد القروض إلى دفعات صغيرة تُدفع يوميًا أو أسبوعيًا، ويتم تسجيل جميع الدفعات بدقة ويتم مراجعتها بانتظام لضمان الامتثال للقواعد واللوائح، ويتم تقديم برامج تدريبية للمقترضين لتعليمهم كيفية إدارة مشاريعهم وأموالهم، وهذا التدريب يشمل مهارات المحاسبة، التخطيط المالي، والتسويق.

وقد يواجه النموذج تحديات تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح، إدارة البيانات، والتدخل السياسي، ومع ذلك، تمكن بنك جرامين من التغلب على هذه التحديات بفضل الدعم الحكومي والدولي، وأثبت نموذج جرامين فعاليته في تحسين سبل العيش للفقراء وتعزيز الاعتماد على الذات، وتمكن البنك من التوسع والنمو بفضل الدعم الحكومي والدولي، وأصبح نموذجًا يحتذى به في أكثر من 50 دولة حول العالم، فنجاح بنك جرامين في بنغلاديش أدى إلى تطبيق فكرته في دول أخرى مثل ماليزيا والفلبين والهند والولايات المتحدة، هذه التجارب أثبتت أن نموذج الأقرض بالغة الصغر يمكن أن يكون فعالاً في مختلف السياقات الثقافية والاقتصادية، فنموذج جرامين هو نظام تمويل صغير مبتكر يعتمد على تقديم قروض صغيرة بدون ضمانات مادية للفقراء، مما يمكنهم من بدء مشاريع صغيرة

وتحسين سبل عيشهم ويعتمد النموذج على مبادئ الشراكة والمسؤولية الجماعية، ويعتبر من أنجح نماذج التمويل الصغير في العالم، وتمكن بنك جرامين من التوسع والنمو بفضل الدعم الحكومي والدولي، وأصبح نموذجًا يحتذى به في أكثر من 50 دولة حول العالم.

2.2.2.6 إمكانية التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في تخفيف الفقر في نيجيريا

طرحَت دراسة "إمكانية التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في تخفيف الفقر في نيجيريا"، والتي أجريت من طرف أيارو وأللوبوسا عام 2018 في نيجيريا، إمكانية التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة كبديل قابل للتطبيق لاستراتيجيات التخفيف من الفقر التقليدية في نيجيريا.

فعلى الرغم من السياسات والتدخلات العديدة على مدى العقود الثلاثة الماضية، لا يزال الفقر يمثل مشكلة كبيرة في نيجيريا، حيث يعيش العديد من المواطنين في فقر مدقع ويواجهون أسعار فائدة مرتفعة على القروض من البنوك المحلية. تستخدم الدراسة طرقًا تحليلية ونوعية، حيث تستعرض الأدبيات ذات الصلة والأعمال التجريبية لاقتراح أربعة أدوات شرعية لتنفيذ التمويل الأصغر: المشاركة، المضاربة، الزكاة، والوقف. حيث تُعتبر هذه الأدوات قابلة للتطبيق ومستدامة لإطلاق مشاريع التمويل الأصغر في نيجيريا، مما يعزز الشمول المالي بما يتماشى مع أحكام الحقوق الاقتصادية في الدستور النيجيري.

تسلط الدراسة الضوء على فشل برامج التخفيف من الفقر السابقة في نيجيريا، على الرغم من الموارد الطبيعية الغنية في البلاد. وتشير إلى أن التمويل الأصغر كان ناجحًا في دول أخرى، مثل بنغلاديش، حيث نجح نموذج بنك جرامين في تقليل الفقر. ومع ذلك، فإن الطبيعة القائمة على الفائدة للتمويل الأصغر التقليدي لا تتوافق مع المبادئ الإسلامية، مما يستدعي الحاجة إلى نموذج متوافق مع الشريعة.

تقترح الدراسة دمج الزكاة والوقف مع التمويل الأصغر لتعبئة الأموال ودعم التخفيف من الفقر حيث يمكن للزكاة أن توفر مساعدة مالية فورية، بينما يمكن استخدام الوقف للاستثمارات طويلة الأجل، كما تناقش الدراسة إمكانية استخدام البنوك الإسلامية للسيولة الزائدة في التمويل الأصغر، مما يوفر تمويلًا بتكلفة أقل مقارنة بالطرق التقليدية.

ويوصي المؤلفان باستخدام نماذج التمويل بالأسهم مثل المشاركة والمضاربة بدلاً من التمويل القائم على الديون، لأنها تتماشى بشكل أفضل مع مبادئ العدالة والتوزيع العادل للثروة كما يوصون بالإقراض الجماعي والمراقبة من الأقران لتقليل مخاطر الائتمان في التمويل الأصغر الإسلامي.

وتؤكد الدراسة على الإمكانيات غير المستغلة للتمويل الأصغر الإسلامي في نيجيريا وتدعو البنك المركزي النيجيري إلى خلق بيئة داعمة للبنوك غير الربا لتنفيذ خطط التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة. وهذا النموذج جيد فهو واضح في مصادر المال إذ بين أن الزكاة تمثل أموالاً فورية لها دور إغاثي أو يمكن التعبير عنها بأموال لتسوية الأوضاع، وأن أموال الوقف ستكون للاستثمار، وبينت الدراسة أنها تتوجه نحو التمويل بالمضاربة والمشاركة وليس بالديون كالقرض الحسن أو المراجعة والاستصناع، مما يعزز مبادئ توزيع الثروة والتخفيف من المخاطر. كما تبنت الدراسة أسلوب غرامين في الضمانات حيث يتم تمويل المجموعة واحداً تلو الآخر فتضمن المجموعة تسديد الفرد لأن مصلحتها في الحصول على تمويلات لباقي أفراد المجموعة مرتبطة بسداد المقترض الحالي.

2.2.2.7 تطوير نموذج متكامل للتمويل الاجتماعي الإسلامي: نحو إطار حوكمة فعال

طرحت دراسة "تطوير نموذج متكامل للتمويل الاجتماعي الإسلامي: نحو إطار حوكمة فعال" التي أجريت في إندونيسيا، عام 2022، من طرف كل من تيكا ويديستوتي، سري نينجسيه، أري براسيتيو، عمران مواردني، سري هيريانينجروم، أنيده روباني، محمد عبيد الله المصطفى، أوفار فاضل الهادي، نموذج التمويل الاجتماعي الإسلامي المتكامل. يعمل النموذج المقترح من خلال دمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في مشروع مشترك، ويشمل أربع مراحل رئيسية وهي:

الإنقاذ الاقتصادي: ويهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملابس والمأوى، ويتم تنفيذ الإنقاذ من خلال تقديم الزكاة الاستهلاكية مباشرة للمستفيدين لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

التعافي الاقتصادي: ويهدف إلى تقديم رأس المال الأساسي للأعمال الصغيرة لتحسين مستوى المعيشة، ويتم تنفيذ التعافي من خلال تقديم الزكاة الإنتاجية من خلال برامج التدريب وتطوير الأعمال وتوفير الأدوات التجارية.

التعزيز الاقتصادي: ويهدف إلى تعزيز المجتمع ليصبح قادراً على دفع الزكاة والوقف من خلال التدريب وإدخالهم في شبكات الأعمال. ويتم تنفيذ التعزيز من خلال تقديم الوقف كتمويل للأعمال المتنامية، ويشمل ذلك تقديم القروض الحسنة التي يتم سدادها بعد نجاح الأعمال.

المرونة الاقتصادية: وتهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على الحفاظ على رفاهيته من خلال التدريب على الاستثمار. ويتم تنفيذها من خلال تقديم برامج تدريبية على الاستثمار وإدارة الأموال لضمان استدامة الرفاهية.

ويتم دمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل الزكاة والوقف والتمويل الصغير الإسلامي في مشروع مشترك، ويتم توزيع الأموال بشكل متكامل لتجنب التوزيع المتكرر وضمان وصول الأموال إلى المستفيدين بشكل فعال. ويشمل النموذج التعاون بين مؤسسات الزكاة والوقف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، بالإضافة إلى الجهات الحكومية والأكاديمية لتقديم الدعم والتدريب.

أظهرت الدراسة أن التمويل الاجتماعي الإسلامي المتكامل أكثر فعالية بنسبة 12% في تحسين حالة الفقراء مقارنة بالبرامج غير المتكاملة، ويهدف النموذج إلى تسريع تحول الفقراء نحو الازدهار من خلال تقديم دعم متكامل ومستدام. وتوصي الدراسة بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقديم برامج تدريبية، وتطوير إطار تنظيمي شامل لضمان تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي الإسلامي في تخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتتميز هذه الدراسة بطرح نموذج جيد من حيث ترتيب مراحل التمويل من الإنقاذ أو الإنعاش الاقتصادي وصولاً إلى المرونة الاقتصادية.

2.2.2.8 استكشاف دور فقه الواقع في إطار التعاون بين الوقف والزكاة لتطوير سكن الطلاب

طرحَت دراسة "استكشاف دور فقه الواقع في إطار التعاون بين الوقف والزكاة لتطوير سكن الطلاب" والتي أجريت في ماليزيا عام 2023. من طرف ستي نادية محمد علي، هورايزة أرشاد، نورول شهيدة فوزي، شيخ محمد عبد العزيز غنيم، نموذج "إطار التعاون بين الوقف والزكاة باستخدام فقه الواقع". يهدف النموذج إلى دمج أدوات الوقف والزكاة لتمويل بناء وصيانة سكن الطلاب في الجامعات، يتم تنفيذ النموذج من خلال الخطوات التالية، حيث يتم استخدام أراضي الوقف التابعة للجامعة لبناء سكن الطلاب، ويتم استخدام أموال الزكاة لتغطية تكاليف البناء والصيانة، فبدائية يتم جمع أموال الزكاة من المتبرعين وتوجيهها نحو مشروع بناء السكن.

ثم يتم إدارة أراضي الوقف بشكل يضمن استدامة المشروع، فيتم بناء السكن على أراضي الوقف باستخدام أموال الزكاة، ومن ناحية الصيانة فيتم استخدام جزء من أموال الزكاة لصيانة المباني وضمان استدامتها. واهتمت الدراسة بالجانب الديني فاشتراطت أن يتم الحصول على موافقة المفتي لضمان توافق المشروع مع الشريعة الإسلامية، كما اهتمت بالتنسيق بين إدارات الوقف والزكاة لضمان تنفيذ المشروع بكفاءة.

وتتوقع الدراسة أن يساهم النموذج في تحسين رفاهية الطلاب من خلال توفير سكن ملائم، وأن يضمن النموذج استدامة المشروع من خلال استخدام أموال الزكاة والوقف بشكل متكامل، مما يعزز التعاون بين الجهات الدينية والتعليمية لتحقيق أهداف مشتركة.

الاستنتاج: تقدم الدراسة نموذجًا متكاملًا للتعاون بين الوقف والزكاة باستخدام فقه الواقع، يهدف إلى تمويل بناء وصيانة سكن الطلاب في الجامعات، وأظهرت الدراسة أن هذا النموذج يمكن أن يكون فعالاً في تحسين رفاهية الطلاب وضمان استدامة المشروع، وتوصي الدراسة بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقديم برامج تدريبية، وتطوير إطار تنظيمي شامل لضمان تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي الإسلامي في تخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2.2.2.9 دمج نموذج الوقف والتمويل الإسلامي الصغير لتخفيف الفقر - حالة بنغلاديش

طرحت دراسة "دمج نموذج الوقف والتمويل الإسلامي الصغير لتخفيف الفقر - حالة بنغلاديش" والتي أجريت في بنغلاديش، عام 2015، من طرف محمد أسلم حنيف، عطاء الحق برامانيك، مصطفى عمر محمد، محمد فؤاد بن أمين، عليو داهيرو محمد، نموذج التمويل الإسلامي الصغير القائم على الوقف. يهدف النموذج المقترح إلى دمج موارد الوقف مع التمويل الإسلامي الصغير لتخفيف الفقر في بنغلاديش، ويتم تنفيذ النموذج من خلال الخطوات التالية: حيث يتم جمع الأموال من الوقف، الزكاة، والصدقات من الحكومة والمؤسسات ذات الصلة أو الأفراد، ثم يتم توجيه هذه الأموال إلى مؤسسات التمويل الصغير الإسلامية.

وطرحت الدراسة تأسيس مؤسسة للتمويل الصغير بحيث يتم استخدام الأموال المجمعة لتأسيس مؤسسة تمويل صغيرة منظمة، ويتم استثمار الأموال في مشاريع صغيرة ومتوسطة بعد تقديم مقترحات أعمال جيدة. واهتمت بأن يتم تقديم برامج تدريبية للمستفيدين لتعليمهم مهارات إدارة الأعمال والمالية، وطرحت أن يتم التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتقديم التدريب والدعم الفني.

وتبنت الدراسة صيغة عقود المضاربة للتمويل فبعد التأكد من جاهزية المستفيدين، يتم الدخول في عقود مضاربة بين مؤسسة التمويل والمستفيدين، وكتطبيق للعدالة يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين المؤسسة والمستفيدين بناءً على نسب متفق عليها. كما اهتمت الدراسة بالجانب المجتمعي التكافلي بدعم الفئات الأكثر احتياجًا حيث طرحت أن يتم استخدام جزء من العوائد لدعم الفئات الأكثر احتياجًا مثل المعاقين، كبار السن، والأطفال، وللحفاظ على استدامة التمويل يتم إعادة استثمار العوائد في مشاريع جديدة لضمان استدامة التمويل.

يساهم النموذج في تحسين رفاهية الفقراء من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، ويضمن النموذج استدامة التمويل من خلال إعادة استثمار العوائد، كما يعزز النموذج التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية لتحقيق أهداف مشتركة.

تقدم الدراسة نموذجًا متكاملًا للتمويل الإسلامي الصغير باستخدام أدوات الوقف، يهدف إلى تخفيف الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية في بنغلاديش، وأظهرت الدراسة أن هذا النموذج يمكن أن يكون فعالاً في تحسين حالة الفقراء وضمان استدامة التمويل، وتوصي الدراسة بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقديم برامج تدريبية، وتطوير إطار تنظيمي شامل لضمان تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي الإسلامي في تخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2.2.2.10 تأثير توسع قطاع بنك الوقف الصغير على تخفيف الفقر - دليل من المجتمعات الريفية في

إندونيسيا

طرحت دراسة "تأثير توسع قطاع بنك الوقف الصغير على تخفيف الفقر - دليل من المجتمعات الريفية في إندونيسيا" والتي أجريت في إندونيسيا، عام 2021، من طرف فؤادي، أحمد فوزول حكيم حسيبوان، ريكو نور إلهام، فلاح الدين، وحيد الدين، معمر قذافي، مناندار، جماديل سابوترا، نموذج بنك الوقف الصغير يهدف النموذج المقترح إلى استخدام بنك الوقف الصغير كوسيلة لتوفير التمويل للأسر ذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية في إندونيسيا، وذلك لتحقيق أهداف تخفيف الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يتم جمع الأموال من الوقف، والزكاة، والصدقات ومن الحكومة والمؤسسات ذات الصلة أو الأفراد، ويتم توجيه هذه الأموال إلى بنك الوقف الصغير. وطرحت الدراسة تأسيس بنك الوقف الصغير باستخدام الأموال المجمعة، وأن يتم استثمار الأموال في مشاريع صغيرة ومتوسطة بعد تقديم مقترحات أعمال جيدة، وأن يتم تقديم برامج تدريبية للمستفيدين لتعليمهم مهارات إدارة الأعمال. وأكدت على ضرورة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتقديم التدريب والدعم الفني.

وتبنت الدراسة صيغة المضاربة حيث يتم بعد التأكد من جاهزية المستفيدين، الدخول في عقود مضاربة بين بنك الوقف والمستفيدين، يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والمستفيدين بناءً على نسب متفق عليها. ولم تشمل الدراسة جانب المسؤولية المجتمعية حيث طرحت أن يتم استخدام جزء من العوائد لدعم الفئات الأكثر احتياجًا مثل المعاقين، كبار السن، والأطفال. ولضمان استدامة التمويل يتم إعادة استثمار العوائد في مشاريع جديدة ويساهم النموذج في تحسين رفاهية الفقراء من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، كما يعزز النموذج التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية لتحقيق أهداف مشتركة.

تقدم الدراسة نموذجًا متكاملًا للتمويل الإسلامي الصغير باستخدام أدوات الوقف، يهدف إلى تخفيف الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية في إندونيسيا، أظهرت الدراسة أن هذا النموذج يمكن أن يكون فعالاً في تحسين حالة الفقراء وضمان استدامة التمويل، وتوصي الدراسة بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقديم برامج تدريبية، وتطوير إطار تنظيمي شامل لضمان تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي الإسلامي في تخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتوصي الدراسة بزيادة عدد بنوك الوقف الصغير في إندونيسيا، وبوضع سياسات تشجع على الشمول المالي، خاصة في المناطق النائية، وتقديم الدعم الكامل للمؤسسات المالية الإسلامية في شكل بنوك الوقف الصغير.

2.2.2.11 نماذج التمويل الإسلامي القائم على الأسهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

طرحَت دراسة "تقديم نماذج التمويل الإسلامي القائم على الأسهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا" والتي أجريت في ليبيا عام 2023. من طرف كل من زينب بلال لوحيشي، أنور حسن عبد الله عثمان. تجمع النماذج المقترحة بين ميزات التضامن الاجتماعي والتعاون، وتلبية المتطلبات الدينية وتوفير التمويل بشكل أكثر عدلاً وإنصافاً. حيث يتم جمع الأموال من الوقف، الزكاة، والصدقات ومن الحكومة والمؤسسات ذات الصلة أو الأفراد، المؤسسات المسؤولة، ويتم توجيه هذه الأموال إلى مؤسسات التمويل الصغير الإسلامية.

وطرحت الدراسة تأسيس مؤسسة للتمويل الصغير بحيث يتم استخدام الأموال المجمعة لتأسيس مؤسسة تمويل صغيرة منظمة، وأن يتم استثمار الأموال في مشاريع صغيرة ومتوسطة بعد تقديم مقترحات أعمال جيدة، ولتحقيق ذلك يتم تقديم برامج تدريبية للمستفيدين لتعليمهم مهارات إدارة الأعمال، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية. وتبنت الدراسة صيغة عقود المضاربة للتمويل الأصغر فبعد التأكد من جاهزية المستفيدين، يتم الدخول في عقود مضاربة بين مؤسسة التمويل والمستفيدين، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر بين المؤسسة والمستفيدين بناءً على نسب متفق عليها. ويتم استخدام جزء من العوائد لدعم الفئات الأكثر احتياجاً مثل المعاقين، كبار السن، والأطفال، ويتم إعادة استثمار العوائد في مشاريع جديدة لضمان استدامة التمويل.

ويساهم هذا النموذج في تحسين رفاهية الفقراء من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، ويضمن النموذج استدامة التمويل من خلال إعادة استثمار العوائد، كما يعزز النموذج التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية لتحقيق أهداف مشتركة. وتقدم الدراسة هيكلًا لنماذج التمويل الإسلامي القائم على الأسهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وتتحقق من ملائمة هذه النماذج بين الخبراء الليبيين، وتوصي الدراسة بتعزيز

الشفافية والمساءلة، وتقديم برامج تدريبية، وتطوير إطار تنظيمي شامل لضمان تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي الإسلامي في تخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2.2.2.12 نموذج التعاون بين المركزي والمستحق لتعزيز قدرة جمع التبرعات في مؤسسات التمويل

الاجتماعي الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19

طُرحت دراسة "نموذج التعاون بين المركزي والمستحق لتعزيز قدرة جمع التبرعات في مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19" والتي أجريت في إندونيسيا عام 2022، من طرف كل من سري هيريانيغرم، تيكا ويديستوتي، ميري إندري هابساري، ريرين تري راتناساري، فيرمانسيه فيرمانسيه، شاهير أكرم حسن، أنيسة رحمة فبرياني، راشي كاهيا أماليا، لطفي أكمل مزاكي، نموذج التعاون بين المركزي والمستحق.

تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج تعاوني بين المركزي (المبرعين بالزكاة) والمستحقين (المستفيدين من الزكاة) لتعزيز قدرة جمع التبرعات في مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي خلال جائحة كوفيد-19. يتم تنفيذ النموذج من خلال الخطوات التالية:

عملية تأسيس الإطار التعاوني وتطويره بين المركزي والمستحق لتعزيز استراتيجية جمع التبرعات، حيث يتم جمع الأموال من المراكز الذين يعملون كموظفين حكوميين، موظفي الشركات المملوكة للدولة، ورواد الأعمال، ويتم توجيه هذه الأموال إلى مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي، ثم يتم تطوير إطار تعاوني بين المركزي والمستحق لتعزيز استراتيجية جمع التبرعات، ويتضمن هذا الإطار التعاون بين المركزي والمستحق في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويتم تمكين المستحقين من خلال دعمهم في إنشاء وإدارة أعمالهم الخاصة، مما يعزز من قدرتهم على تحقيق الاستفادة المالية، ويتم تقديم برامج تدريبية للمستحقين لتعليمهم مهارات إدارة الأعمال والمالية، مما يساعدهم على تحقيق النجاح في مشاريعهم الخاصة، ويتم التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتقديم التدريب والدعم الفني، مما يعزز من قدرات المستحقين على إدارة أعمالهم بفعالية.

والفكرة من الدراسة أن يدفع المركزي زكاته في المؤسسات المالية الإسلامية، ثم تقوم المؤسسة بتقديم الزكاة للمستحقين كمنتج يهدف إلى الاستفادة وليس الاستهلاك المباشر، مما يرفع عدد المراكز ويقلل عدد المستحقين. يتم استخدام جزء من العوائد لدعم الفئات الأكثر احتياجاً مثل المعاقين، كبار السن، والأطفال، مما يعزز من العدالة الاجتماعية، ويتم إعادة استثمار العوائد في مشاريع جديدة لضمان استدامة التمويل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2.2.2.13 التمويل الصغير من أموال الزكاة في بيت المال بأتشيه واستعداد رواد الأعمال من فئة

"الأصناف" في ماليزيا

طرحَت دراسة "التمويل الصغير من أموال الزكاة في بيت المال بأتشيه واستعداد رواد الأعمال من فئة "الأصناف" في ماليزيا" والتي أجريت في ماليزيا وإندونيسيا (أتشيه)، من طرف كل من محمد عدلي زهري، نورول إليانا محمد عدنان، عرفان عرفان، محمد أزهر عارف محمد كاشم، عام 2023. تهدف الدراسة إلى استكشاف إمكانية استخدام أموال الزكاة في التمويل الصغير لدعم رواد الأعمال من فئة "الأصناف" في ماليزيا، مع التركيز على بيت المال في أتشيه كحالة دراسية، نموذج "التمويل الصغير من أموال الزكاة"

النموذج المقترح في الدراسة يتضمن استخدام أموال الزكاة لتقديم التمويل الصغير لرواد الأعمال من فئة "الأصناف" بهدف دعمهم في تطوير أعمالهم وتحسين وضعهم الاقتصادي. قدمت الدراسة حجج شرعية لدعم استخدام أموال الزكاة في التمويل الصغير واستنتجت الدراسة أن الإسلام يسمح باستخدام أموال الزكاة في التمويل الصغير لدعم الفقراء وتحسين وضعهم الاقتصادي، فيتم تقديم رأس المال لرواد الأعمال من فئة "الأصناف" في شكل نقدي أو معدات حسب مهاراتهم واحتياجاتهم، على سبيل المثال، يتم تقديم أدوات النجارة للنجارين ورأس المال للتجار. فيتم توزيع رأس المال حسب المجال الذي يعمل فيه رائد الأعمال، مثل تقديم رأس مال لتجار الخضروات والفواكه، وتجار العطور، وتجار الملابس، وتجار العملات، وتجار الألبسة، فالتمويل الصغير من أموال الزكاة يمكن أن يساعد رواد الأعمال من فئة "الأصناف" على التحول من متلقين للزكاة إلى دافعين لها في فترة زمنية معينة، مما يزيد من كمية الزكاة ويقلل من عدد الفقراء، والتمويل الصغير يمكن أن يحفز اقتصاد الفقراء دون الحاجة إلى الربا (الفائدة)، مما يعزز من مسؤولية رواد الأعمال تجاه رأس المال المقدم لهم ويدفعهم للعمل بجدية أكبر لتحقيق النجاح.

أظهرت المقابلات مع رواد الأعمال من فئة "الأصناف" استعدادهم الكبير لقبول التمويل الصغير من أموال الزكاة، حيث يرون أنه سيساعدهم في توسيع أعمالهم وزيادة إنتاجيتهم. تقدم الدراسة نموذجًا للتمويل باستخدام أموال الزكاة من خلال التمويل الصغير لدعم رواد الأعمال من فئة "الأصناف" في ماليزيا هذا النموذج يمكن أن يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء وزيادة كمية الزكاة المجمعة، مما يساهم في تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2.2.2.14 التكامل بين المصلحة الاجتماعية والتمويل الإسلامي

طرحت دراسة "التكامل بين المصلحة الاجتماعية والتمويل الإسلامي" والتي أجريت في المملكة المتحدة، من طرف إسماعيل سيحي عام 2012، والتي تهدف إلى تحليل مدى مساهمة النظام المالي الإسلامي الحالي في المجتمع من حيث المسؤولية الاجتماعية المطلوبة بمفهوم المصلحة الاجتماعية.

مفهوم المصلحة الاجتماعية: تعني تقديم قيم دائمة وفوائد مستمرة للجمهور العام من خلال مجموعة من الأنشطة والمشاريع المستدامة والقابلة للقياس التي تركز على تطوير المجتمع. ويتطلب هذا المفهوم من البنوك الإسلامية أن تتجاوز المسؤولية الاجتماعية التقليدية والمسؤولية الاجتماعية للشركات لتحقيق أهداف اجتماعية أوسع وأطول أجلاً.

وتشير الدراسة إلى أن التحول إلى نظام المراجعة كآلية أساسية في البنوك الإسلامية قد أدى إلى تعزيز المصلحة الفردية على حساب المصلحة الاجتماعية، نتيجة للعوامل الخارجية التي تشمل الظروف المؤسسية والثقافية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، والتي تتأثر بالنظام الرأسمالي العالمي، و العوامل الداخلية التي تشمل هيمنة المراجعة على حساب آليات أخرى مثل المضاربة والمشاركة، والتي تعتبر أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

الآليات البديلة لتحقيق المصلحة الاجتماعية هي المضاربة والمشاركة فتعتبر المضاربة والمشاركة آليات أكثر فعالية لتحقيق المصلحة الاجتماعية مقارنة بالمراجعة فهذه الآليات تشجع على مشاركة المخاطر والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة، مما يعزز من دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية.

وتوصي الدراسة بتنوع العقود المالية المستخدمة في البنوك الإسلامية لتشمل آليات مثل السلم والاستصناع والإجارة، والتي يمكن أن تساهم في تحقيق مشاريع اجتماعية كبيرة مثل بناء المدارس والمستشفيات. ومن التوصيات التي تقدمها الدراسة لتحسين الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية: ضرورة تحسين الشفافية في إدارة وتوزيع الموارد المالية لتعزيز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة، واستكشاف قنوات جديدة لجمع وتوزيع الموارد مثل التطبيقات المحمولة وتقنية البلوكتشين، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والإسلامية لتحقيق أفضل النتائج في دعم المشاريع الاجتماعية.

وتقدم الدراسة نموذجاً لدمج مفهوم المصلحة الاجتماعية في النظام المالي الإسلامي لتعزيز دوره الاجتماعي، هذا النموذج يمكن أن يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية من خلال تحقيق مشاريع تنمية مستدامة.

2.2.2.15 الرابط بين البنوك الإسلامية والتمويل الأصغر

طرحت دراسة "الرابط بين البنوك الإسلامية والتمويل الأصغر" التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، من طرف نسرين شاهين بور عام 2009، والتي تهدف إلى إظهار الرابط بين البنوك الإسلامية والتمويل الأصغر، وكيف يمكن دمج الممارسات المالية الإسلامية مع التمويل الأصغر لتقديم خدمات مالية للفقراء في البلدان الإسلامية، نموذج "دمج التمويل الإسلامي مع التمويل الأصغر"

النموذج المقترح في الدراسة يتضمن دمج مبادئ التمويل الإسلامي مع ممارسات التمويل الأصغر لتقديم خدمات مالية للفقراء بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فالتمويل الإسلامي يحظر دفع أو استلام الفائدة (الربا) في جميع المعاملات المالية، استناداً إلى الشريعة الإسلامية، ويعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين المقرض والمقترض، مما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتطرح الدراسة على البنوك الإسلامية أن تقدم قروضاً بدون ضمانات للفقراء، مما يساعدهم على بدء مشاريع صغيرة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

والتمويل الأصغر يقدم قروضاً صغيرة بدون ضمانات للأفراد الفقراء الذين يرغبون في بدء مشاريع صغيرة، ويهدف إلى تحسين حياة الفقراء من خلال تقديم قروض تساعدهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويعتمد على الضمانات الجماعية بدلاً من الضمانات التقليدية، حيث يتعاون مجموعة من الأفراد لضمان سداد القروض، ويمكن دمج مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من التمويل الإسلامي مع التمويل الأصغر، حيث يقدم البنك الإسلامي التمويل ويشارك في الأرباح والخسائر مع المقترض، ويمكن استخدام نموذج المراجعة، حيث يشتري البنك الإسلامي السلعة ويبيعها للمقترض بسعر أعلى يشمل تكلفة الشراء وهامش الربح، ويتم السداد على أقساط، كما يمكن تقديم قروض حسنة بدون فائدة للفقراء، مع فرض رسوم إدارية بسيطة لتغطية تكاليف الإدارة.

ومن التحديات التي تواجه دمج التمويل الإسلامي مع التمويل الأصغر هي صعوبة التحقق من الأرباح والخسائر، وتعقيد إدارة القروض، لذا يمكن تبسيط الإجراءات من خلال استخدام نماذج مثل المراجعة والاعتماد على الضمانات الجماعية لتقليل المخاطر وتحفيز المقترضين على السداد.

تقدم الدراسة نموذجاً لدمج مبادئ التمويل الإسلامي مع ممارسات التمويل الأصغر لتقديم خدمات مالية للفقراء بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. هذا النموذج يمكن أن يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء وزيادة مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية.

2.2.2.16 الروابط "المفقودة" بين أهداف التنمية الإسلامية والممارسة الحالية للخدمات المصرفية

الإسلامية - تجربة البنوك الإسلامية السودانية

طُرحت دراسة "الروابط" "المفقودة" بين أهداف التنمية الإسلامية والممارسة الحالية للخدمات المصرفية الإسلامية - تجربة البنوك الإسلامية السودانية" والتي أجريت في السودان، من طرف بدر الدين إبراهيم، عام 2006، والتي تهدف إلى التحقق مما إذا كانت هناك علامات على الدور الاجتماعي والتنموي في الممارسة الحالية للخدمات المصرفية الإسلامية في السودان، وهو معيار مطلوب وفقاً لقواعد تداول المال والاستثمار الإسلامي، نموذج "التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البنوك الإسلامية".

النموذج المقترح في الدراسة يتضمن دمج أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الممارسات المصرفية الإسلامية لتحقيق التنمية الشاملة بالتمويل الإسلامي يحظر دفع أو استلام الفائدة (الربا) في جميع المعاملات المالية، استناداً إلى الشريعة الإسلامية، ويعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين المقرض والمقترض، مما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية. والبنوك الإسلامية تقدم قروضاً بدون ضمانات للفقراء، مما يساعدهم على بدء مشاريع صغيرة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ومن التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في السودان التوزيع الجغرافي غير المتكافئ حيث تتركز فروع البنوك في المدن التجارية والمناطق الحضرية، مما يخلق عدم توازن في توزيع الفروع، كذلك تفضل البنوك الإسلامية في السودان التمويل قصير الأجل على حساب التمويل طويل الأجل، مما يحد من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية، وتعاني البنوك من ضعف الأداء الائتماني وارتفاع نسبة القروض غير المسددة.

وكآليات بديلة لتحقيق التنمية توصي الدراسة بزيادة استخدام صيغ التمويل بالمشاركة مثل المضاربة والمشاركة، والتي تعتبر أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتنويع العقود المالية المستخدمة في البنوك الإسلامية لتشمل آليات مثل السلم والاستصناع والإجارة، والتي يمكن أن تساهم في تحقيق مشاريع اجتماعية كبيرة مثل بناء المدارس والمستشفيات، وضرورة تحسين الشفافية في إدارة وتوزيع الموارد المالية لتعزيز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصلحة، واستكشاف قنوات جديدة لجمع وتوزيع الموارد مثل التطبيقات المحمولة وتقنية البلوكتشين، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والإسلامية لتحقيق أفضل النتائج في دعم المشاريع الاجتماعية.

وتقدم الدراسة نموذجاً لدمج أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الممارسات المصرفية الإسلامية لتحقيق التنمية الشاملة. هذا النموذج يمكن أن يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية من خلال تحقيق مشاريع تنموية مستدامة.

2.2.3 التعليق على نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر من الدراسات السابقة

اعتمد نموذج دمج المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة على دمج ثلاث أدوات رئيسية هي المضاربة، المشاركة، والمشاركة المتناقصة، فيبدأ بتمويل مضاربة، ثم ينتقل إلى تمويل مشاركة، وأخيراً المشاركة المتناقصة، ويهدف إلى تحسين سبل العيش وتخفيف الفقر بشكل مستدام.

ويدمج نموذج الوقف النقدي المتكامل لبنك بيت المال والتمويل، التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمويل التجاري الإسلامي، فيعمل على جمع الأموال الاجتماعية والمدخرات والودائع، ويستخدم الوقف النقدي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويتضمن نموذج التمويل للمؤسسات المالية الإسلامية الصغيرة أدوات مثل البنوك الرقمية، الدفع الإلكتروني، والتمويل من نظير إلى نظير، ويقترح أربعة أنواع من النماذج البيئية: النظام المغلق الخاص، النظام المغلق العام، النظام المفتوح المحدود، والنظام المفتوح.

ويعتمد نموذج المضاربة في بروناي على جمع الأموال من الزكاة، الصدقات، والوقف، ويتضمن تعاوناً بين الحكومة، المؤسسات المالية الإسلامية، والمؤسسات المالية الصغيرة، ويستخدم عقد المضاربة لتقاسم الأرباح بين المؤسسة المالية والمستفيد.

ويقدم نموذج بنك الفقراء (جرامين) قروضاً صغيرة بدون ضمانات مادية للفقراء، ويعتمد على تشكيل مجموعات صغيرة تتشارك المسؤولية عن سداد القروض، ويتضمن الدفع اليومي أو الأسبوعي للقروض، ويقدم التدريب والدعم للمقترضين.

المقارنة بين المقاربات الإسلامية والتقليدية:

1. مصادر التمويل: الإسلامية تعتمد على مصادر متنوعة مثل الزكاة، الصدقات، الوقف، بالإضافة

إلى المدخرات والودائع، وأما التقليدية فتعتمد بشكل أساسي على القروض والمنح.

2. صيغ التمويل: الإسلامية تستخدم صيغاً متوافقة مع الشريعة مثل المضاربة، المشاركة، والمشاركة

المتناقصة، وأما التقليدية فتعتمد على القروض بفائدة.

3. إدارة المخاطر: الإسلامية تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة على الضمانات الجماعية

والمسؤولية المشتركة.

4. الأهداف: كلا المقاربتين تهدف إلى تحسين سبل العيش وتخفيف الفقر، لكن المقاربة الإسلامية تضيف بُعداً أخلاقياً وتراعي مقاصد الشريعة.

5. التكنولوجيا: كلا المقاربتين تسعى لاستخدام التكنولوجيا لتحسين الوصول والكفاءة، لكن المقاربة الإسلامية تركز أكثر على تطوير نماذج تكنولوجية متوافقة مع الشريعة.

6. الاستدامة: الإسلامية: تركز على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفقاً لمقاصد الشريعة، وأما التقليدية فتركز على الاستدامة المالية والاجتماعية.

في الختام، نلاحظ أن كلا المقاربتين تسعى لتحقيق الاستدامة في التمويل متناهي الصغر، لكن المقاربة الإسلامية تضيف بُعداً أخلاقياً وشرعياً يميزها عن المقاربة التقليدية كما أن المقاربة الإسلامية تقدم تنوعاً أكبر في أدوات التمويل وصيغته، مما قد يوفر مرونة أكبر في تلبية احتياجات الفقراء والمحتاجين.

2.3 الاستدامة في التمويل متناهي الصغر

2.3.1 أهداف وأهمية التمويل

الهدف من الحصول على التمويل يتمثل في توفير الأموال اللازمة للمشروع في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة ممكنة، مع استخدام تلك الأموال في أحسن استخدام ممكن من خلال توظيف التمويل لتحقيق أقصى ربح ممكن أو بالشكل الأمثل للمشروع مما يحقق أهداف المشروع المنشودة (عبد الهادي ومسعود، 2022).

والهدف من الحصول على التمويل يختلف بناءً على السياق والغرض من التمويل، فيحتاج رواد الأعمال وأصحاب الشركات إلى رأس المال لبدء أعمالهم التجارية أو لتوسيعها، أو لشراء المعدات، وتوظيف الموظفين، أو لتغطية تكاليف التشغيل، وتحتاج المشاريع إلى تمويل لتطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية، وهو ما يتطلب استثمارات في البحث والتطوير، ويستخدم التمويل لتحديث أو تحسين البنية التحتية، مثل تحديد المباني، وتحديث الأنظمة التكنولوجية، أو توسيع القدرات الإنتاجية، ويساهم التمويل في إدارة التدفقات النقدية، خاصةً عندما تكون هناك فترات تأخر في الدفعات من العملاء أو عندما تكون هناك حاجة للمخزون، ويستخدم التمويل لشراء العقارات أو الاستثمار في مشاريع كبرى تتطلب رأس مال كبير، وفي بعض الأحيان، قد تحتاج الشركات إلى تمويل للتغلب على الصعوبات المالية أو الأزمات، مثل الديون المتراكمة أو الخسائر، وفي سياق التمويل الاجتماعي

أو التمويل الإسلامي، قد يكون الهدف من التمويل هو تحقيق أهداف اجتماعية أو خيرية، مثل دعم المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع أو توفير الخدمات للفئات المحتاجة، كما يمكن أن يكون الهدف من التمويل هو تحقيق ما يعرف بالمقاصد الشرعية والتي تشمل حماية الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، وهذا يتضمن توفير التمويل بطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. (Rosman et al., 2019)

يعتبر التمويل مهمًا لأنه يوفر الأموال اللازمة لبدء وتشغيل وتوسيع الأعمال التجارية والمشاريع، ويساعد المؤسسات على تغطية التكاليف الرأسمالية والتشغيلية وبمكّنها من الاستثمار في الفرص الجديدة والابتكار، وبدون التمويل، قد تجد الشركات صعوبة في النمو أو حتى البقاء في السوق، ويساعد التمويل الأفراد على تحقيق أهدافهم الشخصية مثل شراء منزل أو تمويل التعليم أو الاستثمار للمستقبل. (المشني وناشف، 2018)

ويوفر التمويل الأموال اللازمة لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، وهو أمر حيوي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ويستخدم لتمكين الفقراء والمحتاجين، بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الموارد المالية وتقليل الفوارق الاقتصادية. (Ascarya & Sakti, 2022)

كذلك يساهم التمويل في مساعدة الشركات والأفراد على إدارة المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات والتأمين ضد الخسائر المحتملة (Reazul Islam & Ahmad, 2022). ويسمح بتخصيص الموارد بكفاءة أكبر، حيث يتم توجيه رأس المال إلى الاستثمارات التي تقدم أعلى عائد ممكن، ويمكن للتمويل دعم البحث والتطوير والابتكار، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، ويساهم في استقرار الاقتصاد من خلال توفير السيولة وتسهيل التجارة والاستثمار، ويساعد على تحسين مستويات المعيشة من خلال توفير القروض للأفراد والأسر لشراء السلع الأساسية والاستثمار في التعليم والصحة، و التنمية المستدامة من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية (Widiastuti et al., 2022) بشكل عام، التمويل يعتبر حجر الزاوية في النظام الاقتصادي العالمي، وهو ضروري لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.3.2 الاستدامة في التمويل متناهي الصغر

وبشكل عام تدعو التنمية المستدامة إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على الصمود، ولتحقيقها لا بد من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ولبلوغ هذه الغاية، لا بد من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعدل والشامل للجميع، وتوفير المزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والإدماج، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. (النظم الإيكولوجية مثل الغابات والمحيطات)

وقد وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً تتحقق التنمية المستدامة بتحقيقها وهذه الأهداف هي: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الأمم المتحدة، بلا تاريخ)¹.

أما في سياق التمويل متناهي الصغر فالاستدامة هي قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على الاستمرار في تقديم خدماتها المالية للفقراء ذات الدخل المنخفض على المدى الطويل، مع مراعاة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فمن حيث الجانب الاقتصادي، فالاستدامة المالية في سياقها التقليدي تعني قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تحقيق أرباح كافية لتغطية تكاليفها التشغيلية وضمان استمرارية خدماتها، دون مراعاة الجوانب الشرعية في تحقيق هذه الأرباح والتي تكون غالباً عبارة عن فوائد ربوية عالية على القروض سواء إذا كانت المؤسسة تقترض أو تقرض المال، أما في السياق الإسلامي فلا بد أن تراعي مؤسسة التمويل الصغير مقاصد الشريعة وأبرزها تحريم الربا مما يعني أنها لا تأخذ الربا ولا تعطي الربا على حد سواء، مما يغير مصادر تمويل مؤسسات التمويل الإسلامي الصغير عن مصادر تمويل مؤسسات التمويل الصغير التقليدية، ويجب أن تكون هذه المؤسسات قادرة على إدارة المخاطر

¹ انظر <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>

المالية بفعالية، وتقديم قروض بأسعار فائدة معقولة في الإطار التقليدي، بينما تربح مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من خلال أبواب الربح التي تتيحها الشريعة مثل الأجر على الخدمات، والربح من خلال البيع، أو من خلال المشاركة في عقود مضاربة، أو بأي وسيلة أخرى متوافقة مع الشريعة، ولضمان استرداد القروض بشكل فعال قد تلجأ مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية إلى فرض ضمانات صعبة أو أنها لا تبالي بشرعية الضمانات، في حين أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تراعي أن تكون الضمانات متوافقة مع الشريعة، ويساهم التمويل متناهي الصغر في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تمكين الأفراد من بدء أو توسيع مشاريعهم الصغيرة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة في الدخل.

والاستدامة الاقتصادية تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي التشغيلي والمالي للمؤسسة، مما يضمن استمرارية تقديم الخدمات وتوسّعها، وهذا يشمل تغطية التكاليف التشغيلية وتحقيق عائد مناسب يسمح بنمو وتوسع الخدمات. (يوسف وآخرون، 2017)

ومن حيث الجانب الاجتماعي، فإن الاستدامة تعزز الشمول المالي إذ يهدف التمويل متناهي الصغر إلى دمج الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، مثل النساء والفقراء، في النظام المالي مما يعزز من قدرتهم على تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق الاستقلال المالي.

فيجب أن تسعى مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى تحقيق تأثير اجتماعي إيجابي، مثل تحسين التعليم والصحة والرفاهية العامة للمجتمعات التي تخدمها، وتتجلى الاستدامة من الناحية الاجتماعية في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاجتماعية المتمثلة في تقديم الخدمات المالية الضرورية للمحتاجين من الفقراء ومحدودي الدخل (يوسف وآخرون، 2017) وهذا يشمل التخفيف من حدة ظاهري الفقر والبطالة (أحمد، 2016)، و (أحمد وإسماعيل، 2023) وتمكين المرأة الريفية اقتصادياً (خضر، 2018)، تعزيز الشمول المالي في المجتمع (محمود، 2020)

وأما من حيث الجانب البيئي، فيجب أن تأخذ مؤسسات التمويل متناهي الصغر في اعتبارها الأثر البيئي لأنشطتها وأن تشجع على الممارسات المستدامة بيئياً، فيمكن أن يشمل ذلك تمويل المشاريع التي تستخدم الطاقة المتجددة أو التي تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وأن تدعم المشاريع التي تساعد المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية، مثل الزراعة المستدامة أو إدارة الموارد المائية.

يمكن استنتاج أهمية هذا الجانب من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا قد يشمل تشجيع وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والحد من الآثار البيئية السلبية للأنشطة الممولة، فالهدف النهائي هو خلق تأثير إيجابي طويل الأمد على المستفيدين والمجتمع والبيئة، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومن المهم الإشارة إلى أن الدراسات تشير إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الاستدامة المالية وانتشار مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مما يعني إمكانية تحسين الأداء المالي والاجتماعي في نفس الوقت دون تأثيرات سلبية لأحدهما على الآخر وهذا يؤكد على أهمية التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة في التمويل متناهي الصغر (يوسف وآخرون، 2017). ولتحقيق هذه الاستدامة، يجب على مؤسسات التمويل متناهي الصغر التركيز على تعزيز قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات الرقمية والمرونة التنظيمية (أحمد، 2023). كما يجب عليها الاهتمام بالعلاقات العامة لتحقيق ميزة تنافسية (عبد المقصود، 2023)، والاستفادة من التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني لتعزيز قدراتها الاستيعابية والتشبيكية (أحمد، 2022). أخيراً، يجب أن يكون هناك دور رقابي فعال من قبل الجهات المختصة، لضمان التزام مؤسسات التمويل متناهي الصغر بمعايير الاستدامة والشفافية (أحمد، 2018).

وفي السياق الإسلامي يمكن تعريف الاستدامة بأنها تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن تحقيق الرفاه الشامل للمجتمع على المدى الطويل، وذلك من خلال: تمكين المستفيدين من تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الاقتصادية عبر تمويل مشاريع منتجة وقابلة للنمو والتطور، بما يساهم في تحسين مستوياتهم المعيشية وتعزيز قدرتهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال توفير التمويل للفئات المحرومة والضعيفة، وتمكينهم اجتماعيًا وتعزيز دورهم في المجتمع، والالتزام بالمعايير البيئية والاستدامة البيئية في تمويل المشاريع، بما يضمن المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وبذلك تتحقق الاستدامة في التمويل الإسلامي متناهي الصغر من خلال التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة، بما يحقق الرفاه الشامل للمجتمع على المدى الطويل وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية. (Ssemambo & Ahmad, 2019)

2.4 الإطار المفاهيمي: تكامل المبادئ الاقتصادية الإسلامية والاستدامة

لبيان هذه الحقيقة سأقوم بعرض الأساس النظري الذي يبين بشكل عام توافق المبادئ الاقتصادية الإسلامية مع الاستدامة بمفهوم الأمم المتحدة، ثم بعرض المبادئ الاقتصادية الإسلامية ثم مكونات الاستدامة لنصل إلى عرض

النموذج المقترح وكيف يمكن أن يعمل على تحقيق الاستدامة مراعيًا للمبادئ الاقتصادية الإسلامية وكيف أن هذه المراعاة تشكل farkاً أفضل من العمل على تحقيق الاستدامة من دونها.

2.4.1 الأساس النظري

قدم في هذا الإطار كيفية دمج هذه المبادئ لتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة في التمويل متناهي الصغر الإسلامي. تعتبر المبادئ الاقتصادية الإسلامية متوافقة بشكل عام مع مفهوم الاستدامة بحسب تعريف الأمم المتحدة، وهناك عدة أوجه لهذا التوافق، كما بين الصدر في كتابه (اقتصادنا) فالإسلام ينظر إلى الطبيعة والموارد الطبيعية على أنها كافية لتلبية احتياجات البشر، وأن الإنسان هو المسؤول عن إساءة استخدام هذه الموارد، فهذا يتوافق مع مفهوم الاستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والإسلام ينظر إلى الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض، وبالتالي عليه مسؤولية الحفاظ على الموارد والبيئة وعدم الإسراف أو الإفساد في الأرض، ويحث على الاعتدال والتوازن في الإنفاق والاستهلاك، وهذا يتوافق مع مبادئ الاستدامة في الحفاظ على الموارد وعدم الإسراف. كذلك فإن الإسلام يؤكد على العدالة الاجتماعية والتوازن في توزيع الثروة، وهذا يتوافق مع أهداف الاستدامة في تحقيق العدالة والمساواة، فالإسلام ينظر إلى الملكية على أنها ليست مطلقة، بل هناك حقوق للمجتمع والدولة في الثروة، ونظام التوزيع في الإسلام يقوم على أساس العمل كأساس للملكية، وليس على أساس رأس المال، وهذا يضمن توزيعاً عادلاً للثروة ويحد من التفاوت الطبقي، فمفهوم الملكية في الإسلام له ثلاثة أشكال: الملكية الخاصة، والملكية العامة للدولة، والملكية العامة للأمة، وهذا يضمن توازناً بين مصالح الفرد والمجتمع.

فيمكن القول إن المبادئ الاقتصادية الإسلامية تتوافق بشكل عام مع مفهوم الاستدامة الذي تبناه الأمم المتحدة، فالإسلام يؤكد على الحفاظ على الموارد الطبيعية، والعدالة في توزيع الثروة، والاعتدال في الاستهلاك، وهي جميعها من أهم مبادئ الاستدامة، وبالتالي، يمكن اعتبار الاقتصاد الإسلامي نموذجاً نظرياً يدعم الاستدامة.

2.4.2 المبادئ الاقتصادية الإسلامية

إن المبادئ الاقتصادية الإسلامية ليست مجرد ضوابط أخلاقية، بل تقدم أسساً عملية لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. ذكر الصدر في كتابه (البنك اللاربي في الإسلام) أن تحريم الربا في الإسلام، يُعتبر أحد المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهذا المبدأ لا يقتصر على كونه ضابطاً أخلاقياً فحسب، بل يقدم أسساً عملية لبناء نظام اقتصادي عادل ومستدام.

فعلى المستوى الاقتصادي يمنع تحريم الربا تراكم رأس المال غير المنتج والمضاربات المالية، ويشجع على الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الحقيقية، مما يؤدي إلى توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة ويحفز النشاط الاقتصادي المنتج، وعلى المستوى الاجتماعي، يساهم تحريم الربا في تقليل الفوارق الطبقيّة وتعزيز التكافل الاجتماعي، فبدلاً من تراكم الثروة في أيدي فئة قليلة، يتم إعادة توزيعها من خلال آليات كالزكاة والقروض الحسنة، مما يدعم رفع مستوى المعيشة للفئات الأكثر احتياجاً ويعزز الترابط الاجتماعي. (Meera, 2002)

ومن الناحية البيئية، يحد تحريم الربا من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتوسع العمراني العشوائي، فبدلاً من التركيز على الربح السريع والمضاربات المالية، يتم التوجه نحو الاستثمارات الإنتاجية المستدامة التي تراعي الحفاظ على البيئة، مما يساهم في الحفاظ على التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة. فيعتبر تحريم الربا في الإسلام مبدأً شاملاً يهدف إلى بناء نظام اقتصادي واجتماعي متوازن ومستدام على المدى الطويل، فهو ليس مجرد ضابط أخلاقي، بل يقدم أسساً عملية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات. (Anshori, & Pohl, 2022)

وذكر الحفاظ (2013) حول تحريم الغرر أن هذا المبدأ على تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال منع المعاملات المشتملة على المخاطر والغموض الزائد، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الحقيقي في الأنشطة الإنتاجية والابتعاد عن المضاربات والمعاملات الربوية التي تؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة. ويساهم تحريم الغرر في تحقيق العدالة والمساواة من خلال منع الاستغلال والاحتكار والتلاعب بالأسواق، كما يعزز الشفافية والمساءلة في المعاملات المالية، مما يساهم في بناء الثقة بين أفراد المجتمع. وإن تحريم الغرر يحد من الاستخدام المفرط والاستنزاف للموارد الطبيعية، حيث يتطلب الاستثمار الحقيقي المبني على المشاركة والمخاطرة المحسوبة الاهتمام بالجوانب البيئية وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد. وبهذا، يُشكل مبدأ تحريم الغرر في الشريعة الإسلامية أساساً متكاملًا لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن العدالة والاستقرار والحفاظ على الموارد لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وذكرت الدراسات مثل (Alam, et al., 2021) أن الشريعة الإسلامية تحظر الجهالة في المعاملات المالية، والجهالة تعني عدم وضوح الشروط أو المخاطر المرتبطة بالمعاملات، مما يؤدي إلى استغلال الأفراد أو المجتمعات، ومن خلال تحريم الجهالة، يتم تعزيز الشفافية والعدالة في المعاملات، مما يساهم في بناء الثقة بين الأطراف المعنية. فعلى المستوى الاقتصادي، يساهم هذا المبدأ في تشجيع الاستثمارات المستدامة، حيث يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات واضحة ودقيقة، وهذا يعزز من استقرار الأسواق ويقلل من المخاطر المالية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام. أما على المستوى الاجتماعي، فإن تحريم الجهالة يعزز من العدالة الاجتماعية،

حيث يضمن أن جميع الأفراد، وخاصة الفئات الضعيفة، يحصلون على حقوقهم دون استغلال، وهذا يعزز من التماسك الاجتماعي ويقلل من الفجوات الاقتصادية بين الأفراد. وعلى المستوى البيئي، فإن الشفافية في المعاملات تساهم في اتخاذ قرارات مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية، من خلال تجنب الجهالة، يمكن للأفراد والشركات اتخاذ خيارات تعزز من الاستدامة البيئية، مثل استخدام الموارد المتجددة وتقليل النفايات. بالتالي، فإن مبدأ تحريم الجهالة ليس مجرد قاعدة أخلاقية، بل هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في بناء مجتمع عادل واقتصاد مستقر وبيئة صحية.

توزيع الثروة هو مبدأ أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، فعندما يتم توزيع الثروة بشكل عادل، فإن ذلك يساهم في تحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فالأثر الإيجابي لتوزيع الثروة يتجلى في تعزيز الفرص الاقتصادية للجميع، حيث يمكن للأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية الوصول إلى الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم وتطوير مهاراتهم. من جهة أخرى، فإن انحصار الثروة في يد مجموعة صغيرة من الأفراد يمكن أن يؤدي إلى تفشي الفقر والبطالة، مما يخلق بيئة من التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار، وهذا يشكل خطرًا على التنمية المستدامة، حيث يؤدي إلى تدهور البيئة الاجتماعية والاقتصادية. لذا، فإن توزيع الثروة ليس مجرد مسألة أخلاقية، بل هو أساس عملي لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال ضمان توزيع عادل للثروة، فيمكن للمجتمعات أن تبني مستقبلًا أكثر استدامة، حيث يتمكن الجميع من المشاركة في النمو والازدهار، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية.

وذكرت الدراسات مثل (Ascarya, et al., 2023) أن مبدأ تقاسم المخاطر هو مفهوم أساسي في التمويل الإسلامي، حيث يُعتبر أكثر من مجرد ضابط أخلاقي، بل هو أساس عملي لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهذا المبدأ يساهم في تخفيف الأعباء على جميع الأطراف المعنية في أي مشروع أو استثمار. فعندما يقوم صاحب رأس المال بإنشاء منشأة، فإنه يتحمل مسؤولية دفع أجور العمال وحقوقهم كاملة، حتى في حالة تعرض المشروع للخسارة وهذا يعني أن العمال لا يتحملون أي عبء مالي نتيجة لفشل المشروع مما يعني أن المخاطرة بكل تفاصيلها تقع على رأس المال، وكذلك في حال الربح فإن الإنتاج سيزاكن لدى رأس المال، وكما أن مبدأ الغنم بالغرم قائم وبشكل عملي فإن تقاسم المخاطر يؤدي وبشكل واضح إلى تقاسم الناتج، في المقابل، في إطار عقد المضاربة، إذا تعرض المشروع لخسارة، فإن الأضرار المالية تقع فقط على صاحب رأس المال، بينما يتحمل العامل خسارة عمله وجهده، هذا التوزيع العادل للمخاطر يشجع على الابتكار والمبادرة، حيث يشعر

كل من المستثمر والعامل بأن لهما دورًا مهمًا في نجاح المشروع . علاوة على ذلك، فإن هذا النظام يعزز من التعاون بين الأطراف، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمشاريع ويعزز من الاستدامة الاقتصادية من خلال تقاسم المخاطر، فيتمكن الجميع من العمل معًا نحو تحقيق أهداف مشتركة، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً واستدامة . بالتالي، يمكن القول إن مبدأ تقاسم المخاطر ليس فقط وسيلة لتوزيع الأعباء المالية، بل هو استراتيجية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة في المجتمع.

وذكر الصدر في كتابه اقتصادنا أن العدالة الاجتماعية تعتبر من المبادئ الأساسية التي تسعى إلى تحقيق التوازن والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، حيث تركز على دعم الفئات المهمشة والمحرومة، وأن دعم هذه الفئات ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو استثمار اقتصادي يعود بالنفع على المجتمع ككل، فعندما يتم تمكين الفئات الضعيفة، مثل النساء، والأقليات، والفقراء، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وعندما تبقى هذه الفئات مهمشة، فإن ذلك يؤدي إلى تفشي الفقر والبطالة، مما يثقل كاهل الاقتصاد ويزيد من التوترات الاجتماعية، فالفقر لا يؤثر فقط على الأفراد، بل يمتد تأثيره إلى المجتمع ككل، حيث يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية على الرعاية الاجتماعية والأمن، ويقلل من الاستثمارات في التعليم والصحة.

لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يجب أن تتبنى الحكومات سياسات شاملة تهدف إلى إدماج الفئات المهمشة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال: توفير التعليم والتدريب فيجب أن تتاح الفرص التعليمية والتدريبية للجميع، مما يمكن الأفراد من تحسين مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل، كما يجب تقديم الدعم المالي حيث يمكن أن يشمل ذلك المساعدات المالية، والقروض الميسرة، والمشاريع الصغيرة التي تساعد الأفراد على بدء أعمالهم الخاصة، ولا بد من تعزيز حقوق الإنسان فيجب أن تكون هناك قوانين وسياسات تحمي حقوق الفئات المهمشة وتضمن مشاركتهم في صنع القرار.

ويجب أن تركز السياسات على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة، ومن خلال هذه الأسس العملية، يمكن تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر قوة واستدامة، ويعزز من التماسك الاجتماعي ويقلل من الفجوات الاقتصادية.

2.4.3 مكونات الاستدامة

2.4.3.1 الاستدامة الاقتصادية

ذكرت الدراسات مثل المشني وناشف (2018)، وعبدالهادي ومسعود (2022)، أن الاستدامة الاقتصادية في السياق (التقليدي) غير الإسلامي تشير إلى القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وتركز هذه الرؤية على تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الابتكار والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة، وتعتمد المؤسسات المالية على استراتيجيات مثل الاستثمار في المشاريع المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعليم والتدريب، ولكنها لا تراعي تحريم الربا أو تقاسم المخاطر والعدالة الاجتماعية فقد تواجه هذه الاستراتيجيات تحديات مثل التفاوت في توزيع الثروة، حيث يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي الذي لا يراعي أسس توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

أما من منظور إسلامي، فالاستدامة الاقتصادية تتجاوز مجرد تحقيق النمو الاقتصادي؛ فهي تتضمن أيضًا تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعتمد هذا المنظور على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تشدد على تقاسم المخاطر، وتجنب الربا، وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، وذلك من خلال الالتزام بالمبادئ الاقتصادية الإسلامية مثل تقاسم المخاطر ففي الاقتصاد الإسلامي، يتم تشجيع نماذج التمويل مثل المضاربة والمشاركة، حيث يتحمل كل من المستثمر والمستثمر المخاطر بشكل مشترك، وهذا يعزز من التعاون ويقلل من المخاطر المالية الفردية، كذلك مبدأ تجنب الربا إذ إن الربا محرم في الإسلام، مما يعني أن المعاملات المالية يجب أن تكون قائمة على الأصول الحقيقية والمشاركة في المخاطر، وهذا يساهم في استقرار النظام المالي ويقلل من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الديون المفرطة، والزكاة والصدقات تعتبر أدوات رئيسية لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، فمن خلال فرض الزكاة، يتم إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، مما يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية ويعزز من الاستقرار الاجتماعي (الصدر، اقتصادنا).

والاستدامة الاقتصادية في المنظور الإسلامي تتحقق من خلال تطبيق هذه المبادئ بشكل متكامل، وعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص العمل ويقلل من الفقر كما أن استخدام أدوات مثل الوقف يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية المستدامة للمشاريع الاجتماعية والخيرية (الصدر، البنك اللاربوي).

وبالتالي، فإن الاستدامة الاقتصادية من المنظور الإسلامي ليست مجرد هدف اقتصادي، بل هي رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يضمن رفاهية المجتمع ككل.

2.4.3.2 الاستدامة الاجتماعية

تركز على تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص مالية للفئات المحرومة والمهمشة، وفي التمويل الإسلامي، تُعتبر أدوات مثل الزكاة والوقف ضرورية لتحقيق هذا الهدف. ذكرت الدراسات مثل دراسة بن سعيد وراشد (2013)، وبن بيه (2018) أن تحقيق الاستدامة الاجتماعية باستخدام أدوات مثل الوقف والزكاة يتطلب فهمًا عميقًا لكيفية عمل هذه الأدوات في السياقات الاقتصادية والاجتماعية، فالوقف هو حبس الأصل وتسييل الثمرة، حيث يتم تخصيص مال معين (مثل العقارات أو الأموال) لأغراض خيرية، بحيث لا يمكن بيعه أو التصرف فيه، ولكن يمكن استخدام عائداته لدعم المشاريع الاجتماعية والخيرية، والزكاة هي فريضة مالية تُفرض على المسلمين، حيث يتم إخراج نسبة معينة من المال وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر.

وتظهر أهمية الوقف والزكاة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بتوفير الموارد المالية فالوقف والزكاة يوفران موارد مالية مستدامة يمكن استخدامها في تمويل المشاريع الاجتماعية مثل التعليم، الصحة، والإسكان وهذه الموارد تساهم في تحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة في المجتمع، كما تظهر بتعزيز التكافل الاجتماعي من خلال توزيع الزكاة، فيتم تعزيز روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك وقوي ويعزز الوقف هذا التكافل من خلال توفير الدعم المستمر للمحتاجين.

ويتم توظيف هذه الأدوات من خلال استراتيجيات لتحقيق الاستدامة، فيمكن استثمار أموال الوقف في مشاريع تنموية مثل إنشاء المدارس والمستشفيات، مما يضمن نفعاً مستداماً يستخدم في خدمة المجتمع، كما يمكن أن يتم هذا استثمار أموال الوقف بحذر لضمان عدم المساس برأس المال الموقوف. ومن المهم توجيه الزكاة نحو المشاريع التنموية لدعم المشاريع التي تعزز من التنمية المستدامة، مثل تمويل المشاريع الصغيرة أو دعم التعليم والتدريب المهني، مما يساعد في خلق فرص عمل وتقليل الفقر. وقد تواجه إدارة الوقف والزكاة تحديات مثل الفساد، سوء الإدارة، أو عدم وجود آليات فعالة لمراقبة وتوزيع الأموال، فمن الضروري وجود نظم رقابية قوية لضمان الشفافية والمساءلة.

ومع تزايد الوعي بأهمية الاستدامة الاجتماعية، هناك فرصة كبيرة لتعزيز استخدام الوقف والزكاة كأدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة ويمكن أن تلعب المؤسسات الخيرية والمجتمعية دوراً رئيسياً في هذا السياق من خلال

تطوير استراتيجيات مبتكرة لإدارة هذه الموارد. وتحقيق الاستدامة الاجتماعية باستخدام الوقف والزكاة يتطلب تكامل الجهود بين الأفراد، المؤسسات، والحكومات من خلال استثمار هذه الأدوات بشكل فعال، مما يمكن من بناء مجتمع أكثر عدالة واستدامة، ويساهم في تحسين جودة الحياة للجميع.

2.4.3.3 الاستدامة البيئية

من منظور الشريعة الإسلامية، تأتي الاستدامة البيئية كجزء من المسؤولية تجاه خلق الله. المبادئ الإسلامية تشجع على الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة من خلال استخدام الموارد بطريقة حكيمة ومستدامة، وهي جوانب لم يتم دمجها بشكل كافٍ في ممارسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر الحالية. تعتبر الاستدامة البيئية من القضايا الحيوية التي تتطلب اهتمامًا خاصًا في عصرنا الحالي، حيث تزداد التحديات البيئية بشكل ملحوظ، فمن منظور الشريعة الإسلامية، يُعتبر الحفاظ على البيئة واجبًا دينيًا وأخلاقيًا، حيث أن الإسلام يحث على العناية بالطبيعة واستخدام الموارد بشكل مسؤول، ويُظهر القرآن الكريم والسنة النبوية أهمية الحفاظ على البيئة، حيث يُعتبر الإنسان خليفة الله في الأرض، مما يفرض عليه مسؤولية حماية البيئة والحفاظ على توازنها.

ويمكن دمج الاستدامة البيئية في ممارسات التمويل الإسلامي من خلال عدة آليات، منها تطوير منتجات مالية مستدامة حيث يمكن للتمويل الإسلامي أن يقدم منتجات مالية تتماشى مع مبادئ الاستدامة، مثل تمويل المشاريع الخضراء التي تهدف إلى تقليل الأثر البيئي، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام عقود مثل المضاربة والمشاركة لتمويل المشاريع التي تركز على الاستدامة البيئية، مما يعزز من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد. ومن المهم تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة فيجب أن تتبنى المؤسسات المالية الإسلامية مبادئ الشفافية والمساءلة في عملياتها، مما يعزز من ثقة المجتمع ويشجع على الاستثمار في المشاريع المستدامة فيمكن أن تشمل هذه المبادئ تقارير دورية عن الأثر البيئي للمشاريع الممولة، مما يساعد في تقييم مدى التزامها بالمعايير البيئية. ويمكن للمؤسسات المالية الإسلامية التعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الاستدامة البيئية من خلال برامج مشتركة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة فهذا التعاون يمكن أن يشمل تبادل المعرفة والخبرات، وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات البيئية (Widiastuti, 2022).

ويمكن استخدام أموال الزكاة والوقف في تمويل المشاريع البيئية، مثل إعادة تأهيل المناطق المتضررة من التلوث أو دعم المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي فيعتبر هذا النوع من التمويل جزءًا من المسؤولية الاجتماعية التي تفرضها الشريعة الإسلامية، حيث يُعزز من العدالة الاجتماعية والاقتصادية (Haneef, 2015).

لذا فإن دمج الاستدامة البيئية في ممارسات التمويل الإسلامي يمكن أن تأخذ الشريعة الإسلامية فيه دوراً فعالاً في تعزيز التنمية المستدامة، مما يساهم في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بشكل متكامل.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

يركز هذا الفصل على المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة لاستكشاف دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة. نظرًا للطبيعة المعقدة والمتراصة للموضوع، اعتمدت الدراسة على منهج استكشافي نوعي يتيح فهمًا عميقًا لتجارب وآراء المشاركين، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ذات الصلة. تم توضيح تصميم الدراسة، أدوات جمع البيانات، وصف العينة، وأساليب تحليل البيانات المستخدمة لتحقيق أهداف البحث. يقدم هذا الفصل رؤية شاملة للخطوات المنهجية المتبعة، بما يضمن مصداقية النتائج وارتباطها بأسئلة الدراسة.

3.1 تصميم الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستكشافي النوعي (Exploratory Qualitative Approach) كإطار رئيسي لتصميم البحث، وذلك بهدف استكشاف الفهم العميق لموضوع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المستدامة. يتسم هذا المنهج بالمرونة في استكشاف القضايا المعقدة وغير المدروسة بشكل كافٍ، ويُعد الأنسب في حالات عدم وجود معرفة سابقة شاملة حول الموضوع. (Creswell, 2014)

المنهج الاستكشافي النوعي يُستخدم عندما يكون الهدف من الدراسة هو استكشاف أفكار وآراء المشاركين بشأن موضوع جديد أو موضوع قد تكون فيه معلومات قليلة أو غامضة، وهو ما يتناسب مع موضوع هذه الدراسة التي تتعلق بدور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن هذا المنهج يتيح للباحث فرصة جمع بيانات غنية ومتعمقة من خلال التفاعل المباشر مع الخبراء والممارسين وصناع القرار في مجال التمويل الإسلامي، مما يساهم في فهم العوامل المؤثرة في نجاح هذه المبادرات. (Saunders et al., 2016)

3.1.1 خصائص المنهج الاستكشافي النوعي

يتميز المنهج الاستكشافي النوعي بعدة خصائص تجعله مناسبًا لهذه الدراسة:

1. **المرونة في جمع البيانات:** يسمح المنهج النوعي باستخدام أدوات متعددة لجمع البيانات مثل المقابلات الفردية، والمجموعات النقاشية، والملاحظات، التي تتيح للباحث فرصة جمع بيانات غنية تُعبر عن تجارب وآراء المشاركين بشكل تفصيلي. (Patton, 2015)
2. **التركيز على الفهم العميق:** يهدف المنهج النوعي إلى فهم ظواهر اجتماعية معقدة من خلال الاستماع إلى آراء وتجارب المشاركين، وهو ما يعكس فائدة كبيرة في فهم تفاعل التمويل الإسلامي مع قضايا التنمية المستدامة. (Silverman, 2016)
3. **اكتشاف الأنماط والعلاقات:** يساعد المنهج الاستكشافي النوعي في اكتشاف الأنماط والعلاقات التي قد لا تظهر في الدراسات الكمية، مما يمكن الباحث من فحص تأثير التمويل الإسلامي على مختلف جوانب التنمية المستدامة بشكل شامل. (Charmaz, 2014)

3.1.2 مبررات اختيار المنهج الاستكشافي النوعي

تم اختيار هذا المنهج بناءً على عدة مبررات أساسية:

1. **الطبيعة المعقدة للموضوع:** يتطلب موضوع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة تحقيق التنمية المستدامة استكشافاً مفصلاً للأبعاد المختلفة لهذا القطاع، بما في ذلك الجوانب المالية، الاجتماعية، والشريعة. المنهج النوعي يوفر الفرصة لفهم هذه الأبعاد بعمق.
2. **عدم توفر دراسات سابقة كافية:** على الرغم من وجود دراسات حول التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر، فإن العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة لا تزال محدودة نسبياً، مما يستدعي استخدام المنهج الاستكشافي لاكتشاف أوجه جديدة للموضوع. (Bryman, 2016)
3. **التفاعل المباشر مع المشاركين:** يتيح المنهج النوعي للباحث التفاعل المباشر مع المشاركين ذوي الخبرة في هذا المجال، مثل مستشاري الشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية، والممارسين في مجال التمويل الأصغر، مما يوفر رؤى عملية قيمة تتعلق بتطبيقات التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة. (Maxwell, 2013)

3.2 طرق جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على نهج نوعي استكشافي لجمع البيانات، حيث تم استخدام تحليل الأدبيات العلمية والمقابلات شبه المنظمة كأدوات رئيسية. تمثلت أهداف جمع البيانات في استكشاف النماذج الحالية للتمويل الإسلامي متناهي الصغر، تطوير نموذج أولي بناءً على الأدبيات، ثم اختبار وتعديل هذا النموذج من خلال مقابلات مع خبراء وممارسين في المجال.

3.2.1 تطوير النموذج الأولي بناءً على تحليل الأدبيات

لغرض بناء نموذج تمويل إسلامي متناهي الصغر يدعم تحقيق التنمية المستدامة، تم اتباع منهجية تحليل الأدبيات العلمية المنهجية (Systematic Literature Review)، والتي تُعد منهجًا شائعًا في الأبحاث النوعية لاستخلاص الأنماط المتكررة في الدراسات السابقة (Tranfield, Denyer, & Smart, 2003).

تم البحث في قاعدة بيانات Scopus، التي تُعتبر من أكثر قواعد البيانات العلمية موثوقية، حيث تغطي مجالات متعددة وتُوفّر وصولًا إلى دراسات تمت مراجعتها من قبل خبراء، مما يضمن مصداقية المصادر المستخدمة (Aghaei Chadegani et al., 2013). خلال البحث، تم استخدام الكلمات المفتاحية التالية: Islamic microfinance models, Shariah-compliant microfinance, Islamic microcredit, Waqf-based microfinance، وتم تطبيق معايير التصفية للدراسات المنشورة بين 2010-2024 لضمان حداثة البيانات.

تم اختيار 15 دراسة رئيسية، بناءً على معايير الجودة التالية (Snyder, 2019):

- صلتها المباشرة بموضوع التمويل الإسلامي متناهي الصغر.
- نشرها في مجلات ذات معامل تأثير عالٍ.
- احتوائها على نماذج تطبيقية أو مقترحات لنماذج التمويل الإسلامي.

بعد تحديد الدراسات، تم استخدام تحليل التكرارات (Frequency Analysis)، وهي منهجية تُستخدم في مراجعة الأدبيات لاستخراج العناصر المشتركة بين الدراسات المختلفة وتصنيفها وفقًا لأهميتها في البحث العلمي (Neuendorf, 2017). نتائج التحليل أظهرت أن بعض العناصر تكررت بشكل كبير في الأدبيات، مما يشير إلى أهميتها في تصميم نموذج التمويل الإسلامي، كما هو موضح في جدول 1.

جدول 1: تكرار العناصر الأساسية في نماذج التمويل الإسلامي متناهي الصغر وفقاً للأدبيات

الموضوع / الدراسة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	التكرار
وسائل التمويل الأكثر ذكراً في الدراسات																
المضاربة	1	0	0	1	0	0	0	1	1	1	0	0	1	0	1	7
المشاركة	1	0	0	0	1	0	0	1	1	1	1	0	1	1	1	9
أهمية الإمكانيات المتوفرة لدى طالب التمويل من حيث تعليمه ومهاراته و ضرورة تدريبه																
المعرفة والمهارات	1	0	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	8
التعليم	1	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	3
التدريب	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	8
الضمانات و المخاطر																
الضمانات الاجتماعية والثقة	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	7
التنسيق لضمان النجاح	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	1	1	1	0	0	6
المخاطر على الفقراء	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4
المخاطر الأخلاقية	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
إدارة المخاطر	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
ضمان الطرف الثالث	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3

الموضوع / الدراسة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	التكرار
أبرز نتائج العمل في التمويل للمشروعات الصغيرة																
تحسين سبل العيش	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	15
تخفيف الفقر	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	0	0	1	0	10
مصدر الأموال																
جمع الأموال	0	1	1	1	0	0	1	1	1	1	0	1	1	0	1	11
الزكاة	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	10
الوقف النقدي	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	9
تمويل اجتماعي	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	13
إدارة الأموال																
إدارة الأموال	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	15
تمويل صغير إسلامي	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	0	1	0	11
بنوك رقمية/ تكنولوجيا	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	3
تأسيس مؤسسة تمويل	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	4
مستدام	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	13

المصدر: الباحث، بناء على الأدبيات.

بناءً على هذه النتائج، تم تطوير نموذج أولي للتمويل الإسلامي متناهي الصغر، والذي يتضمن العناصر الأكثر تكراراً في الأدبيات. تم عرض هذا النموذج الأولي على المشاركين خلال المقابلات، حيث طُلب منهم تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم للتحسين، بهدف ضمان توافقه مع الواقع العملي في المؤسسات المالية الإسلامية. يساهم هذا النهج في دمج المعرفة النظرية مع الخبرة التطبيقية، مما يعزز مصداقية وفعالية النموذج (Eisenhardt, 1989).

3.2.2 المقابلات شبه المنظمة

تم اختيار المقابلات شبه المنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات بسبب قدرتها على توفير بيانات نوعية غنية مع التفاعل المباشر مع المشاركين. المقابلات شبه المنظمة تُعد من الأدوات الأكثر استخداماً في الأبحاث النوعية عندما يتعلق الأمر بمناقشة موضوعات معقدة مثل التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، حيث تسمح للباحث بتوجيه الأسئلة في سياقات مختلفة مع الحفاظ على المرونة لتوسيع النقاش (Kvale, 2007).

الخطوات العملية لإجراء المقابلات:

1. إعداد استمارة المقابلة: تم إعداد استمارة مخصصة للمقابلات تحتوي على أسئلة رئيسية ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة، مع ترك مساحة للمشاركين للتوسع في إجاباتهم وتوضيح آرائهم (انظر الملحق (أ)): استمارة المقابلة (صفحة 91). شملت الأسئلة مواضيع مثل:

- دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة.
- التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة.
- مقترحات لتحسين فعالية التمويل الإسلامي في هذا السياق.
- العلاقة بين الشريعة والتنمية المستدامة في التمويل الإسلامي.

2. اختيار المشاركين: تم اختيار خمسة مشاركين من خلفيات متنوعة تشمل أكاديمي متخصص، وخبير مالي، ومستشار شرعي، وصانع قرار في مؤسسات ذات علاقة، ومستشار شريعة ممارس لدى مؤسسة مالية إسلامية. تم اختيارهم بناءً على معرفتهم العميقة وخبرتهم في مجالات التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر.

3. إجراء المقابلات: تم إجراء المقابلات مع المشاركين بشكل فردي، حيث تم تخصيص حوالي ساعتين ونصف لكل مقابلة، تم تنفيذ المقابلات باستخدام استمارة معدة مسبقاً لضمان تغطية كافة المحاور المطلوبة، مع إمكانية تعديل الأسئلة خلال المقابلة حسب الحاجة لتشجيع المشاركين على توسيع إجاباتهم.

4. تسجيل البيانات: تم تدوين جميع المقابلات مباشرة على الاستمارات لضمان توثيق دقيق للأجوبة. كما تم تدوين ملاحظات إضافية خلال المقابلات لضمان أن المعلومات الهامة لم تُفقد.

3.3 عينة الدراسة

تم اختيار العينة في هذه الدراسة وفقاً لأسلوب العينة غير الاحتمالية الهادفة (Purposive Sampling)، التي تستخدم عندما يكون الهدف من الدراسة هو الحصول على رؤى معمقة ومحددة من الأفراد الذين يمتلكون خبرة مباشرة ومعرفة تخصصية بالموضوع قيد البحث (Maxwell, 2013). تم تحديد حجم العينة بخمسة مشاركين لضمان التنوع والشمولية مع تحقيق التوازن بين التعمق في التحليل والقدرة على إدارة البيانات بفعالية ضمن النهج النوعي للدراسة. اشتملت العينة على فئات متنوعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، مما يضمن تقديم منظور متكامل عن الجوانب المالية، الشرعية، والتنفيذية المرتبطة بالموضوع. يعتمد تحديد العدد في الدراسات النوعية على معيار الإشباع النظري (Theoretical Saturation)، حيث يتم التوقف عن إضافة مشاركين جدد عند تحقيق تكرار في الأفكار والرؤى المطروحة وعدم ظهور مفاهيم جديدة (Guest, Bunce, & Johnson, 2006). وبما أن العينة شملت ممثلين عن جميع الفئات الرئيسية ذات العلاقة ضمن نطاق الدراسة، فقد كان هذا الحجم كافياً لاستخلاص تحليلات معمقة تتناسب مع أهداف البحث وحدوده.

3.3.1 وصف العينة

تضمنت العينة غير الاحتمالية الهادفة خمسة مشاركين رئيسيين تم اختيارهم بعناية بناءً على خلفياتهم وتجاربهم المتنوعة في مجال التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر. وقد شملت العينة²:

1. عالم وأكاديمي شرعي متخصص: يتمتع بخبرة أكاديمية عميقة في مجالات الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة، ويقدم منظوراً نظرياً وتحليلياً حول دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. أكاديمي قانوني: لديه خبرة عملية في مجال القانون، فهو محامٍ مزاوٍ للمهنة ودكتور في القانون. قدم رؤى عملية حول التحديات التي تواجه تطبيق النماذج المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة.

² للحصول على تفاصيل إضافية حول أسماء المشاركين ومناصبهم، يُرجى الرجوع إلى الملحق (ب): قائمة المشاركين صفحة 94 في نهاية الدراسة.

3. **مستشار شرعي ممارس:** متخصص في الشريعة الإسلامية ويعمل مع المؤسسات المالية الإسلامية، مما يضمن تقديم منظور متوافق مع المبادئ الشرعية وتقييم كيفية دمج الشريعة مع أهداف التنمية المستدامة.
4. **صانع قرار حكومي:** مسؤول عن وضع السياسات والاستراتيجيات المالية في إحدى المؤسسات الاقتصادية. ساهم في تقديم رؤى استراتيجية حول كيفية تصميم سياسات تدعم التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.
5. **مفتي وخبير شرعي في المالية الإسلامية:** يعمل مفتياً رسمياً، ولديه خبرة طويلة في مجالات الزكاة والوقف. ساهم في تقديم رؤى هامة في مواجهة التحديات التي تقف أمام الأموال الاجتماعية.

3.3.2 معايير اختيار العينة

تم تحديد المعايير التالية لاختيار المشاركين في العينة:

1. **الخبرة المباشرة:** جميع المشاركين يمتلكون خبرة مهنية أو أكاديمية في مجال التمويل الإسلامي أو التنمية المستدامة.
2. **التنوع في الخلفيات:** تم اختيار المشاركين من خلفيات مهنية متنوعة (أكاديميون، خبراء ماليون، مستشارون شرعيون، وصناع قرار) لضمان تقديم وجهات نظر متعددة وشاملة.
3. **الارتباط بموضوع الدراسة:** كان من المهم أن يكون المشاركون على صلة مباشرة بالموضوع الأساسي للدراسة، مثل التمويل الإسلامي، التمويل الأصغر، أو السياسات التنموية.
4. **القدرة على تقديم رؤى معمقة:** تم اختيار المشاركين بناءً على قدرتهم على تقديم معلومات مفصلة ومبنية على الخبرة في موضوع البحث.

3.3.3 تبرير اختيار العينة

تم اختيار هذه العينة لعدة أسباب:

1. **التركيز على الجودة بدلاً من الكمية:** نظرًا لطبيعة الدراسة النوعية، كان التركيز على جمع بيانات عميقة ومفصلة من عدد محدود من المشاركين بدلاً من التركيز على عينة واسعة ولكن سطحية (Creswell, 2014).

2. تعدد الأبعاد: ساهم اختيار مشاركين من خلفيات مختلفة في تقديم رؤى متعددة الأبعاد حول

التحديات والفرص المتعلقة بالتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.

3. تمثيل أصحاب المصلحة الرئيسيين: شملت العينة فئات رئيسية من أصحاب المصلحة الذين

يؤثرون أو يتأثرون مباشرة بقطاع التمويل الإسلامي، مما يعزز من شمولية التحليل والنتائج.

3.4 تحليل البيانات

تم استخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) كإطار منهجي لتحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من المقابلات مع المشاركين الخمسة في هذه الدراسة، حيث يُعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب شيوعاً في الدراسات النوعية، حيث يهدف إلى تحديد الأنماط والأفكار المتكررة داخل البيانات وتصنيفها إلى موضوعات أساسية تعكس أهداف البحث وتساؤلاته (Braun & Clarke, 2006).

3.4.1 خطوات تحليل البيانات

تم تنفيذ عملية التحليل الموضوعي وفق الخطوات التالية:

1. الاطلاع الأولي على البيانات:

أ. تم قراءة النصوص المفرغة عدة مرات لفهم شامل للمحتوى.

ب. الهدف من هذه الخطوة هو التعرف على الأفكار العامة واكتساب الإحساس الأولي بالبيانات.

2. التشفير الأولي (Initial Coding):

تم تقسيم النصوص إلى وحدات صغيرة من البيانات (مثل العبارات أو الفقرات) وتم وضع أكواد

أولية تعكس معاني هذه الوحدات.

3. تحديد الموضوعات (Themes):

أ. بناءً على الأكواد الأولية، تم تحديد الموضوعات الرئيسية التي تكررت عبر المقابلات.

ب. تم تصنيف الأكواد ضمن هذه الموضوعات بناءً على علاقتها بالأسئلة البحثية.

4. مراجعة الموضوعات (Reviewing Themes):

أ. تم مراجعة الموضوعات المحددة للتأكد من توافقها مع البيانات الأصلية ومنطقية تصنيفها.

ب. تضمنت هذه الخطوة مقارنة الموضوعات مع البيانات المجمعة لضمان الشمولية والاتساق.

5. تسمية الموضوعات وتفسيرها:

أ. تم تحديد أسماء وصفية للموضوعات تعكس محتواها بوضوح.

ب. على سبيل المثال، الموضوع المتعلق بالتحديات الاقتصادية أُطلق عليه "معوقات التمويل الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي".

6. كتابة النتائج:

تم إعداد وصف تفصيلي لكل موضوع مدعومًا بالأمثلة والاقتباسات المباشرة من المقابلات. ساعد ذلك في توضيح كيفية ارتباط النتائج بأهداف الدراسة.

الفصل الرابع: التحليل والنتائج

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها من الدراسات السابقة والمقابلات المتعمقة مع المشاركين، والتي ركزت على طرح النموذج الأولي المقترح لتمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة وفق منظور الاقتصاد الإسلامي، واستكشاف التحديات الرئيسية والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التمويل الإسلامي متناهي الصغر. يعرض الفصل النتائج المرتبطة بأسئلة الدراسة الأربعة، مع تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر، والعوامل المؤثرة على وصول الفئات المحرومة إلى التمويل. كما يناقش الفصل كيفية دمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية مع أطر الاستدامة الحديثة لتطوير نموذج أكثر شمولية واستدامة، ويستعرض دور آليات التمويل البديلة، مثل الزكاة والوقف، في تحقيق الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنقيح النموذج المقترح بناءً على نتائج المقابلات والمقترحات المستخلصة، بهدف تقديم رؤية متكاملة وشاملة لدور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تعزيز التنمية المستدامة.

4.1 النموذج الأولي المقترح: نموذج الدمج بين وسائل التمويل الإسلامي الاجتماعي

والتمويل الأصغر لتحقيق التنمية المستدامة

يتضمن النموذج المقترح آلية متكاملة تجمع بين وسائل التمويل الإسلامي الاجتماعي والتمويل الأصغر من أجل دعم التنمية المستدامة. وينبغي النظر في هذا النموذج وفقاً للمراحل التالية:

أولاً: جمع الأموال

1. الزكاة: يتم تخصيص جزء من أموال الزكاة لدعم الفئات المستحقة وفقاً لأحكام الشريعة، وتُستخدم

في تمويل مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. الوقف النقدي: يتم استثمار أموال الوقف النقدي في مشروعات تهدف إلى تأهيل الأفراد

وتعليمهم، وكذلك تمويل مشروعات صغيرة ومشاريع اجتماعية.

3. التبرعات: يمكن جمع التبرعات لتغطية أي عجز في تمويل المشاريع، مما يساهم في استدامة المؤسسة

وتمويل مشروعات جديدة.

4. **المستثمرون في قطاع التمويل الأصغر:** يتضمن هذا المصدر المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك

الأفراد الذين يسعون لتحقيق أرباح من استثمار أموالهم في مشاريع صغيرة مع ضمان توافق ذلك مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

5. **الأرباح المدورة:** بعد تنفيذ المشروع وتوزيع التمويلات، يتم إنشاء صندوق خامس للأرباح التي

تحققت من التمويلات السابقة.

ثانياً: إدارة الأموال

يتم التصرف بالأموال التي تم جمعها بالطرق الآتية:

1. أموال الزكاة:

التصرف في الزكاة: يتم صرفها على التعليم والتدريب بهدف تأهيل الأفراد (من فئة الأصناف) الراغبين في الحصول على تمويل للتعامل مع الأعمال والمالية، ثم تمويل مشاريعهم منها (بالإنشاء) دون مقابل لأن هذه الأموال هي حق لهم بنص كتاب الله، وإيصالها لهم بالطرق المثالية.

الهدف: ضمان تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوزيع العادل للثروة وتنمية المجتمع من خلال دعم الفئات المحتاجة.

2. أموال الوقف النقدي:

التصرف في الوقف: تُوجه أموال الوقف النقدي نحو تمويل التعليم والتدريب للأفراد من غير فئة الأصناف (غير المستحقين للزكاة)، ومن ثم تمويل مشاريعهم الصغيرة بعقود مضاربة. يتم توفير الإرشاد والمشورة والإشراف على سير العمل لضمان تقاسم المخاطر بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية، وبالتالي دعم التنمية المستدامة.

الهدف: تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمستفيدين من خلال مشاريع مستدامة خالية من الربا.

3. التبرعات:

التصرف في التبرعات: يتم تخصيص التبرعات لدعم استدامة المؤسسة، بما في ذلك تغطية العجز في تمويل المشاريع أو تأمين قروض صغيرة. كما يمكن استخدامها لتمويل التأمين التعاوني الإسلامي على القروض الصغيرة لضمان سدادها.

الهدف: دعم المؤسسة بشكل مستدام وتحقيق التوسع في مشاريع جديدة.

4. أموال المستثمرين:

التصرف في أموال المستثمرين: تُستخدم أموال المستثمرين في تمويل مشاريع تمويلية عبر عقود المضاربة والمشاركة، التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة للفئات المحرومة ودمجها اقتصادياً في المجتمع.

الهدف: دعم الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات الفقيرة مع تحقيق أرباح للمستثمرين بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

5. الأرباح المدورة:

التصرف في الأرباح المدورة: يتم استخدام هذه الأرباح كما يلي:

أ. صندوق احتياطي: يتم إنشاء صندوق احتياطي لدعم استدامة المؤسسة وإدارة التدفقات النقدية.

ب. صندوق وقفي: يتم تخصيص جزء من الأرباح لصندوق وقفي يهدف إلى ضمان تسديد التمويلات وتغطية خسائر العقود، مما يعزز استدامة عمل المؤسسة.

ج. مشاريع ذات دخل مستدام: تقوم المؤسسة بتخصيص الأرباح لاستثمار مشاريع طويلة الأجل في الأسواق المالية أو الحقيقية بهدف دعم الفئات العاجزة أو المحرومة (مثل كبار السن والأطفال والمرضى).

د. إعادة تمويل مشروعات جديدة: يتم استخدام الأرباح لإعادة تمويل مشروعات صغيرة جديدة تعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الهدف: دعم المؤسسة بشكل مستدام وتحقيق التوسع في مشاريع جديدة.

ثالثاً: اختيار العملاء

يجب اختيار العملاء بعناية تامة، بحيث يتم التأكد من أهليتهم وقدرتهم على إدارة المشاريع:

1. مستحقي الزكاة: يتم التحقق من مستحقي الزكاة عبر المسوح الاجتماعية التي تنفذها لجان الزكاة

ووزارة التنمية الاجتماعية لضمان أن البيانات دقيقة.

2. المستفيدين من الوقف والتبرعات: يجب أن يكون المستفيدون مسلمين ملتزمين بأخلاقيات

الإسلام، حيث أن ضمان الأخلاق العالية يعد أمراً مهماً في غياب الضمانات المادية.

3. التأهيل قبل التمويل: لا يُمنح التمويل إلا بعد اجتياز المستفيدين للتدريبات اللازمة والتحقق من

كفاءتهم العلمية. يمكن التعاون مع المؤسسات التعليمية لتقييم مستوى المتدربين.

رابعاً: اختيار المشاريع

يجب أن تتسم المشاريع الممولة بالاستدامة البيئية، ولهذا يجب مراعاة ما يلي:

1. استخدام الطاقة المتجددة: يجب أن تعتمد المشاريع على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة لتقليل

التأثيرات البيئية.

2. الأولوية للمشاريع البيئية: تركز الأولوية على المشاريع التي تساهم في خدمة البيئة مثل الزراعة

المستدامة، وإنتاج الغذاء الصحي، والطاقة النظيفة، وإعادة التدوير.

3. التدريب على التعامل مع المخلفات: يتضمن التدريب والتهيئة الاهتمام بإدارة مخلفات المشاريع

بشكل مستدام لضمان تأثير بيئي إيجابي.

خامساً: الضمانات

إضافة إلى الضمانات الأخلاقية قد تحتاج بعض التمويلات إلى مزيد من الضمانات ويتبنى النموذج ضمانات

المجموعات التي طرحها (غرامين) حيث: يتم تشكيل مجموعات صغيرة من الأفراد الذين يعيشون في نفس المنطقة

ويعرفون بعضهم البعض، ويتم اختيار رئيس للمجموعة يكون مسؤولاً عن التنسيق مع المؤسسة، ويتم تقديم القروض

لأعضاء المجموعة بالتتابع، تبدأ المؤسسة بتقديم القروض لعضوين من المجموعة، وبعد سدادهم للقروض، يتم تقديم

القروض للأعضاء الآخرين، ويتم تقسيم سداد القروض على دفعات صغيرة تُدفع ويتم تسجيل جميع الدفعات بدقة

ويتم مراجعتها بانتظام لضمان الامتثال للقواعد واللوائح، فالإقراض الجماعي والمراقبة من الأقران تفيد للتقليل مخاطر

الائتمان في التمويل الأصغر الإسلامي.

سادساً: الكفاءة

لتحقيق كفاءة أعلى للنموذج يمكن أن يعمل النموذج المقترح من خلال دمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي

في مشروع مشترك، ويشمل أربع مراحل رئيسية وهي:

1. **الإنقاذ الاقتصادي:** ويهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملابس والمأوى، ويتم

تنفيذ الإنقاذ من خلال تقديم الزكاة الاستهلاكية مباشرة للمستفيدين لتلبية احتياجاتهم الأساسية،

ويمكن أن تتولى لجان الزكاة ووزارة التنمية الاجتماعية تنفيذ هذه المرحلة من خلال ما تقدمه من

دعم ومساعدات للفئات المحتاجة.

2. **التعافي الاقتصادي:** ويهدف إلى تقديم رأس المال الأساسي للأعمال الصغيرة لتحسين مستوى

المعيشة، ويتم تنفيذ التعافي من خلال تقديم الزكاة الإنتاجية ومن خلال برامج التدريب وتطوير

الأعمال وتوفير الأدوات التجارية، ومن خلال برامج التمويل التي تقدمها المؤسسة كمنتجات

المضاربة والمشاركة، وهذه المرحلة تقوم المؤسسة بتنفيذها.

3. **المرونة الاقتصادية:** وتهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على الحفاظ على رفاهيته من خلال التدريب

على الاستثمار، ويتم تنفيذها من خلال تقديم برامج تدريبية على الاستثمار وإدارة الأموال

لضمان استدامة الرفاهية.

4. **التعزيز الاقتصادي:** ويهدف إلى تعزيز المجتمع ليصبح قادرًا على دفع الزكاة والوقف من خلال

التدريب وإدخالهم في شبكات الأعمال، ويتم تنفيذ التعزيز من خلال تقديم الوقف أو أموال

الاستثمار كتمويل للأعمال المتنامية.

4.2 التحديات الرئيسية في تحقيق الاستدامة في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية

يناقش هذا القسم سؤال الدراسة الأول: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات التمويل

الأصغر الإسلامية في تحقيق الاستدامة طويلة الأمد، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية؟

4.2.1 الاستدامة المالية ومحدودية رأس المال

تعتبر الاستدامة طويلة الأمد هدفا بارزا لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، وأمام هذا الهدف تبرز العديد من

التحديات الاقتصادية، وأول هذه التحديات توافر مصادر التمويل، حيث أجمع المشاركون على أن هذا التحدي

قائم أمام المؤسسات، ونسب أغلبية المشاركين مشكلة توافر مصادر التمويل إلى الواقع السياسي حيث يفرض الاحتلال حصارا اقتصاديا.

"لا تنمية تحت الاحتلال" أ. خالد طميّة وكيل وزارة التنمية الاجتماعية
"عدم استقرار الوضع الاقتصادي؛ بسبب الاحتلال والحروب، وكثرة القيود على التصدير والاستيراد من قبل الاحتلال" د. أيمن جويلس
وكشفت المقابلات عن تحديات اقتصادية أخرى مثل كون السوق هو سوق رأس مالي، ذكر ذلك العديد من المشاركين.

"التقلبات الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف، ومخاطر السوق ومخاطر ضعف السيولة النقدية" د. حمزة إسماعيل
كما أن ثقة الناس في هذا النوع من المؤسسات إلى جانب كون الثقة مسألة اجتماعية إلا أنها تعتبر من التحديات الاقتصادية لأنها تحجب الدعم والتمويل لهذه المؤسسات.

"كانت ثقة الناس في لجان الزكاة أعلى فيما مضى عما هي اليوم، وتزعزع هذه الثقة أدى إلى ضعف واردات اللجان بشكل ملحوظ جدا، فضعف الواردات وقلة إقبال الناس على دفع زكوات أموالهم يعتبر تحديا اقتصاديا كبيرا" مفتي جنوب الخليل فضيلة الشيخ أكرم الخطيب
وأضاف المشاركون إلى هذه التحديات، قلة الأيدي العاملة الماهرة، وقلة الخبراء في الاقتصاد الإسلامي، وغياب أو ضعف الضامن للعملاء حال التعثر، وتردد صاحب القرار في المؤسسات المالية في صيغ تشاركية؛ لمخاوف عدم الاستقرار، وأنها بحاجة إلى منتجات مالية إسلامية متنوعة.

4.2.2 الاستدامة المالية والتحديات الاجتماعية

كشفت المقابلات عن تحديات اجتماعية بالغة الأهمية تواجه المؤسسات، أجمع المشاركون بنسبة 100% على أن التأهيل العلمي وثقافة المجتمع تعتبر أبرز التحديات الاجتماعية.

"عدم إيمان المجتمع بهذا النوع من المؤسسات، بسبب الانحياز وعدم المساواة في الفرص وضعف الإدارات الناتج عن عدم الخبرة في مجال التمويل الاجتماعي الإسلامي" المحامي د. عبد الرحمن طميّة

كما أن ثقافة الصبر لتحقيق النتائج، والتحديات السياسية، وكون النظام يحكم بالعدل، ومسائل الشفافية، والاستفادة من المسوح الاجتماعية، كلها تحديات تبرز أمام الاستدامة.

"فتجد صاحب المشروع والعاملين فيه لا علم لهم بالتمويل الإسلامي، فيجب أن تكون مؤسسة التمويل تعمل من خلال إدارة وطاقم عاملين على دراية بالتمويل الإسلامي، وكذلك المجتمع والمستفيدين أن يكونوا على دراية" د. حمزة إسماعيل

"العاملون في الأموال الاجتماعية يجب أن يكونوا علماء في شؤون الشريعة والمال وعدول وثقات" مفتي جنوب الخليل فضيلة الشيخ أكرم الخطيب

"ضعف الوعي المجتمعي بإمكانيات التمويل لمشروعاتهم عن طريق المؤسسات المالية، وضعف التسويق والترويج الإعلاني عن خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة" د. أيمن جويلس

فيجب إدماج جميع فئات المجتمع والوصول إلى جميع المناطق الجغرافية، وتحقيق التوازن بين الربح المادي والمسؤولية الاجتماعية.

4.2.3 الاستدامة البيئية في التمويل الإسلامي متناهي الصغر

كشفت المقابلات عن إجماع المشاركين على أهمية توفير بنية تحتية لضمان تحقيق الاستدامة البيئية، وأكد بعضهم على مسألة تحديد المناطق الصناعية والزراعية في تخطيط المدن، وأن عدم توافر هذه المناطق بشكل كاف يتعارض مع تحقيق التنمية البيئية المستدامة.

"لا يوجد بنية تحتية كافية وأحيانا تكون معدومة، كذلك المناطق المنظمة للصناعة والزراعة إن وجدت لا تكون ذات كفاية" أ. خالد طميذة وكيل وزارة التنمية الاجتماعية

ويعتبر فهم نظم المشاريع أساسيا في تقليل الأضرار البيئية، ومن التحديات عدم إمكانية تصريف المخلفات الناتجة عن المشاريع ومعالجتها، كما أن الجانب الثقافي له أثر واضح في تحقيق الاستدامة البيئية، فالتمويل غير المرتبط بالتنمية البيئية ويغيب عن ذهن صاحب المشروع ضرورة الحفاظ على البيئة وتدوير المخلفات، واستخدام الطاقة النظيفة وعدم اهتمام رأس المال بالبيئة والأناية، فيجب أن لا تؤدي المشاريع الصغيرة إلى ضرر بالبيئة وتؤدي إلى تلوث، كما أن نقص الوعي البيئي يعتبر تحدياً ويمكن التغلب على هذه التحديات بالتعاون بين كافة الجهات الحكومية و الشعبية وتعزيز التعليم، وعلى مستوى البلاد واستغلال التقنيات الحديثة لدعم الاستدامة.

"غياب أو ضعف التشريعات الحكومية الحاضنة للمشاريع الصغيرة" د. أيمن جويلس

4.3 محدودية الوصول وعوامل الاستبعاد

يناقش هذا القسم سؤال الدراسة الثاني: كيف تحد النماذج الحالية للتمويل الإسلامي متناهي الصغر من الوصول إلى التمويل للفئات المحرومة، وما هي العوامل التي تساهم في هذا الاستبعاد؟
أجمع المشاركون أن السبب الأساس في محدودية وصول التمويل للفئات المحرومة هو الضمانات، قال أحدهم:

"لأنها تعمل بطريقة تقليدية تعتمد على الضمانات والكفالات فحيث لا يستطيع مقدّم الطلب توفير ما تشترطه المؤسسة من ضمانات أو كفالات فلن يحصل على تمويل" أ. خالد طمينة وكيل وزارة التنمية الاجتماعية.

وعزا المشاركون هذا التحدي المتمثل في الضمانات إلى عدة أسباب منها عدم قبول مؤسسات التمويل بالصيغ عالية المخاطر، وضعف القوانين التي تحمي مؤسسات التمويل من المماطلين والمحتالين.
وكشفت المقابلات عن تحديات إضافية تمثلت بتأثر هذه النماذج بالجوانب السياسية والعشائرية، والتكاليف التشغيلية العالية، وكون المنتجات والخدمات محدودة، والاعتماد على المراجعة، وقال الدكتور حمزة إسماعيل:
"والحل يكمن في المشاركات والمضاربات" وأضاف "أيضا إن الفئات المحرومة غير مطلعين على التمويل الإسلامي".

4.3.1 الفئات المحرومة وعوامل الاستبعاد

كشفت المقابلات عن عوامل عديدة تؤدي إلى استبعاد الفئات المحرومة من الحصول على التمويل الذي يحقق التنمية المستدامة، قال أ. خالد طمينة وكيل وزارة التنمية:

"القوانين التي لا تحمي المؤسسات، ومصادر التمويل لا تسمح بعملية الإنطاء، مما يجعل المؤسسة مضطرة لاسترداد التمويلات، ولا استرداد بلا ضمانات!!"

فالقوانين، ومصادر التمويل، والجهود غير الكافية المبذولة من طرف المؤسسات يجعلها مقصرة، كما أن الجهات المحلية يحولون المنح بدل من إعطائها للمستفيدين إلى قروض في ذمة المستفيدين، نظرا لضعف الواردات.
وقال فضيلة الشيخ أكرم الخطيب مفتي جنوب الخليل: "عدم وجود هيئات رقابية على لجان الزكاة" مبينا أن غياب الرقابة سبب هام في استبعاد كثير من الفئات. وقال المحامي د. عبد الرحمن: "عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي، أيضا تخضع المؤسسات الحالية لقاعدة (رأس المال جبان)"

وأكد د. حمزة إسماعيل على مسألة الثقة، وأن نقص التعليم ونقص الفهم أدى إلى أن الناس ليس لديهم ثقافة استثمار أموالهم، وأكد على العامل الجغرافي إذ إن كثير من الفئات المحرومة يعيشون في مناطق بعيدة عن مراكز المدن، وأضاف أن البيروقراطية مشكلة.

"البيروقراطية والإجراءات المعقدة تستثني ذوي التعليم المحدود فلا يستفيدون من المشاريع الصغيرة"

4.4 المبادئ الاقتصادية الإسلامية وأطر الاستدامة الحديثة

يناقش هذا القسم سؤال الدراسة الثالث: كيف يمكن دمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية، مثل مقاصد الشريعة، مع أطر الاستدامة الحديثة لتطوير نموذج تمويل إسلامي متناهي الصغر أكثر شمولية واستدامة؟ كشفت المقابلات عن أن المشاركة وتقاسم المخاطر يمثلان نموذج التمويل الإسلامي الذي يدمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية ومقاصد الشريعة مع أطر الاستدامة الحديثة، فقال أحدهم: "بتطبيق الشراكة ومبدأ تقاسم المخاطر، ترتفع أرباح جميع الأطراف" وقد أجمع جميع المشاركين على الشراكة. وكما أن المطلوب هو أطر تواكب الحداثة فإن مقاصد الشريعة مثل حفظ الدين توجب أن تكون المنتجات حلال، ومثل حفظ النفس لا بد أن تكون المنتجات عالية الجودة، واتباع قيم العدالة والشمول المالي وتحقيق الأمان الاقتصادي للأسر المسلمة يعتبر حفظاً للنسل، وذكر المشاركون مراعاة الكفاءة المتوفرة والخبرات لبناء شراكات يتم فيها استثمار المعارف والجهود وتقاسم المخاطر، ويجب أن يكون للمؤسسة طاقم منفتح على المشاريع التي تلي احتياجات المجتمع وتواكب التطور.

قال د. حمزة إسماعيل:

"إن مقصد الشريعة في حفظ المال هو استدامة اقتصادية، وكذلك حفظ النفس والنسل هو استدامة اجتماعية، فتعزيز المشاريع الصغيرة وخاصة للشباب يؤدي إلى استدامة اجتماعية ، والزكاة والقرض الحسن هي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ، وحفظ الدين يأخذ كل الأبعاد وخاصة البعد البيئي وكذلك حفظ العقل له بعد بيئي فالعقل لا يضر بالبيئة ويحافظ على الموارد البيئية"

فلهندسة المالية الإسلامية تعمل على تطوير المنتجات المالية الحالية فالوقف يعزز المشاريع طويلة الأجل، فيمكن دمج الوقف والزكاة والقرض الحسن كأدوات مالية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والصكوك الإسلامية كبديلة للسندات الربوية وسميت بالصكوك الخضراء لكثرة ما أدت إلى استثمار في الزراعة، والتركيز على

المشاركة والمضاربة وتقليل التعامل مع المراجحة، فالمراجحة تتعامل مع فرد واحد بينما المشاركة تشمل أفراداً كثيرين مما يؤدي إلى توزيع المخاطر، وتوظيف التكنولوجيا المالية وتوفير منصات رقمية متوافقة مع الشريعة تحفظ الشفافية وتعزز الشمول المالي بتسهيل الوصول للمناطق البعيدة، كما كشفت المقابلات عن أهمية الحوكمة وتعزيز الرقابة الشرعية البيئية والشفافية باستخدام مؤشرات اقتصادية وبيئية واجتماعية لقياس نجاح المشاريع الصغيرة.

4.5 آليات التمويل البديلة وضمان الاستدامة

ويتناول هذا القسم مناقشة سؤال الدراسة الرابع: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات التمويل البديلة (مثل الزكاة، الوقف، وتقاسم المخاطر) في ضمان استدامة مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر مع الحفاظ على الامتثال للشريعة؟

وكشفت المقابلات أن دور آليات التمويل البديلة يمكنه أداء دور بارز من خلال بناء المشاريع على نظام الشراكة، والإشراف الدائم، مما سيؤدي إلى عائد مرتفع، وسيجعل المؤسسة تساهم في التسويق، وحيث تمثل الزكاة مورداً داعماً لصندوق المؤسسة، وكذلك الوقف وحيث أن تقاسم المخاطر يؤدي إلى عوائد مرتفعة تدعم استدامة المؤسسة، كما أن تحميل المصاريف التشغيلية للصناديق المتوفرة، وتقاسم المخاطر بالمشاركة يفتح آفاقاً إضافية لأرباح عالية تضمن استدامة المؤسسة، ويضاف أن تكون المشاريع مدروسة بشكل ممتاز لضمان تحقيق النجاح والأرباح المناسبة وكل ذلك بإشراف ومتابعة دائمة، قال د. حمزة إسماعيل:

"الزكاة تدعم المشاريع الإنتاجية وتمول المشروع في بدايته بتقديم رأس المال، والزكاة هي من صيغ التمويل الإسلامي ولها فائدة عظيمة في تحقيق التكافل الاجتماعي، وكذلك الوقف، فيمكن أن يدخل الوقف والزكاة وتقاسم المخاطر كضمان اجتماعي"

وقال د. أيمن جويلس:

"طرح تمويلات المشاركة بحيث يتقاسم البنك والعميل الربح إذا تحقق أو يتحملان الخسارة حال وقوعها، ففي حال الربح يحقق التنمية المأمولة، وفي حال الخسارة تكون أقل عبئاً على العميل؛ لتحمل البنك نصيبه من الخسارة"

4.6 تنقيح النموذج المقترح للتمويل الأصغر الإسلامي

بناءً على الرؤى المستخلصة من المقابلات ودراسات الحالات، تم تطوير نسخة منقحة من النموذج المقترح للتمويل الأصغر الإسلامي، حيث يدمج هذا النموذج الزكاة والوقف وآليات تقاسم المخاطر لمعالجة أهداف الاستدامة والشمولية، وتشمل الميزات الرئيسية للنموذج المنقح:

1. دمج الزكاة والوقف والأموال الاجتماعية: استخدام هذه الأدوات لإنشاء صندوق يدعم العملاء الأكثر فقرًا، من خلال تقديم قروض حسنة أو منح لأولئك الذين لا يملكون ضمانات.
2. تنوع المنتجات المالية: تقديم مجموعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك المضاربة والمشاركة، لتلبية احتياجات مالية متنوعة وتقليل الاعتماد على التمويل القائم على الضمانات.
3. استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة: دمج المنصات الرقمية لتبسيط عمليات القروض وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يجعل المؤسسات المالية الإسلامية أكثر استدامة ماليًا.

يهدف هذا النموذج المنقح إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات المسلمة. وتقدم المشاركون في المقابلات باقتراحات عديدة تمثلت فيما يلي:

1. تعزيز التعليم والتدريب: الاهتمام بالتنمية الحقيقية التي تكون في الإنسان، بالتنظيم واستثمار الجهد والوقت بشكل سليم، والاهتمام بتنظيم البلاد بمناطق زراعية وصناعية وسكنية.
2. تعزيز الواردات ومصادر التمويل: استثمار الأراضي الوقفية، وإدخال صناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات كمصدر لتوفير الأموال، إدخال أموال الوصايا كمصدر إضافي لتوفير الأموال، أن يكون التبرع للصندوق بشكل مستدام كتبرعات دورية من رؤوس الأموال، أن تعمل المؤسسة مشاريع ذات ريع، وتحسين جمع الأموال: بالأخذ من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وإدماجهم، وجلب الدعم الخارجي بالاقتراح على بنك التنمية الإسلامي في جدة (لدعم النموذج).

3. الرقابة والمتابعة: ضرورة أن يكون للنموذج (للمؤسسة) هيئة رقابة شرعية، وأن يكون للنموذج نظام متابعة وإشراف، تطوير نظام الرقابة والحوكمة والشفافية.

4. التخصص والطاخم ذو الكفاءة العالية: أن تكون المؤسسة متخصصة في مجال معين لغرض رفع

الكفاءة، أو أن يكون لدى النموذج طاخم متخصص في المجال الذي يتم افتتاح تمويله

5. مباشرة العمل بتطبيق النموذج: يمكن تطبيق النموذج في الخليل وجلب التبرعات من الخارج.

6. استخدام التكنولوجيا: لإتاحة دفع التبرعات من شتى بقاع العالم، واستخدام التحول الرقمي

ومنصة رقمية وتطبيق لسداد وجدولة الديون بسهولة، وتحقيق التوسع الجغرافي وعدم الاقتصار على منطقة محصورة.

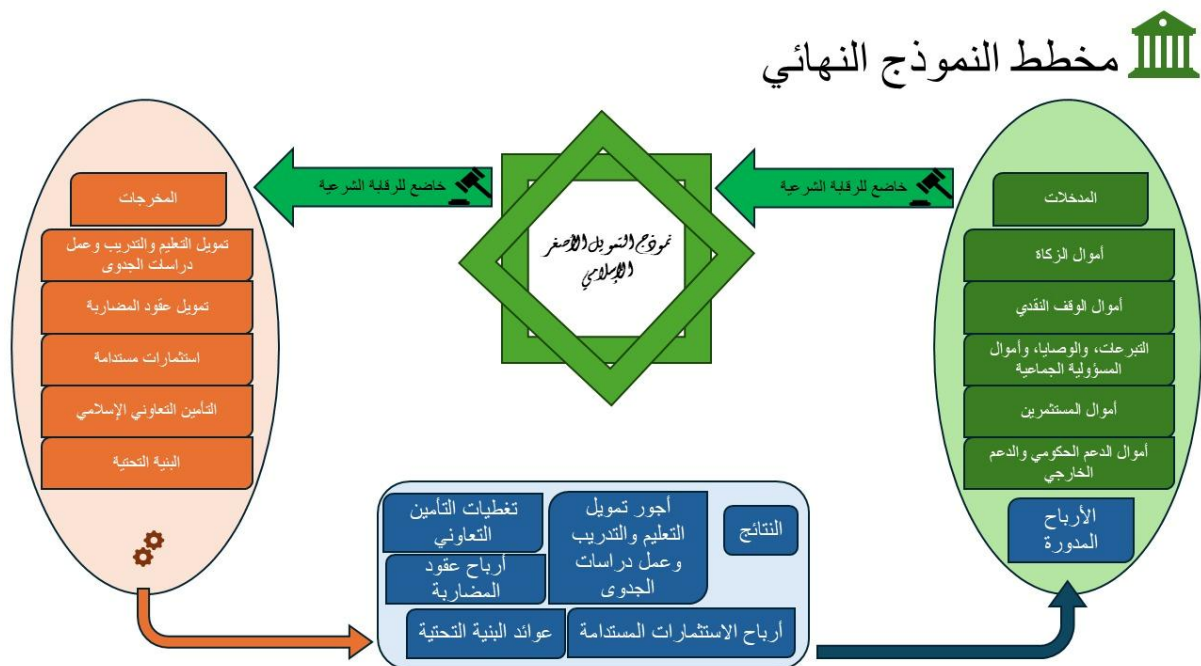
7. المرونة: يجب أن يكون النموذج مرنا في إدارة الأموال وذلك من خلال تصميم منتجات للتمويل

واستخدام صيغ تمويل متعددة وتحسين كفاءة استخدام الأموال، استخدام التكنولوجيا الخضراء مثل الطاقة البديلة، استخدام تقنيات زراعية ذكية جديدة.

8. تحسين اختيار العملاء بأن يكونوا من النشيطين والخلوقين، مما يعزز المجتمع بالعناية بالأسرى والجرحى والمرضى.

9. تحسين الضمانات بإدراج التأمين التكافلي والاقراض الجماعي والابتعاد عن الضمانات التقليدية.

وبناء على هذه الاقتراحات تم تنقيح النموذج ليتم طرحه بالصورة النهائية كما يلي:



الفصل الخامس: الاستنتاجات والخاتمة

يتناول هذا الفصل الاستنتاجات النهائية للدراسة، التي سعت إلى تقديم نموذج مبتكر للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال معالجة التحديات المالية والاجتماعية والبيئية التي تواجه هذا القطاع. يُركز الفصل على مناقشة نتائج الدراسة بشكل معمق، مع ربطها بالأطر النظرية والعملية التي تم تناولها في الفصول السابقة. كما يسلط الضوء على مساهمات الدراسة في تطوير التمويل الإسلامي، ويبرز دلالات النتائج على المستويات الأكاديمية والعملية والسياساتية والاجتماعية. ويناقش الفصل أيضاً حدود الدراسة ويقدم توصيات لدراسات مستقبلية من شأنها توسيع فهم التمويل الإسلامي وتعزيز تأثيره الإيجابي على التنمية المستدامة.

5.1 مناقشة نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة مجموعة من القضايا المحورية المتعلقة بالتمويل الإسلامي متناهي الصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مستندةً إلى آراء المشاركين من خلال مقابلات تحليلية شاملة. وقد أظهرت النتائج التحديات والفرص المحورية التي تواجه هذا القطاع، وهو ما يناقش في هذا القسم بشكل أكاديمي متعمق مع ربطه بالأطر النظرية والعملية.

5.1.1 التحديات الاقتصادية

أظهرت الدراسة أن التحديات الاقتصادية تمثل إحدى العقبات الكبرى التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة. أبرز المشاركون أن ضعف الواردات المالية يعد من أهم هذه التحديات، حيث أشاروا إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على فلسطين، خاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، يعيق التدفقات المالية الضرورية لتوسيع نطاق التمويل. قال أحد المشاركين: "لا تنمية تحت الاحتلال"، معبراً عن الأثر السلبي للقيود الاقتصادية والسياسية على استدامة المؤسسات المالية الإسلامية. هذه الملاحظات تتماشى مع الأدبيات التي أكدت أن البيئة السياسية المضطربة تُضعف الموارد المالية المتاحة للمؤسسات الإسلامية (Alaro & Alalubosa, 2019).

علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يمثل تحديًا آخر يعيق المؤسسات عن تحقيق أهدافها. وأشار المشاركون إلى أن الامتثال للشريعة الإسلامية يتطلب تكاليف إضافية تشمل إنشاء هيئات رقابة شرعية وتنفيذ إجراءات إدارية معقدة. هذا التحدي يعكس ما ذكرته الأدبيات حول أثر التكاليف المرتفعة على قدرة المؤسسات على تقديم خدمات تمويل فعّالة ومربحة (Ascarya et al., 2023). كما أن تقلبات أسعار العملات والسلع تُضيف بُعدًا آخر من المخاطر الاقتصادية، مما يعرض المشاريع الصغيرة للخسائر المحتملة، خاصة في الأسواق غير المستقرة. أشار أحد المشاركين إلى أن "التحديات الاقتصادية تعكس هشاشة المشروعات الصغيرة في مواجهة تقلبات السوق"، وهو ما يدعم الحاجة إلى استراتيجيات إدارة مخاطر مبتكرة كما أشارت الأدبيات (Haneef et al., 2015).

وأبرزت الدراسة أيضًا محدودية التنوع في المنتجات المالية الإسلامية كعائق آخر أمام المؤسسات. إذ تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على صيغ تقليدية مثل المراجعة والاستصناع، مما يؤدي إلى تقليل جاذبية خدماتها، خاصة في ظل ارتفاع التكاليف المرتبطة بها. هذا التحدي يعكس ما توصلت إليه الأدبيات حول أهمية تطوير منتجات تمويل مبتكرة ومتنوعة تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة وتدعم استدامتها (Reazul Islam & Ahmad, 2022). وفي السياق نفسه، أشار المشاركون إلى غياب الدعم الحكومي كعامل يزيد من تعقيد المشهد، حيث لا توفر الحكومات حماية كافية للمؤسسات من سوء التصرف أو تأخير السداد. قال أحد المشاركين: "غياب الدعم الحكومي يجعل مؤسسات التمويل الإسلامي أكثر عرضة للفشل"، مما يؤكد ما أشارت إليه الدراسات السابقة حول الدور الحاسم للدعم الحكومي في تعزيز استدامة المؤسسات المالية (Kakembo & Ahmad, 2019).

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن التحديات الاقتصادية متعددة الأبعاد وتشكل عائقًا كبيرًا أمام استدامة التمويل الإسلامي متناهي الصغر. من الضروري أن تبني المؤسسات المالية الإسلامية حلولًا مبتكرة للتعامل مع هذه التحديات، مثل تعزيز التنوع في المنتجات المالية، تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين آليات إدارة المخاطر. كما أن التعاون مع الحكومات والمجتمع الدولي يمكن أن يساهم في توفير بيئة داعمة لهذه المؤسسات، مما يعزز من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.1.2 التحديات الاجتماعية

أظهرت الدراسة أن التحديات الاجتماعية تمثل عائقًا كبيرًا أمام قدرة مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر على تحقيق التنمية المستدامة. كان ضعف التأهيل العلمي والوعي المالي بين المستفيدين من أبرز العقبات التي أشار

إليها المشاركون، حيث أكدوا أن الفجوة في المعرفة تؤثر سلبيًا على قدرة المستفيدين على إدارة المشاريع الصغيرة بشكل فعال. قال أحد المشاركين: "لا بد أن يكون العاملون على مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر علماء وعدول وثقات"، في إشارة إلى أهمية كفاءة العاملين ومهاراتهم في إدارة المؤسسات. تتفق هذه الملاحظات مع الأدبيات التي تربط التعليم والوعي المالي بتحقيق فعالية التمويل الإسلامي (Ascarya et al., 2023).

كما بينت النتائج أن ثقافة المجتمع تمثل تحديًا آخر، إذ أشار المشاركون إلى أن هناك ميلًا إلى عدم الصبر على العوائد طويلة الأجل للمشاريع الصغيرة. قال أحد المشاركين: "ثقافة المجتمع غير مؤهلة للصبر على نتائج المشاريع الصغيرة"، مما يعكس تأثير القيم الاجتماعية على نجاح أو فشل المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، لعبت الحزبية والقبلية دورًا في تقويض ثقة المجتمع بمؤسسات التمويل الإسلامي. أوضح المشاركون أن "النظام العادل أساس للمساواة، وما يحدث أن النظام قائم على الحزبية والقبلية"، مشيرين إلى أن هذه الظواهر أدت إلى انهيار الثقة في هذه المؤسسات نتيجة للاعتبارات الحزبية والافتقار إلى الشفافية والعدالة.

علاوة على ذلك، ذكرت الدراسة أن البيروقراطية والإجراءات المعقدة تشكل تحديًا اجتماعيًا إضافيًا. أكد المشاركون أن تعقيد العمليات الإدارية يؤدي إلى تأخير تقديم التمويل وتقليل جاذبية المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالمؤسسات التقليدية. هذه النتائج تتماشى مع الأدبيات التي أشارت إلى أهمية تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية لتجنب فقدان الثقة المجتمعية (Haneef et al., 2015).

وأشار المشاركون إلى أن غياب هيئات رقابة شرعية فعالة ولجان متابعة يزيد من التحديات الاجتماعية التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي. قال أحدهم: "إن عدم وجود هيئات رقابة شرعية ساهم في تفشي عدم المساواة على أسس حزبية وقبلية"، مما أدى إلى إضعاف الثقة المجتمعية. يدعم هذا ما ورد في الأدبيات حول أهمية الحوكمة والرقابة لتعزيز الثقة وتحقيق العدالة الاجتماعية (Reazul Islam & Ahmad, 2022).

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن التحديات الاجتماعية تتطلب استجابات شاملة تشمل تعزيز التعليم والتوعية المالية، تحسين الشفافية والحوكمة، وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما أن تشكيل هيئات رقابة شرعية فعالة وتنفيذ برامج تدريبية يمكن أن يساهم في استعادة ثقة المجتمع ودعم استدامة المؤسسات المالية الإسلامية. لتحقيق ذلك، يجب أن تتعاون هذه المؤسسات مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز الثقة المجتمعية وضمان بيئة اجتماعية داعمة لنجاح المشاريع الصغيرة.

5.1.3 التحديات البيئية

كشفت الدراسة أن التحديات البيئية تمثل عائقًا مهمًا أمام استدامة التمويل الإسلامي متناهي الصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. وأبرز المشاركون عدة جوانب بيئية تؤثر سلبًا على نجاح المشروعات الصغيرة التي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد.

من أبرز التحديات البيئية التي أشار إليها المشاركون نقص البنية التحتية الملائمة للمشروعات الصغيرة، حيث قال أحد المشاركين: "لا يوجد بنية تحتية تسمح للمشاريع الصغيرة بمراعاة الجوانب البيئية"، في إشارة إلى غياب الأسس الضرورية لإدارة المشروعات بطريقة مستدامة. هذا التحدي يتماشى مع ما ذكره (Prastowo, 2015)، الذين أكدوا أن البنية التحتية غير الكافية تُعدّ أحد العوامل التي تُعيق دمج البعد البيئي في المشاريع الصغيرة في الدول النامية.

كما أوضحت الدراسة أن معالجة المخلفات الناتجة عن المشروعات الصغيرة تُعد تحديًا بارزًا، حيث أشار أحد المشاركين إلى أن "معالجة المخلفات تعتبر تحديًا كبيرًا لاستدامة المشاريع". يُؤكد هذا التحدي على أهمية تقديم حلول مبتكرة لإدارة النفايات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وهو ما أشار إليه (Nair & Ahmad, 2022) الذين دعوا إلى تطبيق تقنيات تدوير المخلفات والطاقة النظيفة كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن نقص المساحات المناسبة لإنشاء المشاريع الصغيرة وقلة المناطق المنظمة للصناعة والزراعة يُعيقان تحقيق الاستدامة البيئية. قال أحد المشاركين: "إن التحدي البيئي القائم في نقص المساحات المناسبة يمثل امتدادًا لمشكلة البنية التحتية". هذه المشكلة تتطلب سياسات حكومية لدعم التخطيط المكاني وتوفير مساحات مخصصة لدعم المشاريع الصغيرة، كما ذكر (Akbar, Alnaim, & Falahat, 2024).

ومن الحلول التي اقترحها المشاركون لتجاوز هذه التحديات البيئية، توظيف الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتزويد المشاريع بالطاقة بشكل مستدام. أشار أحد المشاركين: "توظيف الطاقة البديلة هو خيار أساسي لتحقيق الاستدامة البيئية"، وهو ما يتماشى مع الأدبيات التي تؤكد على دور الطاقة المتجددة في تعزيز استدامة المشاريع الصغيرة، مثل دراسة (Raimi, Abdur-Rauf, & Ashafa, 2024) التي شددت على أهمية الاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة كعامل رئيسي لدعم الاقتصاد الأخضر.

كما أشارت الدراسة إلى أن الفهم المحدود لأنظمة عمل المشاريع وإنتاجها يُشكل تحديًا آخر يؤثر على مراعاة الجوانب البيئية، مما يعزز الحاجة إلى التدريب والتعليم حول الإدارة البيئية. وفقًا لـ (Anshori & Pohl,)

(2022)، فإن بناء القدرات البيئية لأصحاب المشاريع الصغيرة يُعدّ أمرًا حاسمًا لضمان استدامة العمليات وتقليل الأثر البيئي.

تعكس التحديات البيئية التي كشفتها الدراسة الحاجة إلى تبني حلول شاملة تشمل تحسين البنية التحتية، توظيف التكنولوجيا الخضراء، وتعزيز التعليم البيئي للمستفيدين. حيث اهتم جميع المشاركين بالاستدامة البيئية قال أحدهم "استخدام التكنولوجيا الخضراء والطاقة البديلة" وقال آخر "تطبيق تقنيات زراعية ذكية" وقال آخر "الاهتمام بالحفاظ على البيئة في المشاريع الممولة" وقال آخر "ضرورة معالجة المخلفات". يُمكن أن تساهم هذه الحلول في تقليل الأثر البيئي للمشاريع الصغيرة وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة. كما أن التعاون بين الحكومات، المؤسسات المالية، والمجتمع المدني يُعدّ ضروريًا لتحقيق بيئة داعمة للمشاريع الصغيرة تراعي الأبعاد البيئية بشكل مستدام.

5.1.4 تحسين الشمول المالي

كشفت الدراسة عن تحديات كبيرة تتعلق بالوصول إلى التمويل وتحقيق الشمول المالي، وهي تحديات تؤثر بشكل مباشر على قدرة مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر على تقديم خدماتها للفئات المستهدفة ودعم التنمية المستدامة.

أكد جميع المشاركين أن اشتراط الضمانات والكفالات كمعيار أساسي للحصول على التمويل يمثل العائق الأكبر أمام استفادة الفئات المستحقة. قال أحد المشاركين: "إن مؤسسات التمويل تركز بشكل أساسي على استرداد رأس مالها وتحقيق الأرباح، فلا تمويل بلا ضمانات"، مما يعكس تركيز المؤسسات على تقليل المخاطر المالية على حساب أهدافها التنموية. يدعم هذا الرأي ما توصلت إليه (Alhammadi, 2023)، الذين أكدوا أن اعتماد الضمانات التقليدية يُعيق تحقيق الشمول المالي، خاصة للفئات المحرومة التي لا تملك أصولاً كافية.

علاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى تأثير الواقع السياسي والاقتصادي في الحد من الوصول إلى التمويل. قال أحد المشاركين: "لا تتوفر حماية لمؤسسات التمويل حال تعرضها لسوء التصرف أو تدمير المشاريع"، مشيرًا إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يُعيق استرداد التمويلات، حيث يتم تدمير العديد من المشاريع بفعل السياسات العدوانية. تدعم الأدبيات هذه النقطة، حيث أكد (Altarturi et al., 2023) أن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة تُزيد من مخاطر التمويل وتحد من قدرة المؤسسات على التوسع.

كما أوضح المشاركون أن محدودية المنتجات المالية الإسلامية المقدمة تمثل تحديًا آخر. إذ تقتصر المؤسسات غالبًا على صيغ مثل المراجعة والاستصناع، مما يحد من التنوع والجاذبية. هذه النتيجة تتماشى مع دراسة (Reazul Islam & Ahmad, 2022)، التي دعت إلى توسيع نطاق الأدوات المالية الإسلامية لتشمل المشاركة والمضاربة، التي تعزز تقاسم المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أبرز المشاركون عدة مقترحات لتحسين الشمول المالي، كان من أهمها تعزيز الواردات المالية للمؤسسات من خلال توظيف أدوات تمويل مبتكرة. قال أحد المشاركين: "لابد من توظيف جانب المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص"، مشيرًا إلى أهمية الشراكات مع القطاع الخاص لزيادة الموارد. كما اقترح المشاركون استخدام الوقف والصكوك كأدوات مبتكرة لتوفير تمويل مستدام. هذه التوصيات تتفق مع ما ذكره (Ascarya et al., 2023)، الذين أكدوا أن توظيف أدوات مثل الوقف يمكن أن يعزز الشمول المالي ويقلل من اعتماد المؤسسات على الضمانات التقليدية.

ومن بين الحلول المقترحة أيضًا توظيف التكنولوجيا الرقمية لتبسيط الإجراءات وزيادة الوصول إلى جميع الفئات، بما في ذلك الفئات النائية. قال أحد المشاركين: "بناء منصة إلكترونية للنموذج وتطبيق تقنيات البلوكتشين والعملات الرقمية"، مما يعكس إدراك أهمية التكنولوجيا في تحسين الكفاءة والشفافية. تدعم الأدبيات هذا الاتجاه، حيث أشار (Ajouz & Abuamria, 2021) إلى أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تُحدث نقلة نوعية في توسيع الشمول المالي وخفض التكاليف التشغيلية.

بالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون إدماج التأمين التعاوني الإسلامي كآلية لضمان التمويلات وتقليل مخاطر عدم السداد، مما يعزز من قدرة المؤسسات على تقديم التمويل دون الاعتماد على الضمانات التقليدية. هذا الحل يتماشى مع دراسة (Alshammari, Altarturi, & Alokla, 2021)، التي أشارت إلى أن التأمين التعاوني يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستدامة المالية وتقليل المخاطر.

تشير هذه النتائج إلى أهمية تبني استراتيجيات شاملة لتحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز الشمول المالي. تشمل هذه الاستراتيجيات تطوير أدوات مالية مبتكرة مثل الوقف والصكوك، استخدام التكنولوجيا الرقمية لتوسيع النطاق الجغرافي والشمولية، وتقديم آليات بديلة مثل التأمين التعاوني لتقليل الاعتماد على الضمانات التقليدية. كما أن تعزيز الشراكات بين مؤسسات التمويل الإسلامي والقطاع الخاص والحكومات يُعدّ ضروريًا لتحقيق تأثير أكبر واستدامة أفضل.

5.1.5 دمج المبادئ الإسلامية مع الاستدامة

أظهرت الدراسة أن دمج المبادئ الإسلامية مع أطر الاستدامة يمثل نهجًا واعدًا لتطوير التمويل الإسلامي متناهي الصغر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد ركز المشاركون على أهمية الشراكة وتقاسم المخاطر كأدوات أساسية لتعزيز هذا التكامل. أشار أحد المشاركين إلى أن "الشراكة وتقاسم المخاطر يمثل الطريق الأهم لتعزيز الاستدامة"، حيث يتم تحقيق توازن بين تحقيق عوائد مالية للمؤسسات وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة. تدعم الأدبيات هذه الرؤية، حيث أوضح (Cebeci, 2012) أن صيغ التمويل القائمة على المشاركة، مثل المضاربة والمشاركة، تُعزز من العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد المشاركون أن المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي يمكن إدارتها من خلال دراسات الجدوى الدقيقة، والتعليم والتدريب، والرقابة الشرعية الفعالة. قال أحد المشاركين: "إن تعليم المستفيدين وتقديم الإشراف الإداري يساهم في تقليل المخاطر وزيادة الفاعلية". يتماشى هذا مع ما أشار إليه (Reazul Islam & Ahmad, 2022)، الذين أكدوا أن بناء القدرات المؤسسية وتعزيز التعليم للمستفيدين يعزز من استدامة التمويل الإسلامي. علاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أن التكنولوجيا المالية تُعدّ عاملاً حاسماً في تحسين الاستدامة وتوسيع نطاق التمويل. اقترح المشاركون استخدام تقنيات مثل البلوكتشين والعملات الرقمية لتسهيل الوصول إلى التمويل وضمان الشفافية. تدعم الأدبيات هذا الاتجاه، حيث أشارت دراسة (Ascarya & Sakti, 2022) إلى أن التكنولوجيا المالية تُساهم في تقليل التكاليف وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مما يُمكن المؤسسات من دعم التنمية المستدامة بفعالية.

ومن بين الأدوات الإسلامية المقترحة لدعم الاستدامة، ذكر المشاركون الزكاة والوقف كمصادر تمويلية مبتكرة يمكن دمجها مع مشاريع تنموية. قال أحد المشاركين: "تعزيز دور الوقف كمورد للتمويل وتوظيف أدوات إسلامية مثل الصكوك يحقق أهدافاً استدامة فعّالة". هذه النقطة تتفق مع دراسة (Ascarya et al., 2023)، التي أوضحت أن الوقف والزكاة يُمكن أن يُستخدما كمصادر مالية مرنة ومستدامة لدعم المشروعات الصغيرة.

وأكد المشاركون أيضاً على أهمية دمج مقاصد الشريعة مع أطر الاستدامة الحديثة لتحقيق التكامل بين البعدين الديني والتنموي. يتجلى هذا في التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة. كما شدد المشاركون على أن الحوكمة الجيدة والرقابة الشرعية تُعتبر من الركائز الأساسية لضمان تحقيق هذا التكامل. أشار أحدهم: "لابد من تشكيل هيئات رقابة شرعية ولجان إشراف لمتابعة المشاريع"، وهو ما ينسجم مع ما ذكره (Jan, Lai, & Tahir, 2021) حول أهمية الحوكمة لتعزيز الثقة وتحقيق الاستدامة.

يشير دمج المبادئ الإسلامية مع الاستدامة إلى وجود إمكانيات كبيرة لتطوير التمويل الإسلامي متناهي الصغر ودعم التنمية المستدامة. يتطلب تحقيق هذا التكامل تبني استراتيجيات تشمل الشراكة وتقاسم المخاطر، توظيف التكنولوجيا المالية، واستخدام أدوات مبتكرة مثل الزكاة والوقف. كما أن تعزيز الحوكمة والرقابة الشرعية والتعليم يلعب دورًا محوريًا في تحقيق تأثير إيجابي ومستدام للمؤسسات الإسلامية.

5.2 مساهمة الدراسة

تقدم هذه الدراسة إسهامات مهمة في مجال التمويل الإسلامي متناهي الصغر، خاصة في سياق دمج مع أطر التنمية المستدامة. حيث يعتبر المذهب الإسلامي في الاقتصاد مراعيًا للاستدامة بشكل لا يهمل أي جانب وخصوصًا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فمبادئ الاقتصاد الإسلامي وأبرزها تحريم الربا يحمي الاقتصاد من أزمة خلق النقود التي تؤدي إلى مشاكل التضخم، كما أن تطبيق هذا التحريم يحمي المجتمع من اتساع الفجوة بين الأغنياء الذين يزدادون غنى بأخذ الربا والفقراء الذين يزدادون فقرًا بدفع الربا، ومثل هذا التقاطع الملفت بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاستدامة بمفاهيم الأمم المتحدة له آثاره العملية التي تظهر من خلال هذه الدراسة عن طريق تصميم نموذج تمويل إسلامي متناهي الصغر يهدف لتحقيق التنمية المستدامة والذي تم فيه معالجة الفجوات القائمة في النماذج السابقة. تقدم الدراسة نموذجًا جديدًا يعزز الفهم النظري والتطبيق العملي للتمويل الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية.

1. دمج المبادئ الإسلامية مع مفاهيم الاستدامة

تطرح الدراسة نموذجًا شاملاً يدمج مبادئ التمويل الإسلامي مع أطر الاستدامة الحديثة. يتميز النموذج بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التأكيد على قيم العدالة والمساواة والمسؤولية في استخدام الموارد. فكلما نظرت في المذهب الاقتصادي الإسلامي وجدت المزيد من التقاطع مع أطر الاستدامة الحديثة فتجد تحريم الغرر والجهالة حافظًا للحقوق، وتجد الزكاة والوقف كمصادر للتنمية وتخفيف الفقر. كما أن مقاصد الشريعة كلها تتقاطع مع أطر التنمية الحديثة فحفظ الدين والنفس والنسل تنمية مستدامة اجتماعية، وحفظ المال تنمية مستدامة اقتصادية، وحفظ العقل تنمية مستدامة بيئية إذ إن العاقل لا يدمر البيئة التي يعيش فيها ومنها.

2. تطوير نهج تمويل متعدد المراحل

تستند الدراسة إلى فكرة التدخلات المالية المرحلية، وتعيد صياغتها لتشمل:

- أ. تلبية الاحتياجات الأساسية: باستخدام الزكاة والوقف النقدي والتبرعات لتوفير الدعم الأولي.
 - ب. تمكين اقتصادي: عبر أدوات مثل المضاربة والمشاركة لإنشاء مشاريع مستدامة.
 - ج. امتلاك الأصول: من خلال تطبيق المشاركة المتناقصة لتمكين المستفيدين من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.
 - د. تعزيز المرونة طويلة الأجل: من خلال الاستثمار في تقنيات صديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة.
- هذا النهج يضمن انتقال المستفيدين من الاعتماد إلى الاستقلال المالي بطريقة متسقة ومستدامة.

3. تعزيز الشمول المالي عبر التكنولوجيا المالية

يعتمد النموذج المقترح على دمج التكنولوجيا المالية الحديثة، مثل البلوكتشين والمنصات الرقمية، لتحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز الشفافية. تسهم هذه الأدوات في تحسين كفاءة العمليات وتوسيع نطاق المستفيدين، خاصة في المناطق النائية، مما يعالج القيود الجغرافية والإدارية.

4. تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر

يولي النموذج أهمية كبيرة للحوكمة الرشيدة من خلال إنشاء هيئات رقابة شرعية مستقلة لتعزيز الثقة والامتثال لأحكام الشريعة، وتطبيق آليات متقدمة لتقاسم المخاطر، مثل إنشاء صناديق وقفية لتقليل المخاطر المالية. هذه التدابير تضمن استدامة المؤسسات المالية وتحقيق أهدافها التنموية.

5. إطار جديد لقياس الأثر

يقترح النموذج إطارًا لتقييم الأثر يعتمد على أبعاد الاستدامة الرئيسية الثلاث:

- أ. النتائج الاقتصادية: تحسين الدخل وامتلاك الأصول.
 - ب. الأثر الاجتماعي: تعزيز الشمول المالي وتقوية التماسك المجتمعي.
 - ج. الفوائد البيئية: تبني التقنيات الخضراء وتقليل الآثار البيئية السلبية.
- يمثل هذا الإطار معيارًا جديدًا للدراسات المستقبلية التي تربط بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة.

5.3 دلالات الدراسة

تحمل نتائج هذه الدراسة والنموذج المقترح دلالات مهمة على المستويات الأكاديمية، العملية، السياسية، والاجتماعية. تُبرز هذه الدلالات الإمكانيات التحويلية لدمج التمويل الإسلامي متناهي الصغر مع أهداف التنمية المستدامة، وتقدم توصيات قابلة للتنفيذ لمختلف الأطراف المعنية.

5.3.1 الدلالات الأكاديمية

تُساهم الدراسة بشكل كبير في توسيع الإطار النظري للتمويل الإسلامي متناهي الصغر من خلال تقديم نموذج شامل يدمج بين المبادئ الإسلامية وأهداف الاستدامة الحديثة. هذا النموذج يعالج الفجوات المعرفية المتعلقة بالجوانب البيئية والتكنولوجية التي تمثل تحديًا رئيسيًا في الأدبيات الحالية. كما تفتح الدراسة المجال أمام الأبحاث المستقبلية لاستكشاف تطبيقات متقدمة، مثل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشفافية والشمول المالي ضمن إطار التمويل الإسلامي.

5.3.2 الدلالات العملية

تقدم الدراسة إطارًا عمليًا يمكن تبنيه من قبل المؤسسات المالية الإسلامية متناهي الصغر. يُتيح هذا النموذج فرصة تنويع المنتجات المالية من خلال التركيز على آليات مثل المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة بدلاً من الاعتماد المفرط على صيغ التمويل التقليدية مثل المراجعة. كما تسلط الضوء على إمكانيات التكنولوجيا المالية، مثل البلوكتشين والمنصات الرقمية، لتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز الشفافية، والوصول إلى الفئات المحرومة. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة على أهمية برامج بناء القدرات للموظفين والعملاء لتعزيز مهاراتهم وضمان الاستخدام الأمثل للتمويل.

5.3.3 الدلالات السياسية

تشير الدراسة إلى أهمية وضع أطر تنظيمية تدعم دمج أدوات التمويل الإسلامي مثل الزكاة والوقف في التنمية المستدامة. من خلال هذا التوجه، يمكن أن تشجع الحكومات المؤسسات المالية الإسلامية على تبني النموذج المقترح. كما تدعو الدراسة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة الموارد وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي، مع التركيز على دمج الاستدامة البيئية في المشروعات الممولة.

5.3.4 الدلالات الاجتماعية

تُبرز الدراسة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال إلغاء الاعتماد على الضمانات التقليدية، مما يتيح للفئات المهمشة الوصول إلى الخدمات المالية. كما يُسهم النموذج في تعزيز التعاون المجتمعي من خلال أدوات الوقف والزكاة، مما يعزز من النسيج الاجتماعي ويقوي الشعور بالمسؤولية الجماعية. علاوة على ذلك، يُمكن النموذج المقترح الفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب وسكان المناطق النائية، من تحقيق الاستقلال المالي عبر تمويل متدرج يضمن الاستدامة.

5.3.5 الدلالات البيئية

يُظهر النموذج أهمية دمج الاستدامة البيئية في التمويل الإسلامي، من خلال تشجيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والممارسات الصديقة للبيئة في المشاريع الممولة. كما تدعو الدراسة إلى تعزيز التعليم البيئي ضمن برامج التوعية المالية، مما يساعد العملاء على تبني ممارسات أكثر استدامة في أعمالهم اليومية. يُعد هذا الجانب نقطة تحول في تعزيز التمويل الأخضر كجزء أساسي من التمويل الإسلامي متناهي الصغر.

5.4 محددات الدراسة

على الرغم من المساهمات المهمة التي قدمتها هذه الدراسة، إلا أنها ليست خالية من الحدود التي قد تؤثر على تعميم نتائجها أو تطبيقها في سياقات مختلفة. فيما يلي أبرز الحدود التي واجهتها الدراسة:

1. الحدود المنهجية

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على تحليل نوعي من خلال المقابلات مع مجموعة محدودة من المشاركين. على الرغم من أن هذا النهج يُمكن من فهم عميق للتحديات والفرص، إلا أن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم بشكل واسع، خاصةً في السياقات المختلفة ثقافيًا وجغرافيًا.

2. التطبيق الجغرافي

تم إجراء الدراسة في سياق محدد (فلسطين)، مما يجعل النموذج المقترح قد يواجه تحديات عند تطبيقه في بلدان أو مجتمعات ذات بيئات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. فالعوامل مثل القوانين المحلية، الأنظمة المالية، ومستوى الوعي المالي قد تؤثر على فعالية النموذج.

3. الاعتماد على التكنولوجيا المالية

رغم أن الدراسة تسلط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي والشفافية، إلا أن اعتماد المؤسسات على التكنولوجيا قد يواجه عقبات، مثل نقص البنية التحتية التقنية في بعض المناطق، ومستوى التوعية التقنية بين المستخدمين المستهدفين.

4. قيود البيانات

قد تكون البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات متأثرة برؤى المشاركين الذاتية أو قيود الوقت والمكان التي أثرت على عمق الإجابات. كما أن قلة البيانات الكمية تدعو إلى الحاجة لإجراء دراسات مستقبلية تستند إلى نهج كمي يدعم النتائج.

كما أن الباحث لم يتمكن من مقابلة خبراء ماليين ممارسين للتمويل بالمفهوم العام كمدرء مؤسسات مالية للتمويل واكتفى بالعينة البحثية حيث لديهم تطبيق للزكاة (فضيلة المفتي الشيخ أكرم الخطيب) وإشراف شرعي على معاملات التمويل (فضيلة الدكتور أيمن جويلس) ودراية بالمستحقين (أ. خالد طميّة) كما أنهم متخصصون أكاديميا في الاقتصاد الإسلامي (د. حمزة إسماعيل) والقوانين الحاكمة (د. عبد الرحمن طميّة).

5. الأبعاد البيئية

على الرغم من التركيز على الاستدامة البيئية كجزء من النموذج، إلا أن الدراسة لم تتمكن من اختبار فعالية المقترحات المتعلقة بالتمويل الأخضر وتقنيات الطاقة المتجددة بشكل عملي، مما يتطلب المزيد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

6. التحديات الثقافية والاجتماعية

قد تواجه الدراسة صعوبة في التعميم على مجتمعات تختلف ثقافتها أو فهمها لمبادئ التمويل الإسلامي عن السياق المدروس. مثلاً، قد تؤثر قيم المجتمع ومستوى الوعي الديني والمالي على فعالية تنفيذ النموذج.

7. الاعتماد على موارد التمويل الاجتماعي

بينما يقترح النموذج توظيف أدوات مثل الزكاة والوقف النقدي والتبرعات (الصدقات)، فإن توافر هذه الموارد بشكل مستدام يعتمد على الدعم المجتمعي والحكومي، مما يشكل تحدياً كبيراً في البيئات التي تفتقر إلى تنظيم مؤسسي قوي.

تشير هذه الحدود إلى الحاجة لمزيد من الدراسات التي تتناول الجوانب الكمية والتطبيق العملي للنموذج المقترح، مع التركيز على تكيفه وفقاً للسياقات المختلفة. كما تسلط الضوء على أهمية التعاون بين الباحثين والمؤسسات المالية والحكومات لتعزيز إمكانيات تطبيق النموذج وتوسيع نطاق تأثيره.

5.5 توصيات للدراسات المستقبلية

استناداً إلى حدود الدراسة الحالية، تُقترح التوصيات التالية للدراسات المستقبلية بهدف توسيع نطاق النتائج وتعميق فهم دور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة:

1. التحقق الكمي من النموذج المقترح

ينبغي إجراء دراسات كمية لاختبار النموذج المقترح في سياقات مختلفة. يمكن أن توفر الدراسات التي تعتمد على بيانات كبيرة أدلة إحصائية لتقييم فعالية النموذج في تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية والبيئية.

2. دراسات مقارنة عبر سياقات متنوعة

نظراً للتركيز على السياق الفلسطيني، تُوصى الدراسات المستقبلية بفحص قابلية تطبيق النموذج في دول ذات بيئات اقتصادية واجتماعية وتشريعية مختلفة. يمكن أن تسلط الدراسات المقارنة الضوء على العوامل التي تعزز أو تعيق إمكانية توسيع وتكييف النموذج.

3. دمج التكنولوجيا المالية المتقدمة

في حين تناولت الدراسة إمكانيات التكنولوجيا المالية، ينبغي على الدراسات المستقبلية أن تركز بشكل أعمق على تطبيق أدوات مثل البلوكتشين، المنصات الرقمية، والذكاء الاصطناعي في التمويل الإسلامي متناهي الصغر. يمكن لهذه الدراسات أن تستكشف كيفية التغلب على التحديات التشغيلية وتعزيز الشفافية وإمكانية الوصول.

4. دراسات طويلة الأمد لتقييم الأثر

ينبغي اعتماد منهجية دراسات طويلة الأمد لتقييم الآثار المستدامة لدمج مبادئ التمويل الإسلامي مع أهداف الاستدامة. يمكن لهذه الدراسات أن تتبع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمستفيدين على مدى فترة زمنية طويلة.

5. استكشاف الجوانب السلوكية

تُوصى الدراسات المستقبلية بالتركيز على الأبعاد السلوكية للمستفيدين والمؤسسات، مثل الثقة، الوعي المالي، والاعتبارات الأخلاقية، لفهم تأثيرها على فعالية واعتماد النموذج المقترح.

6. تصميم أطر سياساتية مخصصة

هناك حاجة إلى أبحاث لتصميم أطر سياساتية ملائمة للسياقات المختلفة، تأخذ بعين الاعتبار الفروق القانونية، الثقافية، والمؤسسية التي قد تؤثر على تبني نماذج التمويل الإسلامي. ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمناطق ذات البنية التنظيمية الضعيفة.

7. الأبعاد البيئية للتمويل الإسلامي

ينبغي توسيع الدراسات المستقبلية لتناول الأبعاد البيئية للنموذج المقترح من خلال استكشاف ممارسات التمويل الأخضر المبتكرة وكيفية دمجها مع المبادئ الإسلامية. يمكن أن تشمل هذه الدراسات استخدام الطاقة المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة.

8. آليات تمويل بديلة

تُوصى الدراسات المستقبلية باستكشاف آليات تمويل بديلة مثل التمويل الجماعي والاستثمار المؤثر، بهدف تنويع مصادر التمويل للمؤسسات الإسلامية متناهية الصغر وتعزيز استدامتها.

9. تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على التنفيذ

ينبغي التركيز على العوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على تصور وفعالية التمويل الإسلامي متناهي الصغر في المجتمعات المختلفة. يمكن أن تساعد هذه الدراسات في تكييف النماذج لتلبية احتياجات وقيم المجتمعات المستهدفة.

ستُسهم معالجة هذه الجوانب في الدراسات المستقبلية في تعزيز الفهم الشامل للتمويل الإسلامي متناهي الصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال البناء على حدود الدراسة الحالية، يمكن للباحثين تحسين إمكانية توسيع وتكييف نماذج التمويل الإسلامي وزيادة تأثيرها على المستويات المحلية والعالمية.

5.6 الخاتمة

تناولت هذه الدراسة إمكانيات التمويل الإسلامي متناهي الصغر كأداة مستدامة لتحقيق أهداف التنمية، مع التركيز على التحديات المالية والاجتماعية والبيئية. ومن خلال تحليل الممارسات الحالية لمؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر واقترح نموذج متكامل، ساهمت الدراسة في سد الفجوة بين مبادئ التمويل الإسلامي التقليدية وأطر الاستدامة الحديثة.

أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي متناهي الصغر يتمتع بأساس أخلاقي قوي مستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكنه يواجه تحديات كبيرة. تشمل هذه التحديات القيود الاقتصادية مثل محدودية الموارد المالية، والقضايا الاجتماعية مثل نقص الوعي المالي والثقة، والعقبات البيئية مثل نقص البنية التحتية الملائمة. اقترحت الدراسة نموذجًا شاملاً يعتمد على أدوات التمويل الإسلامي مثل الزكاة والوقف والصكوك، مع دمج التكنولوجيا المالية الحديثة والممارسات المستدامة. يهدف هذا النموذج إلى تعزيز الشمول المالي والشفافية وتحقيق تأثير طويل الأمد.

كما أكدت الدراسة على أهمية الحوكمة والتوعية والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية لمواجهة التحديات المطروحة. وشددت على الحاجة إلى أطر سياساتية مخصصة، ومبادرات لبناء القدرات، وحلول مالية مبتكرة للتكيف مع السياقات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة.

قدمت الدراسة إسهامًا في الأدبيات من خلال اقتراح نهج مرحلي للتمويل الإسلامي متناهي الصغر يهدف إلى نقل المستفيدين من الاعتماد إلى الاستقلالية المالية. يدمج النموذج المقترح بين مبادئ العدالة والمساواة وأهداف الاستدامة، مع التركيز على التمكين الاقتصادي، الحماية البيئية، والتماسك الاجتماعي. وتعزز الاستفادة من التكنولوجيا وآليات التمويل المبتكرة من قابلية تطبيق النموذج وتوسعه.

في ظل حدود الدراسة، تشجع التوصيات المستقبلية على إجراء دراسات كمية للتحقق من فعالية النموذج المقترح، ودراسة تطبيقه في سياقات مختلفة، وتعميق الفهم حول العوامل السلوكية والثقافية التي تؤثر على نجاحه. كما ينبغي التركيز على الاستدامة البيئية وتطوير أطر سياساتية تدعم دمج التمويل الإسلامي وأهداف التنمية. عندما يتم دمج التمويل الإسلامي متناهي الصغر مع مبادئ الاستدامة، فإنه يمكن أن يكون قوة تحويلية لمعالجة تحديات عالمية مثل الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي. تُعد هذه الدراسة خطوة تأسيسية نحو تحقيق هذا الهدف، حيث تقدم خارطة طريق للباحثين والممارسين وصناع القرار للعمل معًا لتعزيز هذا المجال.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم

أحمد، سلوى محمود أبو ضيف، (2016). دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر : دراسة كمية. أماراباك، المجلد 7 العدد 22 ص 105-124.

أحمد، شريف محمد علي، وإسماعيل، إيهاب السيد نعيم، (2023). دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة ظاهري الفقر والبطالة خلال الفترة من عام 1997 وحتى عام 2021. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. العدد 4، المجلد 15، ص 634 – 654.

أحمد، نجوى عبد القادر، 2022، العلاقة بين القدرات الاستيعابية والقدرة على التشبيك والميزة تنافسية ودور تعزيز ثقافة التعلم الإلكتروني كمتغير وسيط في هذه العلاقة دراسة ميدانية مطبقة على المنظمات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، جامعة طنطا، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 42، العدد 4، ص 407-455.

أحمد، نجوى عبد القادر (2023). أثر القدرات الرقمية في القدرات المؤسسية تحليل الدور الوسيط للمرونة التنظيمية “دراسة ميدانية على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التمويل الصغير والتمويل متناهي الصغر”. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية. المجلد 60 العدد 1 ص 57-99.

أحمد، نسرين فرحان إبراهيم، (2018)، دور الهيئة العامة للرقابة المالية في مجال الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر، جامعة الإسكندرية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية المقالة 3، المجلد 2.2018، العدد 3، ص 1-168.

بن بيه، عبد الله بن الشيخ المحفوظ، 2018، إعمال المصلحة في الوقف، ط 3 ، مركز الموطأ، مسار للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

الحفظاوي، محمد بن عبد الرحمن. 2013. أحكام استثمار أموال الزكاة و تطبيقاته .ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير،مج. 2013، ع(s) .، ص. 116-167.

خضر، سلوى عامر، (2018)، دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 2، المجلد 28، ص 859 – 881.

زكي الدين المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، (ت 656 هـ)، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثالثة، 1388 هـ – 1968 م.

بن سعيد، بن عودة، راشد، عويداد، 2013، رؤية أصولية لمسألة استثمار أموال الزكاة، Jurnal Fiqh, No. 10 (2013) 119-148

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، المتوفى 790 هـ، الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، 1417 هـ – 1997 م.

أبو شنب، د. سامح عبد الكريم محمود، 2015، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر "حالة الأردن"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية المجلد 12 العدد 2 ص 215-238 ، 1437هـ/2016م

الصدر، السيد محمد باقر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، الطبعة العشرون 1987م، بيروت.

الصدر، السيد محمد باقر، البنك اللاربوي في الإسلام، نشر مكتبة النقي العامة في الكويت.

عبد المقصود، نجوى الأمير علي، 2023، واقع العلاقات العامة في شركات التمويل متناهي الصغر وانعكاسه على تحقيق الميزة التنافسية للشركات. مجلة كلية الاداب. جامعة المنصورة. العدد 73، المجلد 73.

عبد الهادي، العربي مصطفى، مسعود، سائلة عمر، 2022، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت، ليبيا، المجلد 5، عدد 1، ص 137 – 152.

محمود، حسين أمين، (2020). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد 11، العدد 2، الجزء 1، ص 297-342.

المشني، رويدة أيوب، ناشف، مآب معاوية، 2018، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة المنعقد بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

ابن نجيم المصري ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت 970 هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية 1997.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1439 هـ - نوفمبر 2017م.

يوسف، عمرو، وعبد المقصود، سارة، وكياء، ساندي. (2017)، دراسة مفاضلة بين الإستدامة المالية والإنتشار لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر (باللغة الانجليزية)، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، العدد 2، المجلد 54، ص 55-74.

يونس، محمد 2007، ترجمة عربية لكتاب عالم بلا فقر للدكتور محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006، ترجمه للعربية محمد محمود شهاب، ونشرته مكتبة الأسرة المصرية عام 2007

REFERENCES

- Abdul-Majeed Alaro, A., & Alalubosa, A. H. (2019). Potential of Sharī'ah compliant microfinance in alleviating poverty in Nigeria: A lesson from Bangladesh. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 12(1), 115–129.
- Ajouz, M., & Abuamria, F. (2021). Does mobile payment promote financial inclusion among Palestinians women: A quantitative approach through structural equation modeling. *Journal of Islamic Finance*, 10(2), 67–78.
- Ahamed Kameel Mydin Meera, *The Islamic gold dinar*, Pelanduk Publications, 2002, [ISBN 978-967-978-825-9](https://doi.org/10.1007/978-967-978-825-9)
- Akbar, A., Alnaim, A. S., & Falahat, S. H. (2024). Gendered spaces in Islamic cities: Bridging sharia law and urban planning goals. *SYARIAT: Akhwal Syaksyah, Jinayah, Siyasa and Muamalah*, 1(1), 18–35.
- Alam, M. M., Wahab, N. A., Haq, M. A. A., & Ahmad, S. A. (2021). Sustainable development status of zakat recipients: Empirical investigation based on Malaysia's Kedah State. *Journal for Global Business Advancement*, 14(5), 612–639.
- Alhammadi, S. (2023). Expanding financial inclusion in Indonesia through Takaful: Opportunities, challenges and sustainability. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
- Ali, S. N. M., Arshad, H., Fauzi, N. S., & Ghonim, S. M. A. A. (2023). Exploring the role of fiqh waqie in waqf and zakat collaboration framework for hostel development. *Environment-Behaviour Proceedings Journal*, 8(23), 81–86.
- Alshammari, A. A., Altarturi, B. H., & Alokla, J. (2021). Systematic review on Takaful and Retakaful windows: A regulatory development perspective. *Journal of Business School*.
- Altarturi, B. H., Skafe, M. A., Owidat, S. N., & Aqabna, S. M. (2023). Exploring factors influencing the intention of using electronic wallets for transaction payments in Palestine. *Al Qasimia University Journal of Islamic Economics*, 3(2), 65–90. <https://doi.org/10.52747/aqujie.3.2.273>
- Anshori, A. A., & Pohl, F. (2022). Environmental education and Indonesia's traditional Islamic boarding schools: Curricular and pedagogical innovation in the green Pesantren initiative. In *Supporting Modern Teaching in Islamic Schools* (pp. 31–44). Routledge.

- Ascarya, A., & Sakti, A. (2022). Designing micro-fintech models for Islamic micro financial institutions in Indonesia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 15(2), 236–254.
- Ascarya, A., Sukmana, R., Rahmawati, S., & Masrifah, A. R. (2023). Developing cash waqf models for Baitul Maal wat Tamwil as integrated Islamic social and commercial microfinance. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 14(5), 699–717.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77–101.
- Bryman, A. (2016). *Social Research Methods*. Oxford University Press.
- Cebeci, I. (2012). Integrating the social maslaha into Islamic finance. *Accounting Research Journal*, 25(3), 166–184.
- Charmaz, K. (2014). *Constructing Grounded Theory*. Sage Publications.
- Creswell, J. W. (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches*. Sage Publications.
- El Din A. Ibrahim, B. (2006). The “missing links” between Islamic development objectives and the current practice of Islamic banking: The experience of the Sudanese Islamic banks (SIBs). *Humanomics*, 22(2), 55–66.
- Fuadi, A. H., Hasballah, F., Albra, W., Khaddafi, M., Munandar, M., Saputra, J., & Ilham, R. (2021). Investigating the effect of micro waqf bank sector expansion on poverty alleviation: Evidence from Indonesia rural communities.
- Haneef, M. A., Pramanik, A. H., Mohammed, M. O., Amin, M. F. B., & Muhammad, A. D. (2015). Integration of waqf-Islamic microfinance model for poverty reduction: The case of Bangladesh. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 8(2), 246–270.
- Herianingrum, S., Widiastuti, T., Hapsari, M. I., Ratnasari, R. T., Firmansyah, F., Hassan, S. A., ... & Muzakki, L. A. (2024). Muzakki and Mustahik’s collaboration model for strengthening the fundraising capacity of Islamic social finance institutions during COVID-19. *International Journal of Ethics and Systems*, 40(1), 175–188.
- Islam, R., & Ahmad, R. (2022). Incorporation of mudarabah, musharakah, and musharakah mutanaqisah with microfinance: A sustainable livelihood approach to poverty alleviation. *Journal of Economic Cooperation & Development*, 43(1), 1–29.
- Jan, A. A., Lai, F. W., & Tahir, M. (2021). Developing an Islamic corporate governance framework to examine sustainability performance in Islamic banks and financial institutions. *Journal of Cleaner Production*, 315, 128099.
- Kakembo, S. H., & Ahmad, A. U. F. (2019). Employing Islamic microfinance in addressing poverty challenges in Brunei: A Mudarabah approach. *International Journal of Corporate Finance and Accounting (IJCFA)*, 6(1), 49–61.

- Kvale, S. (2007). *Doing Interviews*. Sage Publications.
- Lawhaishy, Z. B., & Othman, A. H. A. (2023). Introducing an Islamic equity-based microfinance model for MSMEs in the State of Libya. *Qualitative Research in Financial Markets*, 15(1), 1–28.
- Maxwell, J. A. (2013). *Qualitative Research Design: An Interactive Approach*. Sage Publications.
- Nair, M. S., & Ahmed, P. K. (2022). Environmental sustainability and contemporary Islamic society: A shariah perspective. *Asian Academy of Management Journal*, 27(2), 211–231.
- Nowell, L. S., Norris, J. M., White, D. E., & Moules, N. J. (2017). Thematic analysis: Striving to meet the trustworthiness criteria. *International Journal of Qualitative Methods*, 16(1), 1–13.
- Patton, M. Q. (2015). *Qualitative Research and Evaluation Methods*. Sage Publications.
- Prastowo, L. N. (2015). Islamic principles versus green microfinance. *European Journal of Islamic Finance*, (3).
- Raimi, L., Abdur-Rauf, I. A., & Ashafa, S. A. (2024). Does Islamic sustainable finance support sustainable development goals to avert financial risk in the management of Islamic finance products? A critical literature review. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(6), 236.
- Rosman, R., Haron, R., & Othman, N. B. M. (2019). The impact of zakāt contribution on the financial performance of Islamic banks in Malaysia. *Al-Shajarah: Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization (ISTAC)*.
- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2016). *Research Methods for Business Students*. Pearson Education.
- Silverman, D. (2016). *Qualitative Research*. Sage Publications.
- Wiwoho, J., Trinugroho, I., Kharisma, D. B., & Suwadi, P. (2024). Islamic crypto assets and regulatory framework: Evidence from Indonesia and global approaches. *International Journal of Law and Management*, 66(2), 155–171.
- Widiastuti, T., Ningsih, S., Prasetyo, A., Mawardi, I., Herianingrum, S., Robani, A., ... & Hady, A. F. (2022). Developing an integrated model of Islamic social finance: Toward an effective governance framework. *Heliyon*, 8(9).
- Zahri, M. A., Adnan, N. I. M., Irfan, I., & Kashim, M. I. A. M. (2023). Microfinancing from the zakat fund in Baitul Mal Aceh and the readiness of Malaysia's Asnaf entrepreneurs. *Samarah: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam*, 7(1), 418–430.

الملحق (أ): استمارة المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ----- حفظه الله

تحية طيبة وبعد:

يجري الباحث عماد هشام إسماعيل جاد الله دراسة موسومة بعنوان تمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق الاستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

ولغرض إتمام هذه الدراسة فهو بحاجة لإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل خبراء التمويل الإسلامي، المستشارون الشرعيون، ممارسي التمويل متناهي الصغر، صانعي السياسات، الأكاديميون. وبصفة حضرتكم أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين، بصفتك أكاديميًا، وعملكم يلامس موضوع الدراسة بشكل رئيسي، فإن الباحث يأمل من حضرتكم التكرم بتقديم إجابة على أسئلة الدراسة الآتية، وحيث ستعتبر إجاباتكم ركيزة أساسية لنتائج هذه الدراسة:

أسئلة الدراسة

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق الاستدامة طويلة الأجل، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

التحديات الاقتصادية:

.....
.....
.....

التحديات الاجتماعية:

.....
.....
.....

التحديات البيئية:

.....

.....

.....

2. كيف تُحدّ النماذج الحالية للتمويل الإسلامي متناهي الصغر من الوصول إلى التمويل للفئات المحرومة، وما

هي العوامل التي تساهم في هذا الاستبعاد؟

كيف تحدّ النماذج الحالية للتمويل الإسلامي متناهي الصغر من الوصول إلى التمويل للفئات المحرومة؟

.....

.....

.....

ما هي العوامل التي تساهم في هذا الاستبعاد

.....

.....

.....

3. كيف يمكن دمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية، مثل مقاصد الشريعة، مع أطر الاستدامة الحديثة لتطوير

نموذج تمويل إسلامي متناهي الصغر أكثر شمولية واستدامة؟

.....

.....

.....

4. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات التمويل البديلة (مثل الزكاة، الوقف، وتقاسم المخاطر) في ضمان

استدامة مؤسسات التمويل الإسلامي متناهي الصغر مع الحفاظ على الامتثال للشريعة؟

.....
.....
.....
تقترح دراسة عماد النموذج التالي لتمويل المشروعات الصغيرة:

النموذج الأولي المقترح: نموذج الدمج بين وسائل التمويل الإسلامي الاجتماعي والتمويل الأصغر

لتحقيق التنمية المستدامة

أولاً: جمع الأموال، حيث يتم جمع الأموال اللازمة من المصادر الآتية: الزكاة، الوقف النقدي، التبرعات، المستثمرين في قطاع التمويل الأصغر ويشمل هذا المصدر (المؤسسات المالية الإسلامية، والأفراد الراغبين في المساهمة لتحقيق أرباح)

ثانياً: (إدارة الأموال) يتم التصرف بالأموال التي تم جمعها بالطرق الآتية:

1- أموال الزكاة: يتم صرفها على التعليم والتدريب بهدف تأهيل الأفراد (من فئة الأصناف) الراغبين في الحصول على تمويل للتعامل مع الأعمال والمالية، ثم تمويل مشاريعهم منها (بالإنشاء) دون مقابل لأن هذه الأموال هي حق لهم بنص كتاب الله، وإيصالها لهم بالطرق المثالية يضمن تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية ويراعي مبادئ العدالة وتوزيع الثروة، ولأغراض استدامة المؤسسة (النموذج المطروح) تأخذ المؤسسة أجرها على تنظيم التدريب والتأهيل ودراسات الجدوى للمشاريع.

2- أموال الوقف النقدي: يتم صرفها على التعليم والتدريب بهدف تأهيل الأفراد (من غير فئة الأصناف) الراغبين في الحصول على تمويل للتعامل مع الأعمال والمالية، ثم تمويل مشاريعهم منها بعقود مضاربة يتم فيها منح النصيحة والإشراف على سير المشروع ويضمن ذلك تحقيق مبدأ تقاسم المخاطر، الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، ولأن هذا العقد خالٍ تماماً من الربا المحظور.

3- التبرعات: يتم من خلال التبرعات حماية الاستدامة للمؤسسة بتغطية أي عجز في تسديد التمويلات مما يسمح بإعادة تمويل أفراد جدد، حيث يمكن استخدام التبرعات لتغطية نفقات التأمين التعاوني الإسلامي على سداد القروض الصغيرة، كما يمكن تمويل المزيد من (فئة الأصناف) من صندوق التبرعات.

4- أموال المستثمرين: يتم صرفها في تمويلات عقود المضاربة والمشاركة التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة للفئات المهمشة والمحرومة لدمجها اقتصاديا في المجتمع مما يحقق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

ويجدر التنويه إلى الاهتمام بجانب التنمية المستدامة البيئية، حيث يجب مراعاة الآتي:

1- يتم اعتماد مصادر الطاقة البديلة والمتجددة لأي مشروع قائم على استهلاك الطاقة.

2- من خلال التعليم والتدريب تكون الأولوية للمشاريع التي تحقق أرباحا مناسبة من خلال خدمة البيئة كمشاريع الزراعة، وإنتاج الغذاء الصحي، وإنتاج الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير.

3- يجب أن يتضمن التعليم والتدريب اهتماما كبيرا بمخلفات المشاريع وكيفية معالجتها لتكون المشاريع التي يتم تمويلها وإنشاؤها مشاريع تدعم تحقيق التنمية المستدامة البيئية بشكل فاعل وحقيقي.

وبعد سير النموذج وتطبيقه سينتج لدينا صندوق خامس للأموال هو الأرباح التي حققتها المؤسسة من التمويلات وهذه الأموال يتم صرفها كما يلي:

1- عمل صندوق احتياطي لدعم المؤسسة وتمكينها من إدارة التدفقات النقدية.

2- عمل صندوق وقفي يهدف لضمان تسديد التمويلات وسد عجز خسائر المضاربة والمشاركة، لضمان استدامة عمل المؤسسة.

3- عمل مشاريع ذات دخل مستدام تستثمر فيها المؤسسة في السوق الحقيقي أو المالي بهدف دعم الفئات العاجزة أو شديدة الاحتياج الغير قادرين على العمل مثل كبار السن والأطفال والمرضى وأيضا طلاب العلم.

4- إعادة تمويل مشروعات صغيرة جديدة.

ثالثا: اختيار العملاء

يجب أن يتم اختيار العملاء بحذر، حيث في حالة مستحقي الزكاة يجب التأكد من أن هذا العميل هو أحد مستحقي الزكاة، ويمكن الاستفادة من المسوح الاجتماعية التي تجريها لجان الزكاة المحلية، وكذلك مسوح وزارة التنمية الاجتماعية للتأكد من صحة البيانات.

ويجب أن يكون المستفيد من أموال الوقف والتبرعات مسلما ملتزما وخلوقا، حيث في ظل انعدام الضمانات المادية لابد من ضمان أخلاقي ذو قيمة عالية مثل الانتماء للإسلام والتحلي بالأخلاق الإسلامية.

لا يتم منح أي تمويل إلا بعد اجتياز التدريبات اللازمة والتأكد من أن العميل مؤهل علمياً ليخوض تجربة التمويل، ويمكن الاستفادة من المؤسسات التعليمية للتحقق من كفاءة المتدربين، كما يمكن التعاون مهم ليقدموا التدريب.

رابعاً: الضمانات:

إضافة إلى الضمانات الأخلاقية قد تحتاج بعض التمويلات إلى مزيد من الضمانات ويتبنى النموذج ضمانات المجموعات التي طرحها (غرامين) حيث: يتم تشكيل مجموعات صغيرة من الأفراد الذين يعيشون في نفس المنطقة ويعرفون بعضهم البعض، ويتم اختيار رئيس للمجموعة يكون مسؤولاً عن التنسيق مع المؤسسة، ويتم تقديم القروض لأعضاء المجموعة بالتتابع، تبدأ المؤسسة بتقديم القروض لعضوين من المجموعة، وبعد سدادهم للقروض، يتم تقديم القروض للأعضاء الآخرين، ويتم تقسيم سداد القروض على دفعات صغيرة تُدفع ويتم تسجيل جميع الدفعات بدقة ويتم مراجعتها بانتظام لضمان الامتثال للقواعد واللوائح، فالاقراض الجماعي والمراقبة من الأقران تفيد للتقليل مخاطر الائتمان في التمويل الأصغر الإسلامي.

خامساً: الكفاءة

لتحقيق كفاءة أعلى للنموذج يمكن أن يعمل النموذج المقترح من خلال دمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في مشروع مشترك، ويشمل أربع مراحل رئيسية وهي:

الإنقاذ الاقتصادي: ويهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملابس والمأوى، ويتم تنفيذ الإنقاذ من خلال تقديم الزكاة الاستهلاكية مباشرة للمستفيدين لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويمكن أن تتولى لجان الزكاة ووزارة التنمية الاجتماعية تنفيذ هذه المرحلة من خلال ما تقدمه من دعم ومساعدات للفئات المحتاجة.

التعافي الاقتصادي: ويهدف إلى تقديم رأس المال الأساسي للأعمال الصغيرة لتحسين مستوى المعيشة، ويتم تنفيذ التعافي من خلال تقديم الزكاة الإنتاجية ومن خلال برامج التدريب وتطوير الأعمال وتوفير الأدوات التجارية، ومن خلال برامج التمويل التي تقدمها المؤسسة كمنتجات المضاربة والمشاركة، وهذه المرحلة تقوم المؤسسة بتنفيذها.

المرونة الاقتصادية: وتهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على الحفاظ على رفاهيته من خلال التدريب على الاستثمار، ويتم تنفيذها من خلال تقديم برامج تدريبية على الاستثمار وإدارة الأموال لضمان استدامة الرفاهية.

التعزيز الاقتصادي: ويهدف إلى تعزيز المجتمع ليصبح قادرًا على دفع الزكاة والوقف من خلال التدريب وإدخالهم في شبكات الأعمال، ويتم تنفيذ التعزيز من خلال تقديم الوقف أو أموال الاستثمار كتمويل للأعمال المتنامية.

5. كيف يمكن تعديل النموذج المقترح لتحسين الشمول المالي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة؟

.....

.....

.....

.....

الملحق (ب): قائمة المشاركين

الاسم	المسمى الوظيفي / المنصب
فضيلة الشيخ أكرم الخطيب	مفتي وخبير شرعي في المالية الإسلامية، مختص في الزكاة والوقف.
د. أيمن جويلس	مستشار شرعي ممارس يعمل مع المؤسسات المالية الإسلامية.
د. حمزة إسماعيل	عالم وأكاديمي شرعي متخصص في الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة.
أ. خالد طمينة	صانع قرار حكومي / وكيل وزارة التنمية الاجتماعية.
المحامي د. عبد الرحمن طمينة	خبير قانوني، محامٍ مزاوّل، ويحمل درجة الدكتوراه في القانون.